السبت 16 كانون الأول 2023
العدد 5087 السنة الثامنة عشرة
Samedi 16 Décembre 2023 nº 5087 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

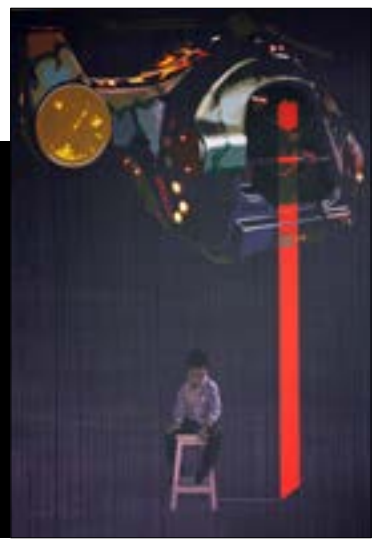

كلمات

فلسطين أسقطت القناع عن الوحش الاستعماري الغربي

استأجر عسكرياً بأقلّ من دولار يومياً! [10]

«نواب السفارات» نفذوا السيناريو الخارجي وقوفاً وبرفع الأيدي

أميركا تنتصر: التمديد لقائد الجيش [12]

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

أميركا تقترح «الاغتيالات المركّزة»

إسرائيل تقتل أسراها

مع انقضاء اليوم الـ70 من الحرب الإسرائيلية المستمرّة على قطاع غزة، تجاوزت حصيلة الشهداء، التي لا تفتأ تتزايد يومياً، 18 ألفاً، بينما وصل عدد الجرحى إلى 51 ألفاً، وذلك وفق الإحصاءات الرسمية التي يؤكّد أصحابها أنهم لم يتمكّنوا من إحصاء جميع الشهداء والجرحى، وخصوصاً في مناطق شمال قطاع غزة، التي لم يتمكّن الدفاع المدني من الوصول إليها. وفيما استقرّت الدبابات الإسرائيلية في محيط مستشفى كمال عدوان في منطقة بيت لاهيا شمال غزة وداخله، وأجبرت 2,500 من النازحين الذين لجأوا إليه على مغادرته، لا يزال أكثر من 70 من الطواقم الطبية العاملين في مستشفيات شمال القطاع، بمن فيهم مدير المستشفى المذكور، معتقلين لدى العدو، وسط غياب أي معلومات عن مصيرهم.

وفي حدث بات مكرّراً، استشهد الزميل سامر أبو دقة، مصوّر قناة «الجزيرة»، وأصيب مراسلها الزميل وائل الدحدوح، خلال تغطيتهما القصف الإسرائيلي على مدرسة فرحانة في خان يونس جنوبي القطاع. وظلّ سامر، بحسب «الجزيرة»، نحو 6 ساعات بعد إصابته بشظايا صاروخ أطلقته طائرة استطلاع إسرائيلية، ملقىً على الأرض وهو ينزف في محيط مدرسة فرحانة، حيث لم تتمكّن سيارة الإسعاف من الوصول إليه. كما أصيب في الهجوم نفسه، وائل، الذي سبق أن استشهد عدد من أفراد عائلته في قصف إسرائيلي.

وأوضح الدحدوح أن «استهدافهما جرى بعد مرافقتهما سيارة إسعاف كان لديها تنسيق لإجلاء عائلة محاصرة»، مؤكداً أن «قوات الاحتلال أطلقت النار على سيارات الإسعاف التي حاولت الوصول إلى سامر أبو دقة».

على المستوى الميداني، أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، مقتل جنديَين في اشتباكات في شمال قطاع غزة وجنوبه، أحدهما قائد دبابة. وبذلك، ارتفع عدد الجنود الإسرائيليين القتلى إلى 450، بحسب الإعلان الرسمي، منذ 7 تشرين الأول. كما أعلن جيش الاحتلال أنه استعاد 3 جثث لقتلى، اثنان منهم جنديان، قبل أن يتبيّن مساء أن الجثث المستعادة ليست سوى لأسرى إسرائيليين، قتلهم الجيش «عن غير قصد». وقال المتحدّث باسم جيش العدو، في إعلان صحافي أمس، إنه «خلال القتال في الشجاعية، حدّد الجيش الإسرائيلي - عن غير قصد - ثلاثة رهائن إسرائيليين باعتبارهم تهديداً»، ونتيجة لذلك، «أطلق النار عليهم، فقُتلوا». وأشار المتحدث العسكري إلى أنه «تمّ نقل الجثث للفحص في الأراضي الإسرائيلية، وبعد ذلك تبيّن أنها عائدة إلى مختطفين»، مضيفاً: «لا نعرف ما إذا كان الأسرى الثلاثة، قد تُركوا من قبل محتجزيهم، أم فرّوا من مكان احتجازهم»، ليعود في وقت لاحق ويقول إن «المحتجزين الذين قتلتهم قواتنا في غزة، حاولوا الهرب وقواتنا ظنّت أنهم من المسلحين».

لكنّ الكاتب والصحافي الإسرائيلي، يوسي ميلمان، كشف أن «المختطفين الثلاثة هربوا هذا الصباح (أمس)، من موقع إطلاق نار في الشجاعية، وتمّ إطلاق النار عليهم عن طريق الخطأ من قبل قوات الجيش الإسرائيلي». وراى ميلمان أنه «بهذه الوتيرة التي تتلكّأ فيها حكومة نتنياهو - غالانت - غانتس، ولا تبادر إلى هدنة وصفقة تبادل، فإن جميع المختطفين سيعودون في النهاية جثثاً». بدوره، علّق «كابينت الحرب»، بني غانتس، على ما وصفها بـ«المأساة»، معتبراً أن «شعب إسرائيل بأكمله يبكي معكم (عائلات الأسرى المقتولين)»، مضيفاً أن «مسؤوليّتنا هي كسب الحرب، وجزء من هذا النصر سيكون إعادة المختطفين إلى ديارهم». كما أكد «أننا سنبذل قصارى جهدنا لإعادتهم على قيد الحياة». أما نتنياهو، فعلّق على الحادثة بأن «مقتل المحتجزين الثلاثة مأساة فوق الاحتمال، وإسرائيل بأكملها في حداد هذا المساء»، مضيفاً: «أشدّ على أيدي جنودنا الملتزمين باستعادة مختطفينا حتى لو كلّف ذلك المخاطرة بحياتهم». وفي وقت لاحق مساء، توجّهت عائلات محتجزين للتظاهر أمام وزارة الدفاع الإسرائيلية، احتجاجاً على تعامل الحكومة مع هذا الملف، ومطالبةً بإبرام صفقة تبادل.

وفي سياق متصل، كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية المقرّبة من نتنياهو، عن «ضغوط دولية ضخمة تمارسها تل أبيب على كل من القاهرة والدوحة». وقالت الصحيفة إن «الولايات المتحدة تساعد في إعادة اثنين من كبار الوسطاء في العالم العربي، مصر وقطر، إلى طاولة المفاوضات، مع خطّ أحمر معروض في مجلس الوزراء الإسرائيلي، وهو أن أي اتفاق يتضمّن المطالبة بوقف كامل للقتال في غزة، لن يتمّ قبوله». وتابعت أنه «في إسرائيل، ذكروا أن الخطوط العريضة السابقة لإطلاق سراح الرهائن، مع نسبة رهينة واحدة إلى ثلاثة إرهابيين (فلسطينيين) ويوم هدنة، لا تزال متاحة للتنفيذ، لكن حماس لم تقدّم قوائم الرهائن للإفراج عنهم عبر مصر أو قطر». ونفى مسؤول سياسي هذا الأسبوع، بحسب الصحيفة، أي «تقارير عن اتفاق يتضمّن إطلاق سراح مسؤولين (فلسطينيين) كبار مسجونين في إسرائيل، ووقفاً للأعمال العدائية»، ووصف هذه التقارير بأنها «أخبار كاذبة»، مستدركاً بأن «الصحيح هو أن إسرائيل مهتمة بصفقة أخرى للإفراج عن بقية المختطفين، وتضغط من أجل توفير شروط جيدة لوجودها». كذلك، نقل موقع «المونيتور» عن مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية، قوله: «نسعى لتنفيذ مبادرات لإعادة محادثات الرهائن بين إسرائيل وحماس»، فيما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن التقديرات الإسرائيلية هي أن «خطوة معيّنة» في سياق المفاوضات، ستخرج إلى حيز التنفيذ، وسيتمّ الدخول في مفاوضات كالسابقة، الأسبوع المقبل.

(أ ف ب)

وفي سياق غير بعيد، نقل موقع «واينت» الإسرائيلي، أمس، عن من وصفه بالمسؤول الأميركي البارز، قوله إن «أيام قائد حركة حماس في غزة، يحيى السنوار، معدودة». وأضاف المسؤول، في دردشة مع الصحافيين في «البيت الأبيض»، أن «السنوار مسؤول عن موت مواطنين أميركيين أيضاً. ولا يهمّ الوقت الذي ستستغرقه المسألة، لكنّ العدالة ستتحقّق».

وتابع، وفق الموقع نفسه، أن مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، شدّد خلال اجتماع برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، و«كابينت الحرب»، على «الحاجة إلى التحوّل إلى القتال المنخفض الشدّة، مع التركيز أيضاً على الأهداف العالية القيمة». ويبدو الحديث الأميركي المتقدّم، بمثابة إشارة واضحة وعلنيّة إلى إسرائيل، حتى تشرع في تنفيذ اغتيالات مركّزة بغطاء أميركي، على أن يكون ذلك شكل المرحلة التالية التي يتحدّث عنها الأميركيون. وفي هذا الإطار، أعلن «البيت الأبيض»، مساء أمس، «أننا نتفق مع إسرائيل على أن الصراع سيستمر أشهراً، لكن ينبغي أن تكون عملياتها أكثر دقة وهذا يعود إليها»، مجدّداً القول: «إننا نعمل مع الشركاء الإقليميين وإسرائيل على ما بعد الصراع في غزة، ولا ينبغي أن تكون حماس في السلطة».

مسؤول أميركي: أيام قائد حركة حماس في غزة معدودة

واشنطن «توبّخ» إسرائيل: لا تهاجموا الجيش اللبناني!

نقلت شبكة «CNN» الأميركيّة، عن مسؤولين أميركيين، قولهم إن «إدارة بايدن وبّخت إسرائيل بشأن هجماتها على الجيش اللبناني». خلال التصعيد الحالي عند الحدود الجنوبية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأضاف المسؤولون، أن «إدارة بايدن أبلغت إسرائيل بأن الهجمات على الجيش اللبناني غير مقبولة». ونقلت الشبكة عن مسؤولين أمنيّين، قولهم إن «إسرائيل هاجمت الجيش اللبناني أكثر من 34 مرة منذ 7 أكتوبر»، مشيرين إلى أنه «ربما لم يمارس الجنود والضباط الإسرائيليون ضبط نفس كافياً». وصرّح المسؤولون الأميركيون، أن «إدارة بايدن محبطة من الهجمات على الجيش اللبناني لاعتقادها بأنه سيكون جزءاً من أي حلّ». كما عبّروا عن قلقهم «بشكل عميق إزاء توسّع الصراع بين إسرائيل وحماس إلى شمال إسرائيل». مؤكّدين على العمل «مع إسرائيل ولبنان لاحتواء الحرب».

تل أبيب «تطنّش» نصائح واشنطن

لن تبقى سلطة حتى «نجدّدها»

رام الله - **أحمد العبد**

يبدو أن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، قد لمس جدّية في الطرح الأميركي المتعلّق بتولّي السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وهو ما يظهر أنه شكّل الدافع وراء هجومه الأحدث على السلطة وأجهزتها الأمنية، إذ لا يبدو التزام الأخيرة بالتنسيق الأمني، وإضعاف المقاومة المسلّحة في الضفة الغربية المحتلة وملاحقة خلاياها، والحفاظ على «الهدوء» هناك، كافياً بالنسبة إلى نتنياهو، الذي يطمح إلى تثبيت شطب السلطة من أي معادلة سياسية. وعلى هذه الخلفية، جاء هجومه على رام الله من زاوية أنها لم تدن عملية 7 أكتوبر، فيما بدا لافتاً إعلانه أن «الجيش الإسرائيلي مستعدّ لاحتمال القتال ضد السلطة وأجهزتها الأمنية»، ووصفه «اتفاق أوسلو بأنه خطأ إسرائيل الأكبر»، وتشبيهه السلطة بـ«حماس»، على اعتبار أن الأخيرة «تريد إبادة فورية للإسرائيليين، فيما الأولى تخطّط لذلك على مراحل».

إزاء ذلك، يبدو أن ما تلهث خلفه السلطة، أي العودة إلى المفاوضات والعملية السياسية، برعاية أميركية، لن تناله، خاصة أن إسرائيل ترى أنها على مشارف مرحلة جديدة، توسّعية بالتأكيد، باستثمار الحرب الحالية على قطاع غزة. ولربما يمكن القول، إن الحملة الإسرائيلية على السلطة، تُعتبر باكورة هجمة أكبر، على غرار تلك التي شُنّت سابقاً على الرئيس الراحل، ياسر عرفات، قبل الانتفاضة الثانية وخلالها، والتي أدّت في المحصّلة إلى التخلّص منه، إذ ترغب تل أبيب في الدفع إلى إيجاد سلطة بديلة أو إحداث تغيير كبير في النسخة الحالية، وهو ما يتساوق مع الحديث الأميركي عن «تنشيط» السلطة، والذي يُعدّ تعبيراً غامضاً، يمكن أن يحمل الكثير من التفاصيل التي ستكون إسرائيل شريكة في وضعها بالتأكيد.

وتلقّفت صحيفة «يسرائيل هيوم» الإسرائيلية اليمينية، والمقرّبة من نتنياهو، تصريحات الأخير، مستكملةً ما بدأه بتقرير تحت عنوان: «هكذا تتدرّب كتائب السلطة للمواجهة»، قالت فيه إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية «وجّهت أسلحتها مرتين نحو الجيش الإسرائيلي»، وهناك «مخاوف متزايدة من المرة الثالثة». وتتمثل هذه «المخاوف»، بحسب الصحيفة، في أن تقوم كتائب السلطة بـ«محاولة اقتحام وارتكاب مجازر في مستوطنات الضفة الغربية، وفي مناطق الخط الفاصل، وفي داخل حدود الخط الأخضر». واعتبرت أن «ما يجري الآن أمام أعيننا، قد يعني أن مخرجات اتفاق أوسلو المتمثّلة في الحفاظ على السلطة الفلسطينية، والتي لا يزال نتنياهو والمؤسّسة الأمنية متمسّكين بها، على وشك الانهيار، وأن سيناريو «قلب الطاولة» من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة على قوات الجيش الإسرائيلي و/أو المستوطنات، وارد، وأمامنا الكثير من الإشارات والدلائل في هذا الاتجاه».

ما تلهث خلفه السلطة، أي العودة إلى المفاوضات والعملية السياسية، برعاية أميركية، لن تناله (أ ف ب)

في المقابل، ترى السلطة الفلسطينية أن إسرائيل تريد أن تجرّها إلى مواجهة عسكرية، هي لا تتمنّاها، ولا تقدر عليها، ولا تتوفّر لديها أي إمكانات لخوضها. وبالتالي، فإن قوّاتها «الشرطية» لن تستطيع الصمود سوى لساعات. كما ترى رام الله أن التحريض الذي يقوده نتنياهو، يهدف إلى تحقيق مخطّطاته في الضفة، والتي تمثل واحداً من الأسباب الرئيسية للتصعيد المستمر هناك، وآخر فصوله شنّ عملية عسكرية لثلاثة أيام في مخيم جنين، وعودة إسرائيل إلى سياسة الاغتيال من الجوّ، من مثل المحاولتين اللّتين جرتا في مدينة نابلس فجر أمس، واللتين نجا منهما 3 مقاومين.

ترى السلطة الفلسطينية أن إسرائيل تريد أن تجرّها إلى مواجهة عسكرية

وجدّد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، أمس، القول إن «قطاع غزة جزءٌ لا يتجزّأ» من الدولة الفلسطينية، رافضاً أي مخططات إسرائيلية محتملة لفصله، وذلك خلال استقباله في رام الله، مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان. وشدّد عباس، في بيان بعد اللقاء، على «ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، وحرب الإبادة الجماعية خاصة في قطاع غزة»، كما شدّد على أهمية «فتح جميع المعابر، ومضاعفة إدخال المواد الإغاثية والطبية والغذائية، وتوفير المياه والكهرباء والوقود في أسرع وقت ممكن». وكان سوليفان انتقل إلى رام الله للقاء عباس، بعد انتهاء لقاءاته مع المسؤولين الإسرائيليين، حيث قال من تل أبيب: «لا نعتبر أنه من المنطقي، أو من الصواب بالنسبة إلى إسرائيل، أن تحتلّ غزة، أو تعيد احتلال غزة على المدى الطويل»، مضيفاً أنه «في نهاية المطاف، يجب أن تنتقل السيطرة على غزة وإدارتها وأمنها إلى الفلسطينيين». وأشار إلى أن «الولايات المتحدة وإسرائيل متّفقتان على أن الحرب ستستمرّ لأشهر أخرى، في حين هناك مناقشات مكثّفة حول المراحل المستقبلية للصراع وتداعياته»، متابعاً: «نعتقد أن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى تجديد وتنشيط وتحديث في ما يتعلّق بأسلوب حكمها، وتمثيلها للشعب الفلسطيني».

غالبية فلسطينية مطلقة تؤيّد المقاومة

«حماس» لا تفقد شعبيتها... والسلطة منبوذة

رام الله - **أحمد العبد**

ليس من الصعب معرفة المزاج الشعبي في فلسطين؛ ذلك أن الفلسطينيين بغالبيتهم العظمى، كشعب واقع تحت الاحتلال، لا يرَون في المقاومة، وفق ما بات معلوماً، إلا نهجاً وجيداً للخلاص من الاحتلال، سواء قبل السابع من أكتوبر أو خلاله أو بعده. لا بل إنه مذّاك، يوم أذلّت إسرائيل في عملية «طوفان الأقصى»، ومن ثمّ في المعارك الدائرة في قطاع غزة، ما عطّل قدرتها على تحقيق أيّ إنجاز، مقابل نجاح المقاومة في إبرام صفقة تبادل شملت الأسيرات والأطفال، تعزّزت ثقتهم في قدرة المقاومة على إحداث تغيير في مسار القضية الفلسطينية، وإعادتها إلى سلّم أولويات العالم، بعد سنوات من تجاهلها. كما أنه، منذ اليوم الأول للمعركة، وضعت المقاومة شرط تبييض السجون من الأسرى للسير في أيّ صفقة تبادل محتملة، وهو ما حظي بتأييد ودعم شعبيَّيْن كبيرَين.

ويمكن لحظ التأييد الواسع للمقاومة في الضفة الغربية المحتلة، في جنازات تشييع الشهداء، خصوصاً، حيث يهتف المشيّعون لها ولقادتها، فيما بات هتاف «حطّ السيف قبال السيف، حنّا رجال محمد ضيف»، الأكثر تداولاً خلالها. وفي الاتجاه نفسه، أظهرت نتائج استطلاع رأي أجراه «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية»، هبوطاً كبيراً في نسب تأييد رئيس السلطة، محمود عباس، وحركة «فتح»، كما في نسب الثقة بالسلطة نفسها، إذ طالب نحو 60% بحلّها، و90% باستقالة عباس. واللافت أن الضفة، التي تعيش منذ عامين، وتحديداً منذ معركة «سيف القدس»، حرب استنزاف عسكرية تعرّضت خلالها المدن لاجتياحات يومية واقتحامات واغتيالات، ارتفعت وتيرتها وحدّتها منذ بدء العدوان على غزة، تبدو متمسّكة بالمقاومة المسلّحة، إذ بيّن الاستطلاع أن نسبة تأييد العمل المسلّح فيها، ارتفعت من 60% قبل ثلاثة أشهر، إلى 70% باتوا يعتبرون المقاومة الطريق الأمثل لإنهاء الاحتلال. كما تعتقد الغالبية في الضفة، وفق الاستطلاع، أن تشكيل مجموعات مسلّحة في البلدات المعرّضة لاعتداءات المستوطنين، هو الطريق الأكثر نجاعة في محاربة إرهاب هؤلاء.

كذلك، اتّسعت الهوّة بين شعبية حركتَي «فتح» و«حماس»، حيث بيّن الاستطلاع أنه في حال ترشّح محمود عباس وإسماعيل هنية لرئاسة السلطة اليوم، فإن نسبة المشاركة ستبلغ 53% فقط، وخلالها سيحصل عباس على 16% من الأصوات، بينما سينال هنية 78% (مقارنة بـ58% لهنية، و37% لعباس، قبل ثلاثة أشهر).

وخلافاً للتحليلات التي تحاول إظهار وجود نقمة شعبية على المقاومة، وخصوصاً على «حماس» في غزة، أظهر الاستطلاع أن نسبة التصويت في غزة لعباس ستبلغ 24%، فيما سيحصد هنية على 71%. أمّا في الضفة، فيحصل عباس على 10%، وهنية على 82%. وفي المجمل، خلص الاستطلاع إلى أن حركة «حماس» هي الأحقّ بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، إذ قال 54% إنها الأكثر جدارة بهذه المهمّة اليوم، فيما اعتبر 13% أن «فتح» بقيادة عباس، هي الأجدر، علماً أن معظم المستطلعين أيّدوا قرار «حماس» شنّ عملية «طوفان الأقصى»، وقالوا إن العملية جاءت «ردّاً على اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى وعلى سكان الضفة الغربية ولإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين». كما أعربت الغالبية عن اعتقادها بأن إسرائيل لن تنجح في القضاء على «حماس»، أو في إحداث نكبة ثانية للفلسطينيين، أو في طرد سكان قطاع غزة إلى خارجه، لأن الحركة، بحسب ما رأوا، ستخرج منتصرة من هذه الحرب، وستعود للسيطرة على قطاع غزة.

أيضاً، أظهر الاستطلاع وجود معارضة كبيرة لنشر قوة أمنية عربية في قطاع غزة، حتى وإنْ كان لغرض تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، أو توفير الخدمات للقطاع، وعدم رضى لدى الغالبية الساحقة إزاء أداء دول أو أطراف عربية أو إقليمية، مثل السعودية والإمارات ومصر والأردن، فيما ترتفع نسبة عدم الرضى، بعض الشيء، لدى الحديث عن أداء تركيا وإيران، في مقابل إظهار هذه الغالبية رضى عن أداء، كلّ من اليمن وقطر و«حزب الله». كما بيّن الاستطلاع رفض الثلثين (64%) مشاركة السلطة الفلسطينية في لقاءات مع الولايات المتحدة، بمشاركة دول عربية مثل الأردن ومصر، لبحث مستقبل قطاع غزة بعد توقّف الحرب. وحول هذه النقطة الأخيرة، رأى 64% أن «حماس» هي من ستدير القطاع في المستقبل، فيما قال 11% إن السلطة ستقوم بذلك بقيادة حكومة وحدة وطنية، ولكن من دون عباس، في حين اختار 7% فقط عباس لقيادة السلطة.

ارتفاع نسبة تأييد العمل المسلّح في الضفة الغربية (أ ف ب)

طوفان الأقصى

مساعٍ أميركية لاستمالة بكين ضدّ صنعاء

واشنطن تحرّض على هجر باب المندب

صنعاء - **رشيد الحداد**

ردّت صنعاء على الضغوط الأميركية في اتجاه وقف التصعيد ضد الاحتلال الإسرائيلي، شعبياً وعسكرياً، بمواصلتها استهداف السفن المتّجهة إلى الموانئ الإسرائيلية بالصواريخ والمسيّرات. كما أكّدت، من ميدان السبعين الذي شهد تظاهرة مليونية تضامناً مع قطاع غزة بعد ظهر أمس، أن كلّ إجراءات القوات البحرية ضد السفن التابعة للكيان في البحرَين الأحمر والعربي، هي مطلب شعبي يمني. وأعلن المتحدث باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، في بيان هو الثاني في أقل من 24 ساعة، أن القوات البحرية نفّذت عملية عسكرية ضد سفينتَي الحاويات «الأنيا» و«بالاتيوم» اللتين كانتا متجهتين إلى الكيان الإسرائيلي، واستهدفتهما بصاروخَين بحريين مناسبين، مشيراً إلى أن «عملية استهداف السفينتين جاءت بعد رفض طاقميهما الاستجابة لنداءات القوات البحرية اليمنية، وكذلك الرسائل التحذيرية النارية». وطمأن سريع كلّ السفن المتّجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، بأنه لن يصيبها أي ضرر، مشدّداً على أن عليها الإبقاء على جهاز التعارف مفتوحاً، مؤكداً أن قواته «لن تتردّد في استهداف أي سفينة تخالف ما ورد في بياناتها السابقة»، وذلك «حتى إدخال ما يحتاج إليه إخواننا الصامدون في قطاع غزة من غذاء ودواء».

من جهتها، أوضحت مصادر ملاحية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الأنيا» كانت متّجهة إلى ميناء أشدود، وتتبع شركة «هاباج لويد» الألمانية، فيما «بالاتيوم» كانت متّجهة نحو ميناء حيفا، وتتبع شركة «مايرسك» الدنماركية، وكانت ترفع علم ليبيريا. أما السفينة الثالثة، وهي بلغارية، فتعرّضت للهجوم بعد بيان سريع، وذلك إثر تجاهلها تحذيرات قوات صنعاء البحرية مساء أمس، علماً أنه تمّ تحذيرها نارياً بواسطة طائرة مُسيّرة. وأكّدت شركة «هاباج لويد» أن سفينة «الجسرة» التابعة لها هوجمت أثناء إبحارها بالقرب من الساحل اليمني. وذكر المتحدث باسم الشركة أن الأخيرة «ستتخذ إجراءات إضافية لضمان سلامة أطقمنا»، بينما أكّدت شركة الأمن البحري البريطانية «أمبري» أن الناقلة تعرّضت لأضرار مادية بسبب قذيفة تسبّبت في «حريق على متنها».

وأعلنت شركة «مايرسك» وهي أكبر شركة شحن في العالم، بدورها، أنها «ستوقف جميع عمليات الشحن بالحاويات عبر البحر الأحمر حتى إشعار آخر لتسلك مساراً حول أفريقيا»، مضيفة، في بيان، أنه «في أعقاب الحادث الوشيك الذي شهدته السفينة «جبل طارق»، والهجوم الآخر على سفينة حاويات اليوم (أمس)، أصدرنا تعليمات إلى جميع سفن مايرسك في المنطقة، المتّجهة للمرور عبر مضيق باب المندب، بإيقاف رحلتها حتى إشعار آخر». وتبعتها «هاباج لويد» بالكشف عن أنها قرّرت تأجيل الإبحار لجميع سفنها عبر البحر الأحمر في الأيام الثلاثة المقبلة، موضحةً أنها ستقرّر بعد ذلك ما إذا كانت ستمدد وقف الرحلات البحرية أو لا. وكانت قوات صنعاء البحرية قد أعلنت، أول من أمس، تنفيذ عملية عسكرية ضد سفينة الحاويات «جبل طارق» التابعة لشركة «مايرسك» الدنماركية، والتي كانت متّجهة

> **وصلت إلى صنعاء رسائل ترغيب وترهيب جديدة من واشنطن**

إلى الكيان الإسرائيلي، مبينةً أنها استهدفتها بطائرة مُسيّرة أصابتها إصابة مباشرة، بحسب بيان مقتضب للعميد سريع.

وبحسب مصادر مطّلعة في صنعاء، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن غالبية الشركات ستوقف مع الوقت مرور سفنها عبر باب المندب، لتتحول المشكلة إلى أزمة عالمية. وتعتقد المصادر أن «الأميركيين يريدون ذلك بهدف تدويل القضية»، مستدلّة على ما تقدّم بالقول إنه «كان بإمكان الشركات الامتناع عن التوجه إلى الكيان، لكنها توقّفت كلياً عن الإبحار في البحر الأحمر، وهذا ما سيعقّد المشكلة». وتكشف أن الأميركيين «حاولوا الأسبوع الماضي إقناع الصينيين بالسير معهم لإصدار قرار في مجلس الأمن بشأن إجراءات اليمن، لكنّ الأخيرين رفضوا على ما يبدو»، مشيرةً إلى أن «هناك تحريكاً للقراصنة الصوماليين لتشويه صورة ما يقوم به اليمنيون، ونقل صورة على أن ما يحدث هو أعمال قرصنة وليس مقاومة أو حتى سياسة».

كما تكشف المصادر أن «رسائل ترغيب وترهيب جديدة أُرسلت من قبل الجانب الأميركي إلى صنعاء، وكذلك تهديدات بريطانية - أوروبية بإفشال مسار السلام الذي عاد ليتنفّس في الأيام الماضية»، مضيفةً أن «البيت الأبيض بعد فشله في تشكيل تحالف دولي لحماية السفن الإسرائيلية في البحرَين الأحمر والعربي، طلب من دولتين عربيتين (مصر وسلطنة عمان) التواصل مع صنعاء لوقف الهجمات الجوية والبحرية على المصالح الإسرائيلية مقابل الاستمرار في بذل الجهود لفتح معبر رفح ووقف الحرب على قطاع غزة، إلا أن صنعاء اشترطت التنفيذ قبل وقف إجراءاتها ضد الكيان».

تأييد شعبي لإجراءات صنعاء ضدّ السفن المتّجهة إلى فلسطين المحتلّة (رمز الويب)

تعقّب مهاجمي السفارة: السوداني يسترضي واشنطن

بغداد - **الأخبار**

استمرّت تفاعلات الهجوم الصاروخي على السفارة الأميركية في بغداد، بعد أكثر من أسبوع على وقوعه، لتزيد الشرخ بين رئيس الحكومة، محمد شياع السوداني، وبعض القوى الداعمة للحكومة، إثر اعتقال السلطات عدداً من الأشخاص الذين تشتبه في أنهم مشاركون في الهجوم، في وقت تؤكد فيه مصادر أمنية أن هؤلاء ينتمون إلى فصيل مسلّح، رفضت تسميته، وعملوا بالتنسيق مع عناصر تابعة لـ«الحشد الشعبي» تنشط داخل «المنطقة الخضراء». وكشف الناطق باسم القائد العام للقوات المسلّحة، أول من أمس، في بيان أن «الأجهزة الأمنية تمكّنت، بعد جهد

> **الجانب الأميركي بعث إلى الفصائل رسائل مع السوداني أن الردّ سيكون «قوياً» ضدها إذا هاجمت المصالح الأميركية**

فني واستخباري مكثّف، من تحديد هوية الفاعلين، إذ بيّنت المعلومات الأولية أن بعضهم على صلة ببعض الأجهزة الأمنية»، معلناً القبض على عدد منهم. وأشار الناطق العسكري إلى أن «الجهات المختصة نجحت، قبل ذلك، في التوصّل إلى من ساعد الفاعلين وقدّم لهم الدعم اللوجستي للوصول إلى منطقة التنفيذ وإخلائهم منها، وتم إيداعهم التوقيف، بغية اتّخاذ الإجراءات القانونية بحقهم»، كما قال.

وفي ما يتعلّق بحيثيات استهداف السفارة ومقرّ جهاز الأمن الوطني وبعض المباني الحكومية، يؤكد مسؤول في «الحشد الشعبي»، لـ«الأخبار»، أن «عملية استهداف السفارة كانت من قبل عناصر ينتمون إلى أحد الفصائل المسلحة، وبالتنسيق مع عناصر أمنية تنتسب إلى أحد الوية الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء». ويضيف أن «أحد عناصر الحشد قام بنقل الأشخاص المنفّذين بسيارته الشخصية. وبعد أيام، تم الوصول إليه من قبل الاستخبارات والقوات الخاصة داخل المنطقة الخضراء»، لافتاً إلى أنه «حاول السفر إلى تركيا، ولكن تم القبض عليه داخل مطار بغداد الدولي». ويبيّن المسؤول أن «القوات الأمنية استطاعت معرفة الجهة التي قامت بالهجوم على السفارة، وعثرت على اثنين من المنفّذين للقصف. وحسب اعترافاتهما الأولية، فإنهما تابعان لفصيل مسلح».

ومن جانبه، يؤكد مصدر عسكري مقرب من السوداني، لـ«الأخبار»، أن «هناك تعهدات أعطتها الفصائل لرئيس الحكومة بعدم قصف السفارات والبعثات الدبلوماسية أو استهدافها بأي شكل من الأشكال». ويتابع أن «السوداني طلب من الجمهورية الإسلامية في إيران، الضغط على فصائل المقاومة لوقف استهداف البعثات، لما فيه من خطورة كبيرة على أمن السلم الأهلي للبلاد واستقراره، وتهديد مكانته أمام المجتمع الدولي»، بحسب ما دافع به. ويشير المصدر العسكري الشعبي داخل المنطقة الخضراء، إلى أن «مجمل المكالمات التي أجريت من الجانب الأميركي مع السوداني، كانت حول التأكيد على حماية الهيئات والبعثات الدبلوماسية، وأيضاً للتذكير بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين. وكذلك كانت تبعث عبره رسائل إلى الفصائل تهدد فيها بأن الرد سيكون قوياً ضد عناصرها ومقرّاتها إذا هاجمت المصالح الأميركية». ولا يستبعد أن «تعمد الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات اقتصادية على العراق، في حال استمرت الهجمات ضد قواتها، ولا سيما أنه كان هناك تلويح سابق بفرض عقوبات، ولكن تمّ تمديد المهلة الممنوحة لبغداد أربعة أو ستة أشهر».

وفي المقابل، يؤكد القيادي في «حركة أنصار الله الأوفياء»، عادل الكرعاوي، أن «المقاومة الإسلامية لن تتراجع عن قصف المحتل الأميركي، بخاصة بعد تجاوزه السيادة العراقية وضرب مقرّات الحشد الشعبي وقتل مجاهدينا في المقاومة الإسلامية». ويشدد الكرعاوي، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «الحرب في غزة هي المعيار في الوقت الحالي، فإذا توقّف الهجوم الذي يشنّه الكيان الصهيوني، فالمقاومة توقف هجماتها، ولكن بشكل مؤقت، لأن خروج المحتل من العراق بات أمراً ملحّاً وضرورياً». ويعتبر أنّ «قصف الأميركيين أينما كانوا في سفارة التجسّس أو في أوكارهم في القواعد العسكرية، هو واجب وطني وشرعي، لأنه بحسب اعتقادنا كمقاومة يجب طرد المحتل وإلحاق الخسارة بجنوده». كما يؤكّد أن «المقاومة تحترم قرارات الحكومة ولا تريد إحراجها، ورئيس الوزراء يدرك جيداً أن المقاومة تمثّل وجهة نظر المجتمع والشعب العراقي لمواجهة الاحتلال، فاستهداف السفارة أو غيرها هو لغرض تطهير أرض العراق وإعادة هيبته».

ورغم الاعتقالات، استهدفت «المقاومة الإسلامية في العراق» قاعدة «عين الأسد» الأميركية في محافظة الأنبار غربي العراق بواسطة طائرات مسيّرة، اول من امس، مؤكدةً في بيان أنّ «عملية الاستهداف أصابت أهدافها بشكل مباشر».

لقاء باريس بلا جدوى: ماكرون يريد دوراً في غزّة

لم يحظ الاجتماع الذي نظّمته وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، الأربعاء الماضي، والذي هدف خصوصاً إلى حشد نوع من «التعاون الدولي» لمواجهة حركة «حماس»، بتغطية إعلامية واسعة، فيما لم تتوفّر معلومات كافية حول نتائجه ومقرّراته، ما جعل بعض المراقبين يضعونه في خانة اللقاءات «الشكلية»، التي تريد الإيحاء بأن «الحراك الدبلوماسي الفرنسي»، في ما يتعلّق بالملفّ الفلسطيني، مستمرّ على الساحة الدولية.

وتعقيباً على اللقاء الباريسيّ، أوردت صحيفة «لوموند» أن هذا الأخير كشف «حدود المبادرة التي روّج لها (الرئيس الفرنسي) إيمانويل ماكرون من أجل (السلام والأمن للجميع)»، بعدما جمع المدير العام للشؤون السياسية والأمنية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، فريدريك موندولوني، نظراءه من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإسرائيل، وكذلك من بلدان في آسيا، بما فيها الهند والفيليبين، وأخرى من أفريقيا وأميركا اللاتينية، للمشاركة في المناقشات التي تركّزت حول موضوعَين أساسيَّين: «محاربة تمويل الحركة الإسلامية الفلسطينية»، «وكيفية الحدّ من دعايتها، وخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي». وكان لافتاً غياب أيّ بلد عربي عن اللقاء الذي جمع 20 دولة، على الرغم من أنّ باريس قالت إنها ستبلغ عدداً من الدول العربية بنتائجه في وقت لاحق.

وبدا أن اللقاء هدف إلى منح الجانب «الأمني» من المبادرة الفرنسية - بعض المضمون»، بعدما تمثّل بُعدها «الإنساني» في عقد قمّة دولية لمساعدة المدنيين في غزة، وبُعدها «السياسي» في الدفع من أجل إطلاق

> **تريد باريس الإيحاء بأن «الحراك الدبلوماسي الفرنسي» حول فلسطين مستمرّ دوليا**

المناقشات حول «حلّ الدولتين». وبحضور خبراء من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة مسؤولة عن «رصد أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، وممثّلين عن أجهزة الاستخبارات، بحث المشاركون، بحسب ما أفاد به بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية، الأربعاء، «حشد جهودهم في المحافل المختصّة»، وتعزيز العقوبات التي تستهدف حركة «حماس» وأعضاءها، وتطبيق المعايير التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بما في ذلك التصدّي للمخاطر الناجمة عن «استخدام العملات الرقمية» كوسيلة للتمويل. أمّا في ما يتعلّق بـ«الدعاية»، فقد شدّد المجتمعون على ضرورة «مكافحة المحتوى الإرهابي» الذي تبثّه «حماس» عبر الإنترنت، فيما لفت إلى أن الدعوة إلى مكافحة هذا المحتوى اقترنت بـ«احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير السائدة في الدول التي تحكمها سيادة القانون»، طبقاً للبيان نفسه.

هكذا، ظهر أن فرنسا، التي عمدت أخيراً، ولا سيما على لسان رئيسها، ماكرون، إلى تصعيد خطابها في وجه إسرائيل، داعيةً إيّاها إلى وضع أهداف أكثر عقلانية من «القضاء على (حماس)»، ومطالبةً أيضاً بوقف لإطلاق النار، قرّرت الانحياز، في هذا اللقاء، بشكل كامل إلى الجانب الإسرائيلي، مركّزة خصوصاً على مهاجمة «المحتوى» الذي تنشره «حماس»، بعدما تمكّنت الأخيرة من إيصال سرديتها وإنجازاتها في الميدان إلى عدد غير مسبوق من المتابعين، وحشد دعم الكثيرين منهم حتى. وتجاهلت باريس، في ذلك، الروايات الإسرائيلية التي فنّدتها وسائل الإعلام الفرنسية نفسها في الفترة الأخيرة، وأثبتت زيفها، ولا سيما في ما يتعلّق باستخدام المستشفيات في القطاع كمخازن للأسلحة ومراكز للعمليات، أو قتل الرُّضّع والنساء الحوامل وغيرها من المزاعم الإسرائيلية التي هدفت، منذ اللحظة الأولى، إلى تبرير العدوان الهمجي على قطاع غزة.

(الأخبار)

كشف «موتمر باريس» حدود المبادرة التي روّج لها ماكرون من أجل "السلام والأمن للجميع" (أ ف ب)

شهيد «قومي سوري» على طريق القدس

آمال خليل

أعلن «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، أمس، عن استشهاد الرفيق المقاوم في صفوف «نسور الزوبعة» - الجناح العسكري للحزب، وسام محمد سليم، «أثناء قيامه بواجبه القوميّ في جنوب لبنان، على مسافة صفر ثائراً على طريق فلسطين». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الشهيد سليم، ابن بلدة الصرفند، وأول شهداء «القومي» في قضى باستهداف صهيوني مباشر لمجموعة مقاومين كانت تنفّذ عمليات ضدّ مواقع العدو عند الحدود الجنوبية. لكنّ اللافت، أن الشهيد سليم، كان إلى جانب مقاومين من «المقاومة الإسلامية»، حيث امتزج دمه بدم ابن ميس الجبل الشهيد حسين عيسى، الذي نعاه «حزب الله» أمس. وفيما يُشيّع الشهيدان اليوم في ثرى بلدتيهما، أعادت شهادة «حيدر» (الاسم الحركي لسليم)، الضوء إلى أحزاب «المقاومة الوطنية»، التي كانت سبّاقة في مقارعة العدو في البلدات الحدودية منذ زمن الثورة الفلسطينية، قبل وبعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982.

وإلى حارة آل سليم عند شاطئ الصرفند، تنادى أهالي بلدات الزهراني، والرفقاء الحزبيون، بعد شيوع خبر استشهاد وسام. أما شقيقته الوحيدة، بتول سليم، فقد انشغلت بتصبير والدتها على مصابها، «الله يحبّه، فهو الأفضل بيننا، والله يحبّك لأنك صرت أم الشهيد»، تقول. شهادة ابن السابعة والعشرين، استحضرت سير المقاومين القدامى في الصرفند والزرارية وأنصارية، الذين جمعوا شهادات العلم والأرض معاً. فـ«ضابط المدفعية»، انتمى إلى «نسور الزوبعة» قبل عامين، وبعدها بعام واحد، تخرّج بدرجة «امتياز» في إحدى جامعات روسيا، متخصّصاً في الهندسة المدنية، وهو القادم من حيّ الصيادين الذين لم يمنعهم فقرهم من الالتزام بالعقيدة القومية. وفي حديث لـ«الأخبار»، عبّر والد الشهيد، محمد سليم، عن فخره بابنه «الذي سار على درب قريبه الشهيد محمد سليم، حتى وصل إلى طريق القدس بدمه». أما رئيس «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، ربيع بنات، فقال في تصريح لـ«الأخبار»، إن حزبه «عاد إلى ميدان المقاومة قبل انطلاق عملية طوفان الأقصى، وهو منخرط بشكل طبيعي في أي عمل مقاوم بالتنسيق الكامل مع المقاومة في حزب الله».

ولفت إلى أن «مشروع العودة إلى ساحة الجهاد مستمرّ، وقيادة نسور الزوبعة ستعمل جاهدة لرفع مستوى جهوزيّتها بما يتناسب مع متطلّبات المعركة».

وأدخلت شهادة سليم، «القومي»، إلى نادي القوى التي تتصدّى للعدو في زمن «طوفان الأقصى»، إلى جانب «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وحركة «أمل» التي نعت شهيداً لها في وقت سابق، في جنوب لبنان. وفي هذا الإطار، أكّد بنات، أن «ساحة العمل في الجنوب مفتوحة ضمن ضوابط عملياتية محددة لكلّ إرادة مقاومة وليست مغلقة على القوى الوطنية والقومية وخير دليل مشاركة نسور الزوبعة».

ميدانياً، استكمل «حزب الله» تنفيذ عملياته ضدّ مواقع العدو الإسرائيلي على الحدود الجنوبية. وأعلن في بيانات متلاحقة عن استهداف موقع جرداح مقابل الضهيرة بصواريخ بركان، وإصابة قوة إسرائيلية في مقرّ قيادة كتيبة الاستخبارات في ثكنة ميتات، وثكنة هونين، ومواقع الراهب وبياض بليدا وشتولا وحانيتا. كما أعلن عن استشهاد كل من حسين عيسى بغارة من مُسيّرة في يارين، وحمد يوسف بغارة جوية استهدفت منزلاً في مجدل زون. في المقابل، واصل العدو عدوانه على البلدات الجنوبية، مستهدفاً المنازل في مجدل زون وميس الجبل وحولا ويارين وبليدا وبيارون ومحيبيب. كما أغار على أحراج عيترون وكفر حمام والخيام وياطر وطيرحرفا.

طوفان الأقصى

هجمة إسرائيلية مضادة في أفريقيا: محاربة فلسطين بدعوى «الإرهاب»

محمد عبد الكريم أحمد

يستمر منسوب الدعم الأفريقي لفلسطين، على المستويَين الرسمي والشعبي - حتى في قلب الدول التي تتمتّع بعلاقات تاريخية مع الكيان -، في الارتفاع، وهو ما اتّضح نسبياً في الاتجاه التصويتي الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الأخير (12 الجاري) الداعي إلى وقف إطلاق النار، إذ اعترضت عليه دولة أفريقية واحدة، هي ليبيريا، التي تشكّلت بفعل جهود جمعية الاستعمار الأميركية في مطلع القرن الـ19، فيما امتنعت عن التصويت كلّ من كيب فيرد، الكاميرون، غينيا الإستوائية، مالاوي، جنوب السودان وتوغو (وهي دول تربطها جميعاً صلات أمنية واقتصادية وطيدة بإسرائيل)، فيما أيّدت القرار بقية الدول الأفريقية الأعضاء. وفي خضمّ ذلك، انطلقت، منتصف الشهر الحالي، موجة متوقّعة في شرق القارة وغربها، لمواجهة المدّ الشعبي الكبير المؤيّد للقضية الفلسطينية، تحت ستار مخاوف تقليدية من مثل التهديدات الإرهابية التي باتت ظاهرة مزمنة في القارة، في حين ربطها مراقبون (ولا سيما في تنزانيا وأوغندا وكينيا بدرجة أقلّ) بحاجة الدول الأفريقية المُلحّة إلى مساعدات إسرائيل الفنية في قطاعَي الزراعة والأمن.

نيجيريا وفلسطين: نحو احتواء الغضب الشعبي؟

تنامي الغضب الشعبي في نيجيريا ضدّ العدوان على غزة، تزامن مع تعليق "مفوضية الحجاج المسيحيين النيجيرية" زياراتها لإسرائيل منذ منتصف تشرين الأول الماضي، ثمّ اتهام المجلس الأعلى للشريعة في نيجيريا، الولايات المتحدة، بالتورط في الحرب عبر دعمها إسرائيل، ودعوته مجلس الأمن الدولي إلى اتّخاذ موقف حازم في هذا الشأن. كذلك، اختارت "منظمة العالم الإسلامي"، نيجيريا، قبل نحو شهر، للمشاركة في وفد خاص يقود جهداً دولياً، نيابة عن المنظمة، بغية "الضغط لبدء عملية سياسية حقيقية وجادّة لتحقيق سلام دائم وشامل" في فلسطين. وتضاعفت، منتصف الجاري، جهود المنظّمات الإسلامية في نيجيريا للضغط على رئيس البلاد، بولا تينوبو، لانتهاج سياسة أكثر قوّة إزاء الحرب (بحسب منافذ إعلامية نيجيرية بارزة). واتساقاً مع هذا التوجّه، دعا العالم عبد الرزاق سلمان، المدير التنفيذي لـ"المؤتمر الإسلامي العالمي" (وصاحب الأنشطة الخيرية الإسلامية الموسّعة في نيجيريا عبر جمعية "بيت أبي بكر الصديق الخيري") وعضو "اتحاد العلماء المسلمين"، تينوبو والحكومة النيجيرية و"الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا" (إكواس)، إلى الوقوف "في وجه العدوان الصهيوني".

وعلى رغم كون نيجيريا واحدة من الدول الأفريقية الكبيرة ذات المواقف الواضحة إزاء القضية الفلسطينية وعدالتها، فإن موقفها الحالي من الحرب يتّسم بالحذر النسبي، في ضوء قطعها وإسرائيل، منذ منتصف 2023، شوطاً مهمّاً لجهة تعزيز العلاقات الثنائية وتعميقها، بعد فتور وتقلّب متكرّرين منذ عودة هذه العلاقات بينهما في عام 1992. وثمة العشرات من الشركات الإسرائيلية العاملة في نيجيريا، من بينها شركتان كبيرتان تعملان في مجال "مواجهة الإرهاب"، فيما مجمل سياسات نيجيريا إزاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني خاضعة لوجهات نظر متباينة داخل المجتمع النيجيري المتنوّع إثنياً ودينياً. وبشكل عام، يلاحَظ جنوح نظام تينوبو إلى الاحتواء المتدرّج للاستجابات الشعبية الغاضبة، ولا سيما منذ قتْل الشرطة متظاهرَين اثنَين قبل نحو شهر، خلال مسيرة نظّمتها منظّمة "الحركة الإسلامية" المحظورة، بقيادة السيد إبراهيم زكزاكي.

تنزانيا ولغز "الحياد" السلبي: عامل جوشوا موليك

زعم وزير الخارجية التنزاني، جانيوري ماكاميا (14 الجاري)، مقتل شاب تنزاني "بمجرد وقوعه في يد قوات حماس" في السابع من أكتوبر الفائت، بحسب نقْله الحرفي لرواية السلطات الإسرائيلية. وجاء حديث ماكاميا (بعد دخول الحرب شهرها الثالث، مصحوباً بتغطية إعلامية تنزانية مكثّفة تروّج لـ"عدوان حماس" على الأراضي الإسرائيلية)، وسط تقارير مهمة توقّعت خفْض تنزانيا (التي اعترفت بـ"منظمة التحرير الفلسطينية" في عام 1973، وكانت واحدة من أواخر الدول الأفريقية التي استعادت علاقاتها مع إسرائيل في عام 1994) انخراطها في حملة تحجيم المواقف الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية عبر الدفع بخطورة "التهديدات الإرهابية"، مع الاستمرار في "إدانة جميع أشكال العنف"، والدعوة إلى حلّ الدولتين.

الكتلة المؤيّدة لفلسطين تتصدّرها الدول العربية وجنوب افريقيا وزيمبابوي وتشاد (أ ف ب)

وكانت الصحف الإسرائيلية تداولت في تقارير عن مقتل الطالب التنزاني، جوشوا موليل (21 سنة)، لافتة إلى "احتفاظ حماس بجثمانه"، لكن والده رفض تصديق ذلك "لأن الجهات الإسرائيلية لم تجب عن تساؤلات حول مصدر تلك المعلومات". كما أن إعلان الخارجية التنزانية اللاحق (بعد نحو 24 ساعة من تداول الخبر إسرائيلياً) تضمّن عزم الحكومة إرسال والد الطالب التنزاني مع أحد المسؤولين الحكوميين إلى إسرائيل لمقابلة السلطات هناك، والسفير التنزاني في تل أبيب، لإطلاعه على التفاصيل، وهو ما يعزّز فرضية الاستغلال السياسي لـ"الحادث" لمصلحة خفض سقف الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية، مع الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تمثّل بالنسبة إلى تنزانيا شريكاً مهمّاً في مجالات الأدوية والزراعة والمياه والتكنولوجيا والأمن.

المعسكر الصهيوني في أفريقيا: تمدّد متوقّع؟

يُلاحَظ تزايد الاهتمام في المراكز البحثية والإعلامية الغربية وتلك الرديفة لها في أفريقيا، بما تصفه بأنه "تغيرات جيوسياسية مرتقبة" في القارة جراء الأزمة الحالية في فلسطين. وفيما رصدت تلك المراكز وجود ثلاث كُتل على النحو التالي: كتلة مؤيّدة لفلسطين تتصدّرها الدول العربية وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وتشاد؛ وأخرى داعمة للكيان الصهيوني تشمل بشكل واضح كينيا وغانا وزامبيا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديموقراطية وليبيريا، وبشكل أقلّ وضوحاً دولاً أخرى مثل جنوب السودان ومالاوي وغيرهما؛ وثالثة محايدة تتصدّرها نيجيريا وأوغندا، فإن احتمال توسع الكتلة الثانية وتزايد تأثيرها السياسي، يفتح الباب على تغيّرات جيوسياسية في القارة، ليس على صعيد الموقف من الحرب في غزة فحسب، ولكن ربطاً أيضاً بملفّات إقليمية أخرى، من مثل ملفّ عضوية إسرائيل كمراقب في "الاتحاد الأفريقي"، وديناميات "مواجهة الإرهاب والعنف" (حيث تأتي إسرائيل في مرتبة متقدّمة في قائمة الدول المصدّرة للسلاح إلى أفريقيا بقيمة تتجاوز 7 مليارات دولار سنوياً، منذ عام 2017)، والتنافس الدولي على الساحة الأفريقية.

وتشي الاستفاقة الإسرائيلية في القارة حالياً، على الأقلّ على مستوى إطلاق أدوات حرب دعائية تستهدف المقاومة الفلسطينية بشكل عام وتعيد ضخّ أفكار "التعاون الإسرائيلي - الأفريقي" مستقبلاً، وما يلمس حالياً من إعادة إطلاق إسرائيل مشروعات "التعاون" الأمني والعسكري مع العديد من دول أفريقيا في أقاليم مختلفة، بدءاً بمعسكر الصهيوني في أفريقيا هجمة مضادة للتأييد الشعبي والرسمي الكبير لفلسطين، ومحاولة اختراق الدول "المحايدة" إمّا بحزم ضغوط مالوفة، أو بوعود الاستثمار في قطاعات الأمن والزراعة والتكنولوجيا وغيرها.

> **تعمل إسرائيل والقوى الداعمة لها على ملاحقة أيّ مظاهر تأييد للقضية الفلسطينية**

خلاصة

على رغم زخم التحرّك الصهيوني ومؤشرات نجاحه الأولية في استمالة أنظمة أفريقية لاتخاذ مواقف أكثر "حياداً"، فإنه يأتي بعد خسارة إسرائيل شبه الكاملة لعشرة أعوام من النشاط الدبلوماسي المكثّف في القارة. ولذا، فإن هذه المحاولات لن تصمد في الغالب في وجه تمدُّد الغضب الشعبي، ولا سيما أنها لم تنجح، إلى الآن، إلا في داخل الدوائر المتعاطفة تاريخياً مع السردية الغربية - الصهيونية.

سوريا

انشقاقات جديدة تعصف بإمارة الجولاني

علاء حلبي

في فصل جديد من فصول الانقلاب الداخلي الذي ينفّذه زعيم «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – فرع تنظيم القاعدة السابق)، أبو محمد الجولاني، بحجة القضاء على خلية عميلة للاستخبارات الغربية، أكدت مصادر «جهادية» هروب المسؤول المالي في «الهيئة»، جهاد عيسى الشيخ (أبو أحمد زكور)، إلى جهة مجهولة، في وقت هاجمت فيه قوّة أمنية من «تحرير الشام» مقرّات ومزارع عديدة تابعة للشيخ في مناطق مختلفة من إدلب (أبرزها بلدة رأس الحصن التي يتخذها مقراً له)، إذ تمّ اعتقال 15 عنصراً من أتباعه. وفيما لم يُعرف المكان الذي هرب إليه المسؤول المالي بعد، تتحدث أنباء عن هروبه إلى ريف حلب الشمالي حيث تنتشر مجموعات عديدة مناوئة للجولاني، علماً أن «الشيخ» يُعتبر أحد أبرز عرّابي مشروع الجولاني للالتهام ريف حلب الشمالي، إذ قاد بنفسه جهوداً متواصلة أثمرت تفكيك جماعات معارضة عديدة انضم معظمها للعمل تحت كنف «تحرير الشام»، ما أسهم في توسيع قبضة زعيم «الهيئة» على ريف حلب الذي يتحكّم في الوقت الحالي بسوق النفط فيه ومعظم معابر التهريب.

ويأتي هروب المسؤول المالي لـ«الهيئة» وأحد أبرز قاداتها، بالتزامن مع شيوع أنباء عن مقتل أبو مارية الجبوري، المعروف باسم «أبو مارية القحطاني»، والذي كان يُعتبر الرجل الثاني في «تحرير الشام» بعد الجولاني، واعتقاله الأخير قبل نحو أربعة أشهر بذريعة اكتشاف خلية تتعامل مع استخبارات غربية، بالإضافة إلى اعتقال عدد كبير من مسؤولي الصف الأول في «الهيئة»، وإعدام عدد منهم بشكل سرّي. وفيما لا تزال هذه القضية مفتوحة حتى الآن، أثار نبأ مقتل «القحطاني» ردود فعل عديدة في الأوساط «الجهادية»، وسط انتشار عدد كبير من المقاتلين التابعين له، ما قد يفتح الباب أمام اندلاع مواجهات داخلية من شأنها أن تفاقم حالة التمزق داخل «تحرير الشام». وعقب هروبه، أصدر «الشيخ» بياناً أكد من خلاله خروجه من «تحرير الشام»، معيداً ذلك إلى أسباب عديدة، منها «سيطرة وهيمنة الهيئة على الفصائل وقضمها إياها بدلاً من العمل على المشروع التركي لتوحيدها»، و«توجيه التهم الجاهزة والمعلبة إلى كل من يخالف سياستها»، في إشارة إلى اعتقال صديقه «القحطاني»، بالإضافة إلى «العمل الأمني من خطف وغيره من دون التنسيق مع أي جهة»، وفق تعبيره. ولا يُعتبر هروب «الشيخ» أمراً مستغرباً في ظل الموقف الذي اتّخذه الرجل، الذي يقود ما يُعرف باسم «كتلة حلب» في «الهيئة»، منذ اعتقال «القحطاني» الذي يقود ما يعرف باسم «الكتلة الشرقية»، حيث أعلن أكثر من مرة رفضه الاعتقال، كما رفض عبر تدوينات عديدة نشرها عبر حسابه على موقع «X»، الاتّهامات الموجهة إلى صديقه، الأمر الذي رسم معالم شرخ بدأ بالاتساع في بنية الجماعة التي يقودها الجولاني. وكان الأخير قد أزاح، في السنوات الماضية، جماعات عديدة عبر عمليات اعتقال واغتيال متواصلة انتهت بإحكام قبضته على إدلب، ووضع خطط للتوسع في ريف حلب الشمالي عبر عقد اتفاقات وتحالفات مع جماعات عديدة، آخرها جماعة «صقور الشام» التي تُعتبر الذراع العسكري لـ«الإخوان المسلمين»، والتي أعلن قائدها «أبو عيسى الشيخ» انسحابه من «الجبهة الوطنية»، تمهيداً للعمل تحت إمرة الجولاني، وفقاً لما أكدته مصادر معارضة تحدّثت إلى «الأخبار».

وعلى غرار ما جرى في «حركة أحرار الشام» التي تحوّلت إلى قسمين، أحدهما تابع لـ«الهيئة» (القاطع الشرقي)، وآخر متحالف مع فصائل «الجيش الوطني» (المدعومة تركياً)، أعلن قسم من «صقور الشام» انشقاقه تحت مسمى جديد (صقور الشام - الفرقة 40) عن قيادته التي بقيت ضمن صفوف «الجيش الوطني»، الأمر الذي يزيد من تعقيدات المشهد الفصائلي في ريف حلب، بالتزامن مع أخرى مماثلة تسم المشهد «الجهادي» في إدلب. ومن شأن التعقيدات المشار إليها كلّها أن تشكّل نكسة جديدة للجهود التركية المستمرة لدمج الفصائل ضمن هيكلية مؤسساتية في ريف حلب، أو حتى دمجها جميعها مع «تحرير الشام»، وتكوين هيكلية واحدة للمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في الشمال السوري؛ إذ تأتي محاولات الدمج تلك في ظل العداوة الكبيرة والمستعرة بين فصائل عديدة موجودة في ريف حلب وجماعة الجولاني، والانهيار المتواصل للبنية العسكرية لهذه الأخيرة نتيجة الاعتقالات والتصفيات الداخلية المتواصلة في «الهيئة»، التي كانت حتى وقت قريب تفتخر بـ«الإمارة» التي قامت بإنشائها في إدلب وبنت من أجلها حكومة حملت اسم «حكومة الإنقاذ».

بالنتيجة، يعكر كلّ ما تقدّم صفو المشروع التركي القائم لبناء تجمعات سكنية على طول الشريط الحدودي مع تركيا، من أجل نقل اللاجئين السوريين إليها. ومرد ذلك رفض اللاجئين العودة إلى هذه المناطق التي تشهد معارك واقتتالاً داخلياً مستمراً بين الفصائل المنتشرة فيها، ما يعني الغياب التام للأمان، وأيضاً ضرب المشاريع الموازية لتقوية حضور المعارضة على طاولة المفاوضات التي تتوقعها أنقرة.

لا يُعدّ هروب «الشيخ» أمراً مستغرباً في ظلّ الموقف الذي اتّخذه منذ اعتقال «القحطاني» (أ ف ب)

مطالبات داخلية بإعلاء السقف: الجزائر تنشّط ديبلوماسيّتها دعماً لفلسطين

الجزائر ـ أصيل منصور

جثّت الجزائر، خلال الأيام الماضية، وزراءها لشنّ حملات ديبلوماسية إضافية ضدّ العدوان على قطاع غزة، وتجديد ثبات موقف بلادهم من القضية الفلسطينية، سواء في المناسبات الوطنية أو في المحافل الدولية. وفي ظلّ مطالبات داخلية برفع سقف المساندة إلى أعلى مما هو عليه حالياً، استغلّ وزير الخارجية، أحمد عطاف، مشاركته في «منتدى الدوحة»، والمباحثات التي أجراها على هامشه مع المسؤولين القطريين، ليشدد، وفق بيان للخارجية الجزائرية، على «حتمية التعامل مع الأزمة الفلسطينية في إطارها الأوسع، عبر التصدي للمخططات الرامية إلى تصفية القضية، وفرض حتمية التسريع في إقامة الدولة الفلسطينية لإنهاء الصراع برمته».

> **أطلقت «المبادرة الجزائرية لنصرة فلسطين وإنقاذ غزة»، من أجل جمع تبرّعات للفلسطينيين**

كذلك، استغل وزير المجاهدين، العيد ربيقة، مناسبة الذكرى الـ35 لإعلان قيام دولة فلسطين في الجزائر، للتأكيد أن «ما يحدث اليوم في فلسطين هو نقطة تحوّل في تاريخ الإنسانية»، وأن «الشعب الفلسطيني وثورته المتواصلة جزء لا يتجزّأ من مصير أمتنا». وفي البيان الختامي للندوة التي أقيمت للمناسبة نفسها، تمّ التشديد على «مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة، كاملة السيادة وعاصمتها القدس».

أما وزير «الشؤون الدينية والأوقاف» الجزائري، يوسف بلمهدي، وخلال وجوده في روسيا للمشاركة في وجدد بلمهدي «دعم بلاده الدائم للقضية الفلسطينية»، مضيفاً أن «الجزائر، في كل المحافل الدولية، رافعت على وجوب أن يُعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتقاطعنا مع روسيا في مواقفها السياسية الداعية إلى وقف إطلاق النار والعمل على استصدار قرار أممي بإنهاء هذه الحرب». ويأتي ذلك بعد أيام من إعلان اللجنة الوزارية لـ«الفتوى» التابعة لوزارة «الشؤون الدينية والأوقاف»، «دعمها الدائم واللامحدود للقضية الفلسطينية، جوهر قضايا الأمة الإسلامية».

وفي الاتجاه نفسه، دعت الجزائر، في البيان الختامي لاجتماع الدورة الرابعة للمشاورات السياسية الجزائرية - البلجيكية، إلى «إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني»، مشددةً على «الحاجة الملحّة إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم في الأراضي الفلسطينية وتكثيف الجهود الدولية الكفيلة باسترداد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة»، وعلى رأسها «حقه في إقامة دولة مستقلة على خطوط المناطق المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف». وكان الرئيس الجزائر، عبد المجيد تبون، قد تلقّى رسالة خطية من رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الخميس الماضي، فيما أفاد بيان لرئاسة الجمهورية الجزائرية، عقب استقبال الوزير الأول نذير العرباوي، أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» الفلسطينية، جبريل الرجوب، بأنّ «المسؤول الفلسطيني عبّر عن عظيم الشكر لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وللشعب الجزائري على موقف الجزائر الثابت والأصيل في دعم القضية الفلسطينية».

وفي السّق الإنساني، بدا الدور الجزائري أكثر بروزاً من خلال نشاط الجمعيات، وأولاها جمعية «البركة» التي تنشط منذ سنوات في العمل الإنساني في قطاع غزة، والتي كثّفت من أعمالها هناك منذ «طوفان الأقصى»، حيث استشهد ما يزيد على 100 من المتطوعين تحت رايتها، وفق ما أكده رئيسها، أحمد براهيمي، في تصريح إلى قناة «الخبر» الإلكترونية الجزائرية، مشيراً إلى أن «الاحتلال استهدف مقرّها وكذا الماوي التي استحدثتها من أجل إغاثة المدنيين الناجين من القصف». كما ندّد براهيمي بـ«التخاذل المسجل من طرف جميع الدول في إيصال المساعدات إلى القطاع، وخاصة خلال الهدنة التي تمت بين الطرفين، فيما حرى تجديد منظومة سلاح الكيان من طرف داعميه من الدول الغربية».

كذلك، أطلقت جمعيات وشخصيات في الجزائر «المبادرة الجزائرية لنصرة فلسطين وإنقاذ غزة»، من أجل تجهيز سفن إغاثية إلى القطاع، كما قررت الجزائر، رسمياً، استقبال 400 طفل فلسطيني مصاب جرّاء القصف الإسرائيلي، وتحديداً «في المستشفيات المدنية والعسكرية لولايات العاصمة، وولاية وهران وولاية قسنطينة». يُضاف إلى ما تقدّم، أن تبون ناشد، في خطاب متلفز أمام مسؤولين وقضاة بمناسبة افتتاح السنة القضائية في مقر المحكمة العليا في الجزائر العاصمة في وقت سابق، «الحقوقيين رفع دعاوى قضائية أمام محكمة الجنايات الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بسبب ما يرتكبه من جرائم ضد الفلسطينيين في غزة».

بدا الدور الجزائري أكثر بروزاً من خلال نشاط الجمعيات، وأولاها جمعية «البركة» (أ ف ب)

طوفان الأقصى

ماذا تريد الدول الإقليمية والعالمية من هذه الحرب؟

أسعد أبو خليل *

الحرب في غزة ليست حرباً إسرائيليّة. لا تستطيع دول الغرب أن تتنصَّل منها، ولا هي تتنصّل منها حالياً. لكنها ستحاول مستقبلاً أن تتنصّلَ منها عندما تتغيّر موازين القوى وتضطرّ دول الغرب إلى أن تدفع أثمان هذه الحرب الإباديّة التي لم يسبق أن فاقتها وحشيّة إسرائيليّة من قبل. ليس سهلاً أن تتفوّق إسرائيل على نفسها في الوحشيّة، وقد تحقّق ذلك في هذه الحرب. هذا، طبعاً، دليل ذعر وتخبّط إسرائيلي استراتيجي. تحاول إسرائيل أن تعود بنا إلى زمن ما بعد حرب 1967، عندما دبَّ الرعبُ في قلوب العرب خوفاً من الجندي الإسرائيلي. ساهمَ إعلامُ العرب في الترويج لهذه الصورة، كما ساهمت أدبيّات «النقد الذاتي بعد الهزيمة»، والتي صوّرت لنا أن النصر محال قبل أن نتطوّر حضارياً ونعيد اكتشاف الذرة والدولاب والحمّص. إسرائيل كانت تعتمد على العنف وعلى الردع القائم على التخويف. تواجه في جنوب لبنان وفي فلسطين فدائيّين جدداً، لا يهابون الموت. هؤلاء لا يستسلمون مهما كان الثمن. هذا يؤكّد أن العقيدة الدينيّة للحزب و«حماس» تفيد في التعبئة وفي البذل عندما تكون النهاية عند الشهداء بدايةً جميلة. المقاتل الشيوعي أو القومي في الماضي لم يكن عنده وعد بجنّة (والأديان تحرم الشيوعيّين منها). طبعاً، استبسل كل مقاتلي الحركة الوطنية ومنظمة التحرير من قبل، لكن التجربة الحالية فريدة واستثنائيّة في البأس والشدّة والشجاعة. نحن أمام مدرسة عربيّة جديدة في القتال. إسرائيل تشكو لبنان للأمم المتحدة. مَن كان يحلم بذلك؟ أنا من جيل نشأ على شكاوى لبنانيّة متراكمة إلى الأمم المتحدة عن إجرام إسرائيل ضد لبنان. المقاومة الحالية ترمي فتصيب، وتتلقّى ولا تنحني. التدمير والقصف العشوائي من قبل إسرائيل دليل عجز مطلق. لا تعرف إسرائيل ماذا تفعل. ترفع شعارات ضخمة عن إنهاء حالة «حماس» وهي تتلقى الضربات الموجعة من الحركة بعد أكثر من شهرين من حرب مدمّرة.

لكن أين تقف الدول المختلفة ممّا يجري وماذا تريد هذه الدول؟

أميركا: تريد أميركا من إسرائيل أن تثأرَ من حماس، وتعتبر أن الثأر من حقّها (الاستشراق ظنّ أن الثأر سمة ثقافيّة عربيّة). «حماس» لم تعلن الحرب ضد أميركا في تاريخها ولم تضرب أهدافاً خارج فلسطين، لكن إسرائيل دائماً تسعى لتجعل من أعدائها أعداءً لأميركا. أميركا جعلت من معركة إسرائيل ضد حماس معركتها، وهذا الموقف تبنّاه الحزبان هنا. ولهذا، يصعب الفكاك منه، لأنه يضع إسرائيل في دفّة القيادة وهي التي تقرّر متى يجوز إعلان النصر ونهاية المعركة. أميركا لم تكن تتوقّع هذا المنسوب من الوحشيّة، لكن بايدن ووزير خارجيّته لا يعانيان أبداً من وخز الضمير. على العكس، الرجلان يقدّمان الأعذار والحجج لتسويغ الوحشيّة الإسرائيليّة. أميركا تخشى من حزب الله ومن إيران وهي تخشى أن يؤدّي انتصار «حماس» إلى تقوية شوكة المحور بالكامل. لكنها لا ترى كيف يمكن منع هذا الانتصار على ضوء الصمود الأسطوري وعدم ظهور أصوات شعبيّة في غزة ضد «حماس» (حاولت المحطات السعوديّة الخبيثة أن تعثر على أفراد كي يهجوا «حماس»، لكن ذلك كان من ضمن السعي المستميت لعوْن المجهود الحربي الإسرائيلي).

أوروبا: لم يعد يجدي الحديث عن سياسة خارجيّة لأوروبا وكندا. أصبحوا مجرّد كيان ذيلي ملحق بإمبراطوريّة أميركا. يبدو الزمن الذي كانت فيه كندا وأوروبا تنتهجان سياسات مستقلّة عن أميركا زمناً غابراً. كانت تجربة شيراك في معارضة حرب العراق هي آخر تسجيل لاعتراض. غضبة ردّة الفعل الأميركيّة أصبحت درساً. أجبروا شيراك على استجداء الرضى الأميركي للصفح عنه. حتى مواقف حكومة إسبانيا وإيرلندا لا يُعوَّل عليها. الكل تحت سطوة الـ«ناتو»: إمّا أن تدخل فيه وإما أنت مغضوب عليك. هذه المرّة ماكرون أراد إرضاء اللوبي الإسرائيلي في أميركا، فاقترح تشكيل جبهة عالميّة لمحاربة «حماس» حول العالم. حتى أميركا لم تتحمّس للفكرة.

روسيا: لم تغيّر سياساتها. تتخذ مواقف خطابيّة تستنكر فيها الإفراط في استعمال العنف من دون أن تعدّل قيد أنملة من تحالفها وودّها نحو إسرائيل. روسيا تتصرّف كأنها تخاف من إسرائيل. نتنياهو في سيرته يذكر أن بوتين كان يسمح له بفعل ما يشاء في سوريا. العدوان المتكرّر على سوريا يحمل بصمات مشاركة روسيّة. والحكومة السوريّة ضعيفة للغاية ولا تقوى على الاعتراض على الموقف الروسي. روسيا تريد للحرب أن تستمرّ لأنها تستنزف أي مصداقيّة وتأييد لأميركا في العالم العربي، وفي العالم أجمع حتى في دول الغرب. هناك تغيير كبير في نظرة شباب الغرب للمشروع الغربي برمّته. البعض يرون وحشيّة غربيّة لم تتوافق مع ما تربّوا عليه من إيمان بمثاليّات باطلة عن الغرب و«العالم الحرّ». هذا يروق لبوتين لأنه يُضعف المجتمع الغربي من الداخل. هناك صراعات هائلة في الغرب: بين الكبار والشباب، بين الملوّنين والبيض، بين الحزبَين المتصارعَين (يمين، وإن كان يساراً بالاسم، مقابل يمين متطرّف)، وبين أهل الريف والمدينة. التعويل الروسي على الصراعات يفسّر العمل الروسي (غير) السرّي في التأثير عبر المواقع على نقاشات داخليّة في الغرب (الغرب يبالغ كثيراً في حجم هذه التدخلات وفي تأثيرها). قد تكون روسيا مهتمّة باستمرار الحرب لأن ذلك يشغل أميركا عن الهمّ الأوكراني ولأن الحرب تستنزف الموارد الماليّة والعسكريّة لأميركا. لم تتقدّم روسيا بمشروع جدّي واحد لوقف النار أو لتقديم مشروع في مصلحة القضيّة الفلسطينيّة. لافروف طلع اليوم بحلّ يتضمّن ضمان أمن إسرائيل. 20 ألف شهيد فلسطيني، ولا تعتبر روسيا أن الشعب الفلسطيني هو الذي يستحقّ ضمان الأمن. النقد الروسي لإسرائيل هو مُلطّف، وبوتين يلوم أميركا أكثر مما يلوم إسرائيل. العلاقة بين بوتين وإسرائيل غير مفهومة، وغير مفهوم الخوف الذي يعتريه من إغضاب إسرائيل.

الصين: أدركنا في الحرب على غزة أن الصين وروسيا ليستا في وارد تحدّي الإرادة الأميركيّة. أو لنقل، إن الصين وروسيا ليستا بعد في وارد التحدّي. والموضوع الفلسطيني ليس أولويّة عند أي منهما. الصين لم تذهب بعيداً في دعم روسيا في حربها، وهي، مثل روسيا، لا تريد إغضاب إسرائيل. على العكس، هي تتحدّث عن فلسطين بنفس خطاب دول الغرب، من دون التقدّم عليه بأنملة. لا تتحدّث عن عقوبات أو عن تأثير على العلاقة الثنائيّة. يبدو للمتابع عن بعد أن الصين وروسيا تعانيان من نفس المرض الذي عانت منه الحكومات العربيّة منذ السبعينيات، ألا وهو الخوف من اللوبي الإسرائيلي. اللوبي الإسرائيلي مخيف لكل سفارات العالم في واشنطن، ولهذا يتودّد الجميع له. تلاحظ في واشنطن أن السفارات (غير الخليجية حتى) تحرص على أفضل العلاقات، حتى اجتماعياً، مع أقطاب اللوبي الإسرائيلي، وأجنحته التي تمثّل اليمين المتطرّف في إسرائيل. باتت السفارات العربيّة تدعو في إعلامها وفي حفلاتها ومآدبها أشخاصاً من اللوبي وذراعه الفكري (مؤسّسة واشنطن) وحتى من «مؤسّسة الدفاع عن الديموقراطيّة» التي ترى في أرييل شارون اعتدالاً غير مبرّر. الصين تخشى إثارة حساسيات الكونغرس الأميركي وهمّها الأوّل الحفاظ على أولويّة التنمية الاقتصاديّة. أميركا تستفزّ الصين باستمرار وتحاول أن تثير حساسياتها، لكن الصين تستوعب الموضوع وتحرص على علاقات جيّدة مع أميركا.

المحمّدان (كما يسمّيهما المؤرّخ وليد الخالدي): حاكما السعوديّة والإمارات طامة كبرى بقياس الزمن العربي منذ عهد النكبة. لم يسبق أن تحالف حاكم عربي مع إسرائيل ضد أعداء عرب وغير عرب، وحتى ضد مواطنيهم، كما فعل الحاكمان. هؤلاء يستعينون بتقنيّات إسرائيليّة (باهظة الثمن) للتجسّس على، ومراقبة، مواطنين وعلى أفراد العائلة (كما فعل محمد بن راشد، المثال الأعلى لإعلاميّي وإعلاميّات لبنان). باتت إسرائيل للمحمدَين ذراعاً إقليميّة وداخليّة، يستعينون بها لأغراض القمع ومطاردة وقتل المعارضين. هذا جانب من العمل المشترك الذي لن نعلم عنه قبل سنوات من اليوم (تماماً، كما عملت المخابرات المغربيّة مع «الموساد» في مطاردة وقتل معارضي النظام). لكن الأداء العسكري الإسرائيلي ضد أعداء المحمدَين وإسرائيل (أي حركات المقاومة المسلّحة) ليس باهراً على الإطلاق، بل هو كشف ضعفاً بنيويّاً في قدرة جيش العدوّ على خوض معارك قتاليّة ضد جنود محور المقاومة. الرجلان يريدان، من ناحية، القضاء على «حماس» بالكامل، ويفضّلان لو أن إسرائيل تقضي على حزب الله وعلى الحشد الشعبي في العراق، لكن إسرائيل لم تحقّق بعد هدفها المعلن في القضاء على «حماس». لكنّ هناك ميزاناً إضافياً آخر للمحمدَين: هما لا يريدان للحرب أن تطول لأن كل يوم إضافي يزيد من تعبئة الرأي العام الداخلي ضد إسرائيل. واعترف توماس فريدمان في زيارة أخيرة للبلدَين بأن الحاكمَين يخافان من تنامي الشعبيّة لـ«حماس» في العالم العربي. هذا مُقلق لأنه سيعرقل مسيرة التطبيع التحالفي (وأكدت السعوديّة على لسان جو بايدن وعلى لسان توماس فريدمان أنها ماضية في مسيرة التطبيع حالما تنتهي الحرب، وأن تدمير غزة لن يغيّر من أولويّات سياسة محمد بن سلمان الخارجيّة). إنّ استمرار الحرب سيزيد من حاجة النظامَين إلى القمع الداخلي للحفاظ على رونق الطاعة المطلقة في التعبيرات العلنيّة. والتعاطف المتنامي مع فلسطين سيفرض على النظام السعودي تحديداً طلب سقف أعلى من التنازل الإسرائيلي غير الكلامي. النظام الإماراتي لم يطلب أي تنازل من إسرائيل، لكن السعودية، بحكم قيادتها العربيّة والإسلاميّة الدينيّة، ستطلب من إسرائيل أكثر من «تحسين حياة الفلسطينيّين» (وهذا كان بالحرف المطلب السعودي الوحيد من إسرائيل، حسب مقابلة محمد بن سلمان مع «فوكس نيوز»).

السلطة الفلسطينيّة: هذه السلطة العميلة للاحتلال تعيش أحلى أيّامها. زعيم عصابة التنسيق الأمني المترهّل بات هدف زيارات الغربيّين، ليس حباً به، بل لأنه ليس لديهم بديل حقيقي لـ«حماس» غير هذه السلطة الرثّة التي ليست أكثر من نسق فلسطيني عن جيش أنطوان لحد. الإدارة الأميركيّة تضع الخطوط النهائيّة لما بعد الحرب: تريد «إنعاش» سلطة محمود عبّاس وبسط سيطرتها على غزة. لكن أميركا هي التي أجهضت الانتخابات الفلسطينيّة منذ 2006 لأنها تريد بقاء عصابات الفساد والتنسيق الأمني في الحكم. هي تعلم عن فساد شلّة محمود عباس (وفساد عائلته)، لكنها لا تكترث لأنها تستفيد من وجوده ولو عبر التنفّس الاصطناعي لتجنّب الاعتراف بحقيقة تمثيليّة «حماس» بدرجة تفوق كل منافسيها في الساحة الفلسطينية (بمن فيهم سلام فيّاض، فؤاد سنيورة فلسطين، والذي أسبغ عليه جورج بوش وصف «صبيّي»، بعدما نال 1% من مجموع الأصوات في آخر انتخابات خاضها).

كل هذه القوى ستعجز عن كسر إرادة المقاومة في فلسطين. المقاومة دخلت مرحلة جديدة. حتى معركة «الكرامة» باتت صغيرة جداً بالمقارنة. هذا مفصل جديد في تاريخ صراعنا مع إسرائيل، وختامه لن يكون لمصلحة المشروع الصهيوني.

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

> يبدو الزمن الذي كانت فيه كندا وأوروبا تنتهجان سياسات مستقلّة عن أميركا زمناً غابراً. كانت تجربة شيراك في معارضة حرب العراق هي آخر تسجيل لاعتراض

(أ ف ب)

في تحقيق الأهداف والتسوية السياسية

طراد حمادة *

كل حرب لها نهاية، وسوف تستقر على تسوية سياسية تنتجها الحرب نفسها. تلك مقولة علماء الاستراتيجية وخبراء حلّ النزاعات والتسويات والمفاوضات وأصحاب القرار في الدول المعنية وفي المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. لكنّ دور هؤلاء يتابع تطورات الحرب وينتظر الوقت الذي تنضج فيه إمكانية الوصول إلى إيقاف إطلاق النار والدخول في التسوية السياسية. وتكون هذه التسوية نتاج الحرب؛ من حقّق من الأطراف المتحاربة أهدافه فيها؟ ما هي موازين القوى في لحظة وقف إطلاق النار؟ وما هي التسوية التي قبل بها الأطراف على أساسها وقف إطلاق النارَ؟ وعليه، فإن الحديث الذي يتداول عن اليوم التالي في غزة سابق لأوانه. لأن الحرب لا تزال في أوجها، ولا أحد يعرف ماذا يكون عليه ميزان القوى في الميدان سوى أن كل طرف من أطراف الصراع، وهما: المقاومة الفلسطينية عامة و«حماس» خاصة وحلفاء المقاومة، وقوات العدوّ وحلفاؤه، يعملون على ثلاث قواعد هي الآتية:

(1) أن كل من يخوض الحرب يعمل على أن يكون الغالب فيها ويحقق الانتصار.

(2) أن من يخوض الحرب يكون مستعداً لدفع كلفتها البشرية والمادية والسياسية والعسكرية الاستراتيجية، والذي يعبّر عنها في القدرة على تقديم التضحيات.

(3) أن يحدّد أهداف الحرب ويكون قادراً على تحقيقها وفرضها كمحصلة في التسوية السياسية التي تنتج من الحرب بعد وقف إطلاق النار.

لو راقبنا هذه القواعد الثلاث التي تصدق على العدوّ وعلى الصديق، لتبيّن لنا أن كلاً منها لا يزال في مرحلة التحقيق. مع ملاحظات أساسية، منها:

أولاً: أن واحدة من علامات انتصار المقاومة في الحرب هي ما حصل في الهجوم المفاجئ على غلاف غزة وانهيار الوحدات العسكرية الإسرائيلية المعروفة باسم قوات غلاف غزة، وكذلك نظام الحماية والاستخبارات ونظام الإنذار واختراق الجدار المزوّد بكل وسائل المراقبة وعناصر الحماية.

وقد اعترف العدو بخسارة المعركة الأولى من الحرب وطلب مساعدة عاجلة من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية التي جاءت بنصف قواتها البحرية والصاروخية إلى مياه البحر الأبيض المتوسط وأعلنت صراحة استعدادها لدعم العدوّ إلى درجة المشاركة في الحرب إذا ما توسعت.

ثانياً: أن حرب الإبادة البشرية في غزة فشلت في تهجير سكان القطاع الفلسطينيين وأظهرت انتصار المقاومة في القاعدة الثانية وهي القدرة على تقديم التضحيات. صحيح أنها تضحيات لا مثيل لها في الحروب، لكنها صورة ناطقة لانتصار الدم على السيف في الحرب.

ثالثاً: تبقى في الميدان، وحتى الآن الحرب فيها كرّ وفرّ، وتبادل ضربات، ومنع العدو من تحقيق اختراق عسكري صريح، سواء في شمال غزة أو في الوسط والجنوب. ولا تزال حامية الوطيس.

لكن هذه الحرب التي يغلب فيها عند العدوّ القتل على القتال، بدأت تحدث متغيّراً في الرأي العام الدولي وليست مفتوحة المدة إلى ما لا نهاية. بل لا بد من أن تتوقف في لحظة تكون فيها الحرب قد وضعت أوزارها للتسوية السياسية. وهي القاعدة المتعلقة بتحقيق الأهداف.

تظهر دراسات عدة أن أهداف «حماس» في «طوفان الأقصى» تقوم على: فك الحصار عن غزة، وتبييض السجون بتحرير الأسرى، وإيقاف الاستيطان والعدوان في الضفة، وحماية المسجد الأقصى، وإعادة الاندفاعة للقضية الفلسطينية على طاولة سياسات العالم، وتحقيق ما يمكن تحقيقه على صعيد الحقوق الفلسطينية المشروعة بما فيها حق العودة.

تلك هي الأهداف المباشرة لـ«طوفان الأقصى»، وقد تتحوّل، وفق تطورات الحرب، إلى مسائل تذهب من حرب التحرير إلى قيام الدولة الفلسطينية.

أهداف العدوّ كانت: سحق «حماس» والمقاومة، وتهجير سكان غزة، واحتلالها وتدميرها وقتل من يصمد فيها من أهلها، واستمرار الاستيطان، وتحرير الجنود الأسرى بالقوة، والإبادة البشرية ضد الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية.

هذا هو السقف العالي والمعلن لأهداف العدوّ، والذي أعلن على أساسه الحرب ومارس أعمالها كحرب إبادة بشرية تفوق الحرب بكل ما عرفت فيه من أجيال سابقة، بما فيها الحرب من الجيل الرابع.

في موازنة بين هذه الأهداف، يتبيّن أن الأهداف الفلسطينية واقعية وقابلة للتنفيذ، فيما أهداف العدوّ تقوم على إبادة شعب كامل وطرده من أرضه، ولا يمكن أن يقبل بها عقل بشري، إضافة إلى أنها مستحيلة التحقيق. ولذلك، تسارعت أعمال البحث عن مجريات اليوم التالي للحرب. وظهر شبه اتفاق دولي على أن الحل المعرّف بـ«إقامة الدولتين» وإعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة هو أمر لا رجعة عنه، وفق تعبير الأمين العام للأمم المتحدة. وكذلك وفق مواقف وإشارات أميركية وأوروبية، وداخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وفي مؤتمر القمة العربية الإسلامية. حلّ الدولتين هو المرجّح في الموقف الدولي في اليوم التالي لإيقاف الحرب.

أذهب إلى أن هذا الأمر متحصّل للفلسطينيين مهما كانت نتائج الحرب؛ يعني متحصّل مسبقاً وميزان القوى سيفرض مكاسب أخرى تتعلّق بموضوع الاستيطان في الضفة، وإدارة الدولة الفلسطينية ومشاركة «حماس» و«الجهاد» فيها. يعني مشاركة أهل الميدان في غزة في الحل السياسي للحرب.

يبقى أمر واحد، أريد الإشارة إليه، يتعلّق بأثر التسوية السياسية في حرب غزة على لبنان؛ المقاومة الإسلامية في لبنان قامت بدور مساند للحرب في غزة، وللفلسطينيين وحدهم التفاوض حول اليوم التالي بعد الحرب. ولبنان والمقاومة يساندان الموقف السياسي الفلسطيني مساندة تامة، في السياسة وتحقيق الأهداف، كما هي حال المساندة في الحرب. لكن لا علاقة للمقاومة في لبنان بنتيجة التسوية السياسية، بل هي مسؤولية فلسطينية كاملة الأوصاف، ويقتصر الموقف اللبناني، منطقياً وقانونياً، من حيث موقع المساندة في هذه التسوية السياسية.

ولذلك، ومن الناحية المنطقية والقانونية أيضاً، يبقى الوضع في لبنان على ما تمّ فيه الاتفاق وفق ميزان القوى بعد حرب تموز؛ في معنى أن ما يحكم الوضع في لبنان هو ما حصل بعد حرب تموز واستطاع أن يثبت أكثر من سبعة عشر عاماً، وهو مستمر في نهاية حرب غزة.

إنّ ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» هي الواقع الثابت في الجنوب اللبناني، والواقع اللبناني الحاكم في القرار الذي أعقب حرب تموز 2006، والمقاومة مشرّعة في القانون الدولي، وحقّ للشعب اللبناني في الدفاع عن وطنه وشعبه وأرضه وثرواته. والمقاومة قيمة ومفهوم من إنتاج الواقع السياسي اللبناني، وكل لعب على خلاف هذا الأمر مرفوض رفضاً قاطعاً. إنّ ما حصل في غزة يجعل من ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة مسألة ضرورة وطنية كبرى.

ما تعلّق بالقرار 1701 وما يحكى عنه وعن تفسيراته المغلوطة والمخالفة لا محلّ له من الإعراب سوى استمراره على ما هو عليه منذ سبعة عشر عاماً. وهذا يعطيه طابع الثبات والصلاحية في الصدق التاريخي، ولا يحتاج إلى أي حذف أو إضافة أو تعديل أو أي إجراء آخر غير قابل للصلاحية في الواقع السياسي الذي اكتسب مشروعية وطنية ودولية وواقعية وقانونية. وأدرجت المعادلة الذهبية في بيانات الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وفي الاعتراف الدولي والعلاقات الديبلوماسية، وقرارات مجلس الأمن خلال السنوات السبع عشرة الماضية، ولا محلّ لها من البحث على الإطلاق ما تعلّق بمسألة الحدود والنقاط على الخط الأزرق وغيرها، كان الحديث عنها موجوداً قبل حرب غزة ولا علاقة لهذه الحرب في هذه المسألة.

باختصار مفيد، في لبنان لا تسويات جديدة. الأمر المنطقي والعقلاني والقانوني الدولي هو البقاء على القواعد التي تحصّلت في ميزان القوى في حرب تموز عام 2006 وما ثبّتته الحكومات اللبنانية في بياناتها عن مشروعية المقاومة. ووحدة الجيش والشعب والمقاومة، وفي علاقاتها الدولية والديبلوماسية التي تعاقبت على مدى سبعة عشر عاماً وهي الآن واقعية حقيقية.

* كاتب ووزير سابق

> يبقى الوضع في لبنان على ما تمّ فيه الاتفاق وفق ميزان القوى بعد حرب تموز

الخاسر الأكبر

سعد الله مزرعاني *

قد يتبادر إلى الذهن، فوراً، أن شعب غزّة هو المقصود في هذا العنوان، أو قد يريد البعض (في وسائل إعلام المطبّعين) أن يكون الأمر كذلك! منذ حوالي سبعين يوماً، تنقل وسائل الإعلام، كلها تقريباً، مشاهد مرعبة عن المقتلة الإسرائيلية التي لا يشبع منفّذوها ولا يهدأون: من الجو والبر والبحر، ضد سكان غزة. تنقل تلك الوسائل، أيضاً، عذاباتهم التي لا مثيل لها نتيجة الدمار والحصار وانعدام فرص الأمن وحضور ومخاطر الموت في المنازل أو الطرقات أو الخيم أو المستشفيات، كل مظاهر ومعالم وأسباب الحياة... أو الموت جوعاً أو برداً، أو بسبب الأوبئة.... إنه الدمار العظيم الذي يقف وراءه إجرام رهيب!

لكنّ غزّة لا تُختصر، فقط، بالمشهد المأساوي المشار إليه. ففي قلب هذا المشهد المروّع وبالتكامل معه، يقع صمود غزّة الشعب، وتقع مقاومتها التي جعلت المشهد العام، مشهدَ بطولةٍ ومواجهة وصمود شعبي مذهل رغم جنون العدو الصهيوني وآلة قتله التي تتغذّى بدعم كبير، وبمشاركة غير مسبوقة من قبل واشنطن، والتحالف الغربي. خسارة غزّة والضفة والفلسطينيين عموماً، هي تضحيات غير مجانية. إنها لبنات شامخة في دروب الحرية والتحرير، وفي مسيرة بطولة وتضحيات لم تتوقف منذ حوالي مئة عام.

هل هي إسرائيل، إذاً، الخاسر الأكبر؟ إنها خاسرة دون أدنى شك. هي اعتقدت كأسطورة سيزيف (وإسرائيل قامت على الأساطير الملفّقة) أنها قد بلغت قمة الجبل. فإذا هي تعود إلى قعر الوادي! رغم المعاهدات الراسخة (!) والتطبيع الذي بلغ ذروته مع السعودية، ورغم الاستيطان الجامح والقمع والتجريف، ورغم الإرهاب والتطرف اللذيْن بلغا أعلى ذروتهما مع فريق الحكومة الحالية...

فقد عادت الأمور إلى البدايات، أي إلى الاحتلال: في الضفة، عبر بطولاتٍ مبهرة وتضحيات شجاعة، من جنين إلى القدس التي بارك احتلالها «إله» البيت الأبيض دونالد ترامب! ثم عبر عملية «طوفان الأقصى» التي ألحقت بإسرائيل وقيادتها ضربة مؤلمة تتكرر كل يوم الآن، عبر مقاومة مصمّمة وشجاعة وذات كفاءة جعلت الصهاينة يغرقون، بالفعل، في رمال غزّة!

إذا لم يكن أحد طرفَي القتال المباشرين هو الخاسر الأكبر، فمن تراه يكون؟ لا شكَّ أن الخاسر الأكبر هو تاجر الحروب الدولي الأول، الولايات المتحدة الأميركية. خسارة واشنطن لا تقتصر على خسائر إسرائيل (وواشنطن شريكتها الكبرى فيها وآخرها الـ 14 مليار دولار). إنها بالإضافة إلى ذلك، خسائر أكبر وأشمل على امتداد العالم كله، وهي خسائر متنوعة: سياسية واقتصادية ومعنوية وأخلاقية، وكلها ذات طابع إستراتيجي، بمقدار ما تمسّ مشروع الهيمنة الأميركية على الكوكب والذي بات أكثر شراسة وعدوانية منذ طغى وتفرَّد، خصوصاً، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي. كانت الولايات المتحدة قد صاغت لمشروع هيمنتها الكوني نظرية متكاملة واضحة وصريحة وهجومية و«استباقية». ففي عام 2002 قدّمت إدارة جورج بوش الابن وفريقه من «المحافظين الجدد»: «خطة إستراتيجية الأمن القومي» الأميركي. وهي تتلخّص في هدفين: الأول، وضع قوة أميركا «غير القابلة للتحدي» في خدمة التوسع الاقتصادي الأميركي. الثاني، فرض «أسلوب الحياة» الأميركي على كل الدول والشعوب باعتبار أن الإمبريالية الأميركية هي قمة الحضارة و«نهاية التاريخ وخاتم البشر» كما نظَّر الكاتب الأميركي فوكوياما!

اختبرت الولايات المتحدة معركة التفرّد الكامل والهيمنة الشاملة بمشروع «الشرق الأوسط الواسع»، عبر غزو العراق عام 2003. ورغم هزائمها تواصل السياسة نفسها مع ازدياد المنافسة والإخفاقات: من الشرق الأوسط إلى روسيا، إلى الصين، حيث أعلن أوباما، رسمياً، نقل معركته الأساسية إلى هناك وما زالت. في السياق تعاظمت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وما بدأه بعد الرئيس الروسي بوتين، بعد غزو العراق، يتصاعد اليوم إلى مستوى تهديد تفرّد جموح واشنطن، والسعي لبناء عالم متعدد الأقطاب، ومن أجل «عدم التفرد بإدارة العالم من قبل قوة واحدة» كما طالب الرئيس الروسي منذ حوالي عشرين عاماً!

بعد إخفاقات الحرب العسكرية في أفغانستان والعراق خصوصاً، كانت «الحرب الناعمة» والثورات «الملوّنة» وصولاً إلى «الربيع العربي» الذي صادرته واشنطن ومعه تطلعات الشعوب نحو الاستقلال والسيادة والتقدم. في السياق تم تحريض دول المنظومة الاشتراكية السابقة ضد روسيا وخصوصاً منها أوكرانيا التي كانت رأس الحربة في استهداف الاتحاد الروسي. آثر بوتين الاستباق ونقل المعركة إلى أرض العدو، بعد أن يئس من إقناع الغرب الأطلسي بالتفاهم واحترام مصالح كل الأطراف. وجد الصهاينة في ذلك سانحة لتسجيل انتصار مدوٍّ ضد الشعب الفلسطيني ولتصفية قضيته، ولتحويل الشرق الأوسط إلى محمية أميركية محورها إسرائيل التي وصفها روبرت كندي جونيور بأنها «وجودنا ورأس حربتنا في الشرق الأوسط». وضعت حكومة من وصفهم الرئيس الأميركي (قبل أيام) بـ«الأكثر تطرفاً»، خطة برعاية واشنطن أيضاً، التي تولَّت الضغط من أجل توسيع التطبيع، لتوجيه ضربة مميتة إلى القضية الفلسطينية: بعد المستوطنات واجتياح الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة، ضمن مسار تهجيري يُذكّر بأسوأ بدايات المشروع الإرهابي الإحلالي الصهيوني.

خطتا أوكرانيا وإسرائيل لم تسيرا كما تشتهي الرياح الأميركية. زيلينسكي عجز، بعد أن أرهق واشنطن والدول الغربية بما قدّمته من دعم هائل وشامل اقترن بحصار روسيا وعزلها وشيطنتها. كان يتوسل مواصلة الدعم في زياته قبل أيام لواشنطن، حين اعترف محاوره «الديموقراطي» السيناتور ديك داربن، بأن «الدعم هو قضية حياة أو موت في قضية دفعته أميركا للاستمرار فيها!». من جهتها، فاجأت عملية «طوفان الأقصى» إسرائيل حتى الموت! حاول بايدن وإدارته تعويض الإخفاق في أوكرانيا بنجاح ظنّاه سريعاً وسهلاً في غزّة. حصل العكس تماماً! إسرائيل عجزت وأخفقت هي الأخرى. أمّا المجازر التي حاولت التعويض بها عن فشلها في الميدان، فقد ارتدّت عليها وعلى واشنطن، وخصوصاً أن الحملة الشعبية الهائلة التي اجتاحت العالم، بما فيها دول الأطلسي، قد كانت، أساساً، نقضاً لما تاجرت به واشنطن من مزاعم الدفاع عن حقوق المواطن وحريته وعن الحضارة البشرية و«العالم الحر». بعد عودته من تل أبيب منذ حوالي شهرين، قال بايدن، متباهياً ومتوجهاً إلى الشعب الأميركي: «إن قيادة أميركا تجمع العالم». أمّا في خطابه الأخير الانعطافي، يوم الثلاثاء الماضي، فقال: «هناك مخاوف حقيقية، في مختلف أنحاء العالم، من أن تفقد واشنطن مركزها الأخلاقي بسبب دعمها لإسرائيل»!

إنّ أوّل مؤشرات الحضارة هو التخلّي عن الظلم وشريعة الغاب وقهر الشعوب واستباحة أرضها وسيادتها وخيراتها. أمّا أعظم تلك المؤشرات فهو النضال من أجل التحرّر وتحقيق العدالة. بهذه المعاني أضحى الشعب الفلسطيني، بكفاحه وتضحياته العظيمة، هو الرابح الأول رغم المجازر. أمّا أميركا، فهي الخاسر الأكبر! هذه هي الحقيقة، ولن يغيّرها إيغال الصهاينة في جنون القتل والإبادة: في محاولة يائسة لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء!

* كاتب وسياسي لبناني

> حاول بايدن وإدارته تعويض الإخفاق في أوكرانيا بنجاح ظنّاه سريعاً وسهلاً في غزّة

قضية اليوم

استأجر عسكرياً بأقلّ من دولار يومياً!

باقل من دولار واحد يومياً، توفّر قوى الامن الداخلي «خدمة متقدّمة» للمواطنين. تتيح لهم «استئجار» ضابط «مهما كانت رتبته» او عسكري للحراسة او المرافقة او تنظيم السير في المناسبات الخاصة!

رضوان مرتضى

لم يستثنِ الانهيار الاقتصادي أحداً من تداعياته. لكن أكثر من طالهم هم موظفو القطاع العام و«أبناء الدولة»، كما يُطلق اصطلاحاً على المنتسبين إلى الأسلاك العسكرية والأمنية. وإذا كانت الدولة قد تخلّت عن «أبنائها»، فقد حاول «أباؤهم» التخفيف عنهم قدر المستطاع. هكذا، مثلاً، فرضت المديرية العامة للأمن العام رسماً

> **تتيح «الخدمات المأجورة» استئجار ضبّاط أيّاً كانت رتبهم وفقاً لـ«تسعيرة» رسمية**

قدره نحو خمسة ملايين ليرة على كل معاملة مستعجلة لتدفع ثلاثة رواتب شهرياً لعناصرها. وهكذا، أيضاً، فتحت قيادة الجيش (بعيداً عن تحفّظات كثيرة عن أدائها) باب الهبات والتبرعات لدفع 100 دولار شهرياً لعسكريّيها وأمّنت لهم طبابة بنسبة 100%. وهكذا، أيضاً وأيضاً، تحاول المديرية العامّة لأمن الدولة تسيير شؤونها من بيع ضبّاطها مسدسات وبنادق (مع التحفّظ عن هذا الأداء أيضاً) توقع على جداول شرائها (End User)

(هيثم الموسوي)

رئاسة الحكومة بأسعار مخفضة من بلد المنشأ، ليبيعها هؤلاء في السوق السوداء بأكثر من ستة أضعاف ما دفعوه.

وحدها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بين بقية الأسلاك العسكرية والأمنية، لم يكن لها شرف محاولة المساعدة لعناصرها الذين تعدّ أوضاعهم الأسوأ بين المنتسبين إلى الأسلاك الأمنية والعسكرية، لجهة الرواتب والطبابة والمساعدات الاجتماعية. فتركتهم لتدبير أمور معيشتهم بأنفسهم، بالعمل سائقي أجرة وعمّال «دليفري» و«فالية باركينغ»، مريقين ماء وجه آخر ما تبقّى من «هيبة» للبزة العسكرية.

ومنذ بدء الانهيار الاقتصادي، أواخر عام 2019، لم تُسجَّل للمدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، باستثناء العرس الأسطوري الذي أقامه لابنه، أي محاولة لبقي عناصره ذلّ الجوع والعوز... قبل أن تتفتّق عبقرية مدير قوى الأمن عن فكرة غير مسبوقة، تقوم على «تأجير» عسكريي قوى الأمن مقابل 81 ألف ليرة للعنصر يومياً، فيما تبلغ أجرة الساعة الواحدة للعاملة المنزلية 5 دولارات! وبعدما كان عناصر هذا الجهاز يُذلّون بتوزيعهم لمرافقة زوجات الضبّاط إلى «الشوبينغ» وتوصيل أولادهم إلى المدارس والجامعات، أو توزيعهم «حصصاً» لمرافقة الشخصيات السياسية والمحظيّين من الإعلاميّين والفنّيّين، قرّر عثمان أن يتيح عناصره لـ «العموم» تحت عنوان «خدمات مأجورة»! هكذا بات في إمكان أيما شخص أن «يستأجر» بـ 81 ليرة يومياً، بل وحتى ضابطاً مهما بلغت رتبته باعلى من ذلك بقليل!

فتحت عنوان «خدمات مأجورة - حفظ أمن ونظام»، وعلى طريقة شركات الـ«كاترينغ»، يوفّر الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي للراغبين إمكانية استئجار عسكريين في مجالات عدة، من بينها «تنظيم السير في مواقف خارجة عن نطاق الطرقات العامة»، في المناسبات الخاصة، كحفلات الزواج مثلاً، ولـ «حفظ الأمن والنظام على مداخل الأماكن الخاصة المسوّرة كالملاعب الرياضية والمعاهد والمدارس، في مناسبة حفلات تقام فيها، وقاعات المحاضرات والمسارح ودور السينما»، وكذلك في «ميدان سباق الخيل وفي الحفلات الرياضية أو المباريات الرياضية».

ورغم تأكيد مصادر في قوى الأمن الداخلي أنّ بدل «تأجير» العسكري يبلغ 81 ألف ليرة يومياً، إلا أنّ التسعيرة المعروضة على الموقع الإلكتروني للمديرية تقلّ عن ذلك. إذ يشير الموقع إلى أنّ «الرسم المتوجب على (تأجير) الضابط مهما كانت رتبته: 18% من الحد الأدنى للأجور، وعلى الرتيب مهما كانت رتبته: 12% من الحدّ الأدنى للأجور، وعلى العريف أو الدركي أو الشرطي: 10%، مع الإشارة إلى أنّ «الأدنى الرسمي للأجور النافذ حالياً يبلغ 500 ألف ليرة. وبالتالي، إنّ هذا يعني أنّ «تسعيرة» الضابط لا تتعدّى 90 ألف ليرة يومياً، والرتيب 50 ألف ليرة والشرطي 50 ألف ليرة»، ما يثير تساؤلات عن سبب الاختلاف بين «التسعيرة» الرسمية وتلك التي تُدفع فعلياً. علماً أنّ العسكريين «المؤجَرين» لا يستفيدون من أي نسبة من هذا البدل الضئيل، إذ يشير الموقع إلى أنّ «العائدات عن كل خدمة مأجورة تُدفع بموجب شك مشطوب أو شك مسحوب على مصرف لبنان» لحساب المديرية.

كذلك توفّر المديرية خدماتها للراغبين في إقامة «حفلة أو مباريات رياضية» وذلك «مهما بلغ عديد القوة الأمنية المشتركة مقابل 80% من الحد الأدنى للأجور» وعن كل حفلة في ميدان سباق الخيل مهما بلغ عديد القوة الأمنية المشتركة مقابل 300% من الحد الأدنى للأجور».

هكذا، «عزيزي المواطن»، إذا كُنتَ أو كُنتِ بحاجة إلى «خدمة تنظيم السير» أو «حراسة» لمنزل أو إلى مرافق شخصي أو مجموعة عناصر مرافقة، فما عليكَ وعليكِ إلّا التواصل مع قوى الأمن الداخلي التي تسهر على خدمتكم وخدمتكنّ!

تقرير

المعوقون النازحون ... لا رعاية ولا تعليم

زينب حمّود

الدولة التي لا تعرف أعداد مهجّريها من الجنوب، ووجهة نزوحهم، وأوضاعهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية... من «الطبيعي جداً» أن يُترك معوّقوها وذوو الصعوبات التعلمية فيها من دون علاجات ورعاية وتعليم، لأنها في الأحوال الطبيعية لا تملك بياناتهم الشخصية، فكيف في أوقات الأزمات؟

مع بدء الاعتداءات الإسرائيلية على المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود مع فلسطين المحتلة، أقفلت المدارس الرسمية والخاصة أبوابها، بما فيها المدارس الداعمة والمتخصصة، وأصدرت وزارة التربية تعميماً همّشت بموجبه ذوي الإعاقات والصعوبات التعلمية، فدعت الطلاب النازحين من المناطق الحدودية إلى الالتحاق بالمدارس والثانويات الرسمية القريبة من أماكن نزوحهم، بصرف النظر عن كونها لا تتلاءم جميعها مع الاحتياجات الخاصة لهذه الشريحة من الطلاب.

مصادر في وزارة التربية تنفي وجود أي إحصاء دقيق أو بيانات حول ذوي الإعاقة والصعوبات التعلمية «كونهم ليسوا جميعاً مسجلين في مدارس داعمة». وتفسّر استثناءهم من خطة الالتحاق بالمدارس القريبة من أماكن نزوحهم بأن الوزارة «لا تتدخّل في القطاع الخاص، ولأن جمعيات كبرى تتولى عادة تعليم ذوي الصعوبات التعلمية ومعظمها لديها فروع عدة لاستقبال النازحين».

وحتى بعدما لاحظت وزارة التربية عبثية خطة توزيع الطلاب بحسب أماكن النزوح، مع عزوف عدد كبير منهم عن الالتحاق بمدرسة أخرى، لم يدخل ذوو الاحتياجات الخاصة والصعوبات التعلمية في دائرة الاهتمام. استدركت «التربية» الأسباب المادية التي تحول دون الالتحاق، فحددت أماكن «ثقل» النازحين، واختارت 10 مدارس رسمية وخصصت مساعدات مالية للملتحقين على شكل بدلات نقل وجلسات دعم نفسي لمن يحتاج منهم، ولكن من دون أن يكون بينها أي مدرسة داعمة ومتخصصة باستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة.

كذلك نفضت وزارة الشؤون الاجتماعية يدها من المسؤولية عن مراكز ذوي الإعاقة في الجنوب، فلم تضع أي خطة لضمان حصول المعوقين، سواء نزحوا أو لا، على حقهم في الرعاية والتأهيل. صحيح أنّ عدد

> **استثنت وزارة التربية ذوي الاحتياجات الخاصة من خططها للنزوح**

هذه المراكز قليل في المناطق الحدودية، وتقدّرها مصادر في الوزارة بثلاثة، لكن أغلب المستفيدين منها تعطّل علاجهم وتعليمهم، فقد «انقطع القسم الأكبر من التلامذة في مركز الإمداد للرعاية والتأهيل في بنت جبيل عن التعليم والعلاج بعد إقفاله بسبب الظروف الأمنية، فيما التحق جزء قليل جداً بمراكز أخرى»، بحسب مدير المركز مرتضى حب الله.

ويصطدم التحاق الطلاب بمراكز قريبة من أماكن نزوحهم بعراقيل، في ظل الأزمات المالية التي تواجهها جمعيات توقف الخدمات العلاجية، مثلما تفعل جمعية «إبداع» المتخصصة في حالات التأخر العقلي والشلل الدماغي في عيتا الشعب، بعد إقفالها وتعرضها للقصف في 15 تشرين الأول الماضي. هذه الخطة البديلة «لا تعفي 125 طالباً من الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية لأن ارتياد المركز يجعلهم أكثر تركيزاً ويكاد يكون المتنفّس الوحيد لهم، وقد بدأ تغيّبهم عنه ينعكس سلوكيات سلبية»، بحسب مديرة الجمعية مريم سرور.

في السياق نفسه، تفتح مراكز ذوي الإعاقة في المناطق الجنوبية البعيدة عن نقاط الاشتباك مثل صور والنبطية بعدد طلاب أقل من المعتاد، علماً أنها تستقبل عدداً ضئيلاً من النازحين. إلا أنّ وقوعها في الجنوب «لا يطمئن»، كما تقول والدة أحد الطلاب المصابين بمتلازمة داون، لذلك امتنعت عن إرسال ابنها من كفرا إلى صور لمتابعة تعليمه. وتشير مديرة مركز «فُصان» المتخصص في الإعاقة العقلية في صور نجاة سكماني إلى «تغيّب تام لـ 15% من طلابها، منهم من غادروا البلاد، وتغيّب منقطع لـ 40% منهم يحضرون يوماً أو اثنين في الأسبوع ربطاً بحدة الاشتباكات». وتؤكد سكماني أن الانقطاع عن العلاج النفسي والنطق والانشغالي والحسي حركي والفيزيائي، ينجم عنه «عدم استقرار نفسي وسلوكيات عدائية نتيجة الحبس المنزلي، وهو ما جرّبناه خلال جائحة كورونا»، و«لا يمكن لأهل التعويض عما يفوت الأطفال من ذوي الإعاقات العقلية الذين يجري تلقينهم عن طريق التكرار الروتيني، وعندما يحصل الانقطاع ينجم عنه كسل دماغي»، لذلك تتوقع عودة «صعبة جداً عليهم وعلى فريق العمل». وتلفت إلى أن «الأذى الأكبر للنزوح يصيب أطفال التوحّد المعتادين على نمط حياة معين. نزوحهم إلى منزل آخر والتحاقهم بمركز جديد وسط أساتذة ومعالجين ورفاق جدد يقلب حياتهم رأساً على عقب».

تقرير

إشعاعات نووية في الجنوب

فؤاد بزي

لا يقتصر تأثير القذائف الفوسفورية التي يستخدمها العدو الإسرائيلي في اعتداءاته على جنوب لبنان على التسبّب بإحراق أحراج الأشجار المعمّرة وبساتين الزيتون، بل تمتد تأثيراتها إلى مدة زمنية طويلة، وتتسبّب بتسميم التربة وتلويثها بالمعادن الثقيلة وصولاً إلى

> **نسبة الإشعاعات النووية في المناطق التي تعرّضت للقصف أعلى بمرّة ونصف المرة**

الإشعاعات النووية. إذ إن القذائف المستخدمة تحتوي، إضافة إلى الفوسفور الأبيض، على معادن ثقيلة يؤدي ترسّبها في الأرض إلى تغيّرات في نوعية التربة، وتقلّل من خصوبة الأرض وجودة المحاصيل

وفقاً لدراسات أجراها مهندسون زراعيون أكدوا أنّ العدو يهدف إلى «القضاء على الغطاء الحرجي في مناطق الحافة الأمامية المتاخمة للحدود الفلسطينية»، مشبّهين الأمر بـ«القصف الأميركي للغابات الفيتنامية بالمبيدات للقضاء على الأشجار».

الخبير في الزراعة المستدامة المهندس قاسم جوني وصف قصف العدو للأحراج بـ«الإرهاب البيئي». وأكّدت دراسة أجراها جوني حول آثار القنابل الفوسفورية، نشرتها الجامعة الأميركية في بيروت أخيراً، أنّ المواد الموجودة في القذائف الفوسفورية «تعرّض التربة للتعرية والحرق، وتجرّدها من المواد العضوية والرطوبة الأساسية للزراعات البعلية المعتمدة جنوباً كزراعة الزيتون».

النتيجة المفاجئة التي توصّل إليها جوني بعد إخضاع عيّنتين من التربة للفحص، إحداهما من حفرة تسبّب بها صاروخ بعمق 3,5 أمتار، والثانية من نقطة بعيدة عن الأولى 500 متر، فكانت في أن نسبة الإشعاعات النووية في موقع القصف كانت أعلى بمرة ونصف المرة عنها في الموقع الآخر، ما يشير إلى وجود معادن ثقيلة مشعّة في رؤوس الصواريخ المستخدمة. والنتيجة نفسها كانت قد توصّلت إليها دراسات سابقة لمجموعة من الباحثين أجريت على أراض قصفت في حرب تموز 2006، وأظهرت وجود «يورانيوم منضّب» فيها، إضافة إلى المعادن الثقيلة كالرصاص، والكادميوم، والسترونتيوم.

كذلك وجد جوني أن تربة المنطقة التي تعرّضت للقصف بالفوسفور جرّدت من «عناصرها الغذائية الجيّدة»، إذ سجّلت انخفاضاً في المياه بنسبة 13%، واحتراق 51% من المواد العضوية، وتحوّل لون التراب من البني الغامق إلى اللون الفاتح، وتغيّر شكله إلى كتل حجرية أكثر قساوة ما يمنع جذور النباتات من اختراقها بسهولة، إضافة إلى انخفاض نسبة المادة الفوسفورية الجيّدة في التربة التي يستفيد منها النبات.

يؤكد جوني أنّ الأراضي المحروقة بالفوسفور يمكن إعادة استخدامها للزراعة بشرط إعادة تأهيلها عبر إعادة دمج المواد العضوية المحروقة في التربة باستخدام التسميد الطبيعي ومخلّفات الحيوانات كالبقر والدواجن. أما المواد المعدنية المساعدة على نمو المزروعات فتستبدل مرحلياً بالسماد الكيميائي، بحسب نوعية الأرض، لافتاً إلى ضرورة العودة إلى المهندسين الزراعيين قبل استخدام الأسمدة، إذ تختلف باختلاف طبيعة الأرض والمزروعات الموجودة فيها. فيما يؤكد مهندس زراعي شارك في عمليات الكشف جنوباً أن «عملية تنقية الأرض من الشوائب طويلة ومكلفة، لذلك ينبغي على الدولة أن تتحمّل مسؤولياتها في هذا الشأن، بعد إجراء فحوصات مخبرية مهنية توضح وضع التربة والمياه في المناطق المستهدفة».

(علي حشيشو)

تقرير

مدير عام «التربية» يعتدي على موظّف بالضرب!

فاتن الحاج

بعد إنهاء التحقيقات في ملف المعادلات والمصادقات الجامعية وصدور القرار الظنّي بحقّ موظفين، سماسرة ومعقّبي معاملات، انتقل فرع المعلومات إلى التحقيق في المعادلات والمصادقات في التعليم ما قبل الجامعي التي ترأس (ا. ش.) أمانة سر لجنته، وتشغل في الوقت نفسه رئاسة دائرة الامتحانات الرسمية. وكان الفرع قد أوقف سابقاً (ا. ب.) وهو موظف في مصلحة التعليم الخاصّ التي يرأسها المدير العام للتربية عماد الأشقر، ثم أوقف أخيراً شقيقه (ر. ب.)، مساعد (أ. ش.)، والموظفين في مكتبها (م. ف.) و(م. س.) و(ح. ش.). وتشير معلومات أمنية إلى أنّ التحقيق سيطال 9 أشخاص آخرين في لجنة المعادلات ودائرة الامتحانات الرسمية، وأنّ عدد الموقوفين مرشّح للارتفاع في الأيام المقبلة، في هذا الملف الحسّاس الذي يطال الأمن الاجتماعي والتربوي لكل عائلة في لبنان.

وينتظر أن يحقق الفرع في التهديدات التي تطال موظفين يلقون الضوء على الفساد، وآخرها ما حصل قبل يومين في مكتب الأشقر نفسه، عندما استدعى الأخير الموظف علي الغول ليجد في انتظاره كلاً من الموظف (إ. ش.) وسائق الأشقر اللذان اعتديا عليه بالضرب المبرح، فيما وجّه إليه الأشقر عبارات مهينة، متّهماً إياه بتسريب معلومات من الوزارة إلى الإعلام. بعد ذلك، استخدم الأشقر نفوذه واتصل بجهاز أمن الدولة، مع العلم أنّ فصيلة الرملة البيضاء في قوى الأمن مجاورة لمبنى الوزارة. ولمّا أُبلغ بأن الدورية تحتاج إلى ساعة للوصول، احتجز الغول في مكتبه إلى حين حضور الدورية.

وتركّز التحقيق مع الغول على سؤاله عن الأشخاص الذين يتواصل معهم، وتمّت مصادرة هاتفه. وبعد اتصالات من مرجعيات عدة أُطلق سراحه مساء، وأعادته الدورية نفسها إلى مكتب الأشقر واشترطت عليه الاعتذار منه. وحذّر الأشقر الغول من أن يخبر أحداً بما حدث بمن فيهم زوجته قائلاً له: «إذا سألتك عن سبب التأخير قل لها أنك كنت مدعوّاً إلى عشاء»!

مقابلة مع المدير العام لوزارة التربية عماد الأشقر

قضية اليوم

نواب السفارات ينجزون المهمة: التمديد للقائد

رلى إبراهيم

سجّلت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وقطر والسعودية ومصر انتصاراً سياسياً كبيراً في لبنان أمس، عبر إخضاع غالبية الطبقة السياسية لرغبتها بالتمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون. وبدت النتيجة في ظاهرها، نكسة لتحالف التيار الوطني الحر وحزب الله. بينما سادت حالة من الزهو «نواب السفارات» وقواهم السياسية، والذين نفّذوا ما طُلب إليهم بالحرف دون أي اجتهاد، في مشهد يعيدنا إلى أيام «الفرمانات السورية» بالتمديد لهذا أو ذاك من المسؤولين المدنيين والعسكريين.

ولم يدخل «النواب السياديون» أي تعديل على سيناريوهات 1995 – 2005، فهم التزموا بتنفيذ الطلب الخارجي بإعداد اقتراح قانون يمدّد

> كرّر النواب ما فعله كبارهم أيام «الفرمانات» السورية. فرفعوا الأيدي وصفّقوا وتبادلوا التهاني

ولاية قائد الجيش، من خلال عملية استنفار لكامل قواهم النيابية والسياسية والإعلامية، ثم حضروا الاتصالات الخارجية معهم في انتظروا الوقت المناسب لأداء الدور، ولم يكتفوا بتكرار لعبة التصويت برفع الأيدي، بل عمدوا أيضاً إلى التصفيق ابتهاجاً وتبادل التهاني على انتصار لا يعرف اللبنانيون لمصلحة من أُنجز.

على أن الأمر ما كان ليتم لولا وجود تواطؤ بين الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي والرئيس السابق للحزب الاشتراكي وليد جنبلاط، ما وفّر الأدوات التنفيذية للمسرحية. وهو ما تجلّى في مناورات شارك فيها قائد الجيش نفسه عبر الإيعاز إلى المقاعدين من العسكريين بلعب دور المشاغب في الشارع.

الفصل الأول: تطيير نصاب الحكومة

منذ صباح أمس، تحوّلت الأنظار إلى السراي الكبير حيث كان متوقّعاً عقد جلسة لمجلس الوزراء هدفها إقرار تأجيل تسريح قائد الجيش، وبعدما تبيّن أن القرار سيُطعن به بسهولة أمام مجلس شورى الدولة، برز «النظام الأمني – السياسي» في وجه جديد، تمظهر باعتصام «غبّ الطلب» للعسكريين المتقاعدين في محيط السراي الحكومي، ما «تسبب» بمنع وزراء من الوصول إلى الجلسة. وبعد دقيقة من الموعد المقرر لبدء الجلسة، أعلن ميقاتي أن النصاب لم يكتمل واقفل باب القاعة. وقال عدد من الوزراء إنهم كانوا في أجواء تطيير الجلسة، لأن رئيس الحكومة لا يريد تجرّع الكأس وحده، وأنه لا يقدر على مواجهة الضغوط الخارجية. ليتبيّن أنه كان في حالة توافق مع آخرين، يقف في مقدّمهم الرئيس بري وجنبلاط إلى جانب آخرين من الذين تركّزت الاتصالات الخارجية معهم في الفترة الأخيرة.

وينقل بعض الذي اطّلعوا على الاتصالات التي أجراها الأميركيون، حول مسألة التمديد لقائد الجيش، أنهم هدّدوا «بفرط الجيش عبر رفع الدعم عنه وإيقاف المساعدات وبرامج الشراكة والتدريب ونحو ذلك»، في حال لم يتمّ التمديد لعون، ما يعني أن الجيش سيصبح عرضة للتفرّك والتفرّق، ولن يبقى موحّداً، وهو ما يشكّل هاجساً لدى غالبية القوى اللبنانية، التي ترى في المؤسسة العسكرية نموذجاً للمؤسسات الجامعة والموحّدة في البلد.

حتى «حزب الله» لم يكن بعيداً عن الهاجس، حيث إن آخر ما يتمنّاه الحزب - خصوصاً في الظروف الحالية - هو أن يرى الجيش ينهار ويتهدّده التمزّق، مع ما يترتّب على ذلك من مخاطر أمنية كبرى. لذلك، اعتمد الحزب موقفاً وسطياً، فلم يقف إلى جانب التمديد، ولم يقد حملة ضده، وهو يرى أنه يحمي المؤسسة العسكرية ويحافظ على تماسكها، بينما مثّل موقفه التزاماً مع حليفه التيار الوطني الحر.

وتبيّن أن الضغوط الخارجية لم تقتصر على دول «اللجنة الخماسية» الخاصة بلبنان، بل شملت أيضاً الفاتيكان التي استجابت لطلبات الولايات المتحدة والبطريركية المارونية، وأجرت وزارة الخارجية في الفاتيكان اتصالات بعدة جهات سياسية لبنانية، تمثّلت خلالها التمديد لقائد الجيش. حتى إن أحد المطّلعين على مداولات التمديد قال في معرض تعليقه على الضغوط الخارجية لإقرار التمديد وضمناً «تمنيات» الفاتيكان: «حتى الله بدّو يمدد لجوزف عون»!

الفصل الثاني: التمديد في المجلس

وبعدما طارت جلسة الحكومة، توجّهت الأنظار من جديد إلى مجلس النواب الذي كان منعقداً لمناقشة مجموعة من مشاريع واقتراحات القوانين، وسرعان ما أعلن الرئيس بري طرح اقتراح قانون معجّل مكرر مقدّم من كتلة الاعتدال الوطني ويقضي «بتمديد سنّ التقاعد للعماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والذين يمارسون مهامهم بالأصالة أو الإنابة أو الوكالة وبرتبة عماد أو لواء لمدة سنة من تاريخ إحالتهم إلى التقاعد».

وبعدما خرج نواب حزب الله من الجلسة، بدأ تنفيذ الجزء الثاني من السيناريو، والذي قضى بنزول «نواب السفارات» جميعاً من الطابق العلوي، أو المتواجدين في الباحة الخارجية، وانضموا إلى الجلسة. وبينما كان «التغييريون» مارك ضو وميشال دويهي ووضاح صادق قالوا سابقاً بأنهم يرفضون القيام بدور الحكومة، وهو ما صرّح به النائب ضو لـ«الأخبار» قبل أسبوع أنه ودويهي والصادق باتوا يشكلون تكتلاً واحداً ولن يغطوا تقصير السلطة التنفيذية التي تتهرّب من كل الملفات الملحّة وترميها على مجلس النواب، فمسؤولية التمديد تقع على عاتق رئيس الحكومة ووزير الدفاع ومجلس الوزراء»، لكن ما إن دق النفير حتى تأهّبوا وشاركوا في العملية، وانضم إليهم بقية «نواب السفارات» من سامي الجميل وفيصل الصايغ إلى أشرف ريفي وفؤاد مخزومي وميشال معوض وأديب عبد المسيح. وهؤلاء التزموا الصمت طيلة النقاش، واكتفوا بتنفيذ ما طُلب إليهم عبر رفع الأيدي والتصفيق تماماً كما كان يفعل كبارهم خلال الوجود السوري في لبنان. لكنّ الجميل حاول كما في كل مرة، المزايدة على «القوات» بتلاوة خطاب شعبوي ختمه بالتأكيد على تصويته مكرهاً حماية للأمن القومي لأنه ضد التمديد ولم يلجأ إليه يوماً في حين أنه كان أول من وافق على تمديد ولاية المجلس النيابي في عام 2013. في المقابل، انسحب نواب حزب الله من دون أن يطيّروا النصاب رغم إعلانهم أنهم ضد الفراغ في قيادة الجيش. وبقي كل من النواب بولا يعقوبيان وملحم خلف وياسين ياسين وفراس حمدان جالسين على مقاعدهم مع الصحافيين من دون أن يشاركوا في الجلسة.

وخلال النقاش في القوانين المقترحة من النواب للتمديد ورفع سن التقاعد للأجهزة الأمنية، بدا المجلس كله على وئام خصوصاً «القوات» وحركة «أمل»، إذ كان رئيس المجلس النيابي واضحاً معهم منذ البداية بإهدائهم التمديد إذا أهدوه التشريع. وهكذا كان. أما الكتائب والمستقلون و«التغييريون» فكانوا مجرد أرقام في لعبة النصاب. في حين بدا واضحاً أن الاتفاق قائم على مبادلة التمديد لقائد الجيش بالتمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، فاعلنت كل الكتل ومنها «القوات» التخلي عن مقترحها الذي يحصر الامتياز بعون، معلنة تأييد اقتراح كتلة الاعتدال الوطني الذي يشرّع التمديد لكل قادة الأجهزة الأمنية بما يشمل عثمان.

اللافت أن عبد المسيح والنائبين هادي أبو الحسن وبلال عبدالله اعترضوا على عدم شمل كل أفراد الأجهزة الأمنية من كل الرتب بهذا القانون، مشيرين إلى غبن سيلحق بالضباط الذين يخرجون قريباً إلى التقاعد، ولكنهم في الوقت نفسه قالوا إنهم سيصوّتون للتمديد لقادة الأجهزة الأمنية حصراً بما يتنافى مع مبدأ شمولية التشريع، موجهين «تحية وفاء للجيش». وما إن كان أي نائب ينتهي من الحديث حتى كانت كتلة «القوات» تصفّق له بحرارة كونها «أم الصبي».

أما الرئيس بري فشدّد في كلمته أن كل اللبنانيين مع الجيش اللبناني والصلاحية الأولى والثانية والثالثة بالتمديد تقع على عاتق الحكومة. ولكن مع تعذّر عقد جلسة، «ارتأينا عقد جلسة مجلس النواب قبيل 15 يوماً من الأعياد خوفاً من الفراغ في قيادة الجيش». وغرض القانون على التصويت، رفع الكلّ أيديهم تأييداً. وما إن أعلن بري التصديق عليه حتى بدأ النواب يتبادلون التهاني والقبل والعناق كأنهم انتهوا للتوّ من انتخاب رئيس للجمهورية، وخرجوا يتسابقون على المؤتمرات الصحافية والتبجيل بقيادة الجيش.

(هيثم الموسوي)

تقرير

التمديد لقائد الجيش: غضّ نظر الحزب وانتصار ماروني وهمي

انتهت معركة التمديد لقائد الجيش بانتصارات وهمية ومزيّفة. وبغضّ نظر كامل من حزب الله، في يوم انكشفت فيه أوراق الأطراف السياسية. بضغط خارجي معلن

هيام القصيفي

في أي مفاوضات متوقّعة لها صلة بلبنان، واستطراداً تفعيل القرار 1701، هناك موقعان لهما مركزيتهما: رئيس الجمهورية كصاحب صلاحية التفاوض لعقد المعاهدات الدولية وإبرامها، وقيادة الجيش في تنفيذ الشق العملاني من القرارات الدولية ولا سيما القرار 1701. هذان الموقعان أصبحا في صلب المعادلة الإقليمية والدولية في التفتيش عن حلول مستدامة للبنان. لكنّ الخطوة الأولى بدأت مع قيادة الجيش.

حزب الله كان يدرك ذلك منذ وقت طويل، ويعرف تماماً أن المنطقة، كانت مقبلة على متغيّرات منذ بدء الانفتاح الخليجي على إسرائيل، والذي لم ينتهِ بالضرورة رغم كل ما يجري في غزة. لذا كان من الصعب على معارضي حزب الله تجاوز ما أراده من قيادة الجيش. في البدء، كان قائد الجيش العماد جوزف عون مرشحاً غير مستبعد، ولو رسا خياره الأول على مرشح تيار المردة سليمان فرنجية. ولم تكن علاقة عون بحزب الله علاقة سيئة، ولم تصل يوماً إبان وجوده قائداً للواء التاسع في الجنوب إلى أي نقطة احتكاك. وبعد تعيينه، اطمأنّ حزب الله إلى خيار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون رغم معارضة رئيس التيار جبران باسيل لهذا التعيين. وظلّت العلاقة قائمة على تنسيق، عزّزته معركة فجر الجرود.

لم تكن العلاقة بين قائد الجيش والحزب لتحاط بهذه الإشكالية، وتذكّر بما كانت وصلت إليه العلاقة بينه وبين الرئيس السابق ميشال سليمان في أواخر عهده، سيما القرار 1701. هذان الموقعان لو لم يتحوّلا إلى مرشح لرئاسة الجمهورية في منتصف عهد حزب الله، إن لم يكن قبل ذلك. الأولى، أعدّ الخطوة الثانية.

ومن غير تنسيق ثلاثي مع حزب الله ربح عون الذي قاد معركة التمديد له بعناية مطلقة، ونجح فريقه بحملة إعلامية وسياسية منظّمة في بيروت والخارج، عبر فريق عسكري وسياسي قام بحملات مضبوطة الإيقاع، لمنع أي محاولة للتعيين، وسرّب أسماء ضباط كمرشحين لخلافة قائد الجيش، صوّب على بعضهم واستهدفهم، وحشد خلفه قيادات مارونية، وبدا في لحظات الدفاع عن عون، على أنه الزعيم الماروني الجديد الداخل إلى حلبة القيادات المارونية الأربع، متوّجاً بانتصار وباصوات أكثرية مسيحية وبغطاء بكركي التي عرف فريقه كيف يحصل على بركتها.

ونجحت القيادات المارونية المعارضة في جعل الرأي العام يغضّ النظر عن مشاركتها في جلسة تشريعية، وفي أنها تحمل عنواناً سياسياً ومارونياً ومسيحياً وضد حزب الله، رغم أن لولاه ولولا بري لما حصل التمديد لعون وكلّ الضباط، وتبعاً لذلك يمكن السؤال لماذا لم يُعط هذا الحقّ للمدير العام السابق للأمن العام اللواء عباس إبراهيم؟ إلا أن هذا الانتصار وهمي إلى أن يتحوّل إلى أصوات حقيقية تصبّ في صندوق الاقتراع لعون رئيساً للجمهورية أو على الأقل إلى تبنّ للجنوب.

ربح عون الذي قاد معركة التمديد له بعناية مطلقة، ونجح فريقه بحملة إعلامية وسياسية منظّمة في بيروت والخارج، عبر فريق عسكري وسياسي قام بحملات مضبوطة الإيقاع، لمنع أي محاولة للتعيين، وسرّب أسماء ضباط كمرشحين لخلافة قائد الجيش، صوّب على بعضهم واستهدفهم، وحشد خلفه قيادات مارونية، وبدا في لحظات الدفاع عن عون، على أنه الزعيم الماروني الجديد الداخل إلى حلبة القيادات المارونية الأربع، متوّجاً بانتصار وباصوات أكثرية مسيحية وبغطاء بكركي التي عرف فريقه كيف يحصل على بركتها.

ونجحت القيادات المارونية المعارضة في جعل الرأي العام يغضّ النظر عن مشاركتها في جلسة تشريعية، وفي أنها تحمل عنواناً سياسياً ومارونياً ومسيحياً وضد حزب الله، رغم أن لولاه ولولا بري لما حصل التمديد لعون وكلّ الضباط، وتبعاً لذلك يمكن السؤال لماذا لم يُعط هذا الحقّ للمدير العام السابق للأمن العام اللواء عباس إبراهيم؟ إلا أن هذا الانتصار وهمي إلى أن يتحوّل إلى أصوات حقيقية تصبّ في صندوق الاقتراع لعون رئيساً للجمهورية أو على الأقل إلى تبنّ جهاز أزعور. وهو وهمي بقدر ما أن هذا الانتصار يصبّ في خانة الواقع الماروني – المسيحي المُهترئ والذي يملأ الشغور من رئاسة الجمهورية والمصرف المركزي والمدير العام للطاقة والمالية والحبل على الجرار في القضاء. فضلاً عن اليوم التالي لهذا الانتصار «الماروني» فيما واقع لبنان في مكان آخر بين احتمالات الحرب والتفاوض الدائر حول مصيره.

الخاسر طبعاً هو التيار الوطني الحر. تحويله التمديد إلى معركة حياة أو موت، دفع المعارضة إلى أن تتكتّل للوقوف ضده. ورمانه المطلق على حزب الله جعله مرة أخرى لا يحتسب بدقّة أن للحزب خيارات إقليمية ومحلية لا تتناسب دوماً مع تطلعاته. مهما بالغ التيار اليوم في تصوير أخطاء الآخرين، فالنتيجة أنه ظل خارج التحالف الكبير الذي أعاد عون إلى البرزة، وحكماً سيكون أعدّ العدة ليبدأ معركة جديدة ضده.

وفي اليوم التالي للتمديد أي خطاب سيقوله بعد اليوم قائد الجيش للسياسيين الذين اعتاد أن يوجّه إليهم الانتقادات، بعدما أصبح رهينة الأصوات التي أتت به قائداً مُمدّداً له؟

ودخول اللجنة الخماسية على الخط، وزيارة السفير السعودي وليد البخاري لبكركي. وكانت الشكوك أيضاً تطاول ما قد يريده الرئيس نبيه بري حقيقة، من خلال أجواء تفيد بأنه لا يحبّذ بقاء عون في لائحة المرشحين للرئاسة، ولن يكون مرتاحاً أن يحظى بأصوات الأكثرية في المجلس النيابي، وهو أمر يتشارك به مع حزب الله.

في المقابل كانت تلك القوى المعارضة مطمئنة إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي استقبلته بكركي و«سايرته» القوات اللبنانية أكثر من مرة ولو أنها ستصر على نفي ذلك. لذا فاجأها أنه ذهب إلى تحديد جلسة الحكومة مسبقاً موقفه ولم يخفه. منذ شهور و«المرشح الرئاسي». ومع ذلك ظلّت علامة الاستفهام قائمة حول موقف الحزب الحقيقي من قائد الجيش، هو على تنسيق دائم ومعروف من جانب الحزب مثله مثل أي قائد أو ضابط رفيع مع الجهات السياسية والعسكرية والدبلوماسية الأميركية، فكيف إذا كانت واشنطن هي من تمدّ الجيش بالمساعدات والأموال اللازمة.

في هذا الوقت، كانت القيادات المارونية كأحزاب معارضة لحزب الله وحليفة له، تنظر إلى قائد الجيش كمرشح محتمل تناقش التعديل الدستوري وطرحه كمرشح الخيار الثالث، لكنها لم تقارب موضوع انتهاء ولايته بجدية حتى الأسابيع الأخيرة. تماماً كما فعلت مع انتهاء عهد الرئيس عون، بحيث بدا للجميع وكأنّ هذين الاستحقاقين مفاجئان. لكن ما يميز ما حصل في الاستفاقة الماروني حول قيادة الجيش بخلاف ما حصل في موضوع حاكمية مصرف لبنان، وقبلها رئاسة الجمهورية، أن هذا التطور لم يحصل من دون دفع خارجي مباشر شمل المعارضة والحكومة والرئيس نبيه بري وحزب الله.

انفرد التيار الوطني بأنه حدّد مقاربته منذ البداية، وهو أن يرى الجيش ينهار عرضة للتفرّك والتفرّق، ولن يبقى موحّداً، وهو ما يشكّل هاجساً لدى غالبية القوى اللبنانية، التي ترى في المؤسسة العسكرية نموذجاً للمؤسسات الجامعة والموحّدة في البلد.

حتى «حزب الله» لم يكن بعيداً عن الهاجس، حيث إن آخر ما يتمنّاه الحزب - خصوصاً في الظروف الحالية - هو أن يرى الجيش ينهار ويتهدّده التمزّق، مع ما يترتّب على ذلك من مخاطر أمنية كبرى. لذلك، اعتمد الحزب موقفاً وسطياً، فلم يقف إلى جانب التمديد، ولم يقد حملة ضده، وهو يرى أنه يحمي المؤسسة العسكرية ويحافظ على تماسكها، بينما مثّل موقفه التزاماً مع حليفه التيار الوطني الحر.

وتبيّن أن الضغوط الخارجية لم تقتصر على دول «اللجنة الخماسية» الخاصة بلبنان، بل شملت أيضاً الفاتيكان التي استجابت لطلبات الولايات المتحدة والبطريركية المارونية، وأجرت وزارة الخارجية في الفاتيكان اتصالات بعدة جهات سياسية لبنانية، تمثّلت خلالها التمديد لقائد الجيش. حتى إن أحد المطّلعين على مداولات التمديد قال في معرض تعليقه على الضغوط الخارجية لإقرار التمديد وضمناً «تمنيات» الفاتيكان: «حتى الله بدّو يمدد لجوزف عون»!

الفصل الثاني: التمديد في المجلس

وبعدما طارت جلسة الحكومة، توجّهت الأنظار من جديد إلى مجلس النواب الذي كان منعقداً لمناقشة مجموعة من مشاريع واقتراحات القوانين، وسرعان ما أعلن الرئيس بري طرح اقتراح قانون معجّل مكرر مقدّم من كتلة الاعتدال الوطني ويقضي «بتمديد سنّ التقاعد للعماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والذين يمارسون مهامهم بالأصالة أو الإنابة أو الوكالة وبرتبة عماد أو لواء لمدة سنة من تاريخ إحالتهم إلى التقاعد».

وبعدما خرج نواب حزب الله من الجلسة، بدأ تنفيذ الجزء الثاني من السيناريو، والذي قضى بنزول «نواب السفارات» جميعاً من الطابق العلوي، أو المتواجدين في الباحة الخارجية، وانضموا إلى الجلسة. وبينما كان «التغييريون» مارك ضو وميشال دويهي ووضاح صادق قالوا سابقاً بأنهم يرفضون القيام بدور الحكومة، وهو ما صرّح به النائب ضو لـ«الأخبار» قبل أسبوع أنه ودويهي والصادق باتوا يشكلون تكتلاً واحداً ولن يغطوا تقصير السلطة التنفيذية التي تتهرّب من كل الملفات الملحّة وترميها على مجلس النواب، فمسؤولية التمديد تقع على عاتق رئيس الحكومة ووزير الدفاع ومجلس الوزراء»، لكن ما إن دق النفير حتى تأهّبوا وشاركوا في العملية، وانضم إليهم بقية «نواب السفارات» من سامي الجميل وفيصل الصايغ إلى أشرف ريفي وفؤاد مخزومي وميشال معوض وأديب عبد المسيح. وهؤلاء التزموا الصمت طيلة النقاش، واكتفوا بتنفيذ ما طُلب إليهم عبر رفع الأيدي والتصفيق تماماً كما كان يفعل كبارهم خلال الوجود السوري في لبنان. لكنّ الجميل حاول كما في كل مرة، المزايدة على «القوات» بتلاوة خطاب شعبوي ختمه بالتأكيد على تصويته مكرهاً حماية للأمن القومي لأنه ضد التمديد ولم يلجأ إليه يوماً في حين أنه كان أول من وافق على تمديد ولاية المجلس النيابي في عام 2013. في المقابل، انسحب نواب حزب الله من دون أن يطيّروا النصاب رغم إعلانهم أنهم ضد الفراغ في قيادة الجيش. وبقي كل من النواب بولا يعقوبيان وملحم خلف وياسين ياسين وفراس حمدان جالسين على مقاعدهم مع الصحافيين من دون أن يشاركوا في الجلسة.

وخلال النقاش في القوانين المقترحة من النواب للتمديد ورفع سن التقاعد للأجهزة الأمنية، بدا المجلس كله على وئام خصوصاً «القوات» وحركة «أمل»، إذ كان رئيس المجلس النيابي واضحاً معهم منذ البداية بإهدائهم التمديد إذا أهدوه التشريع. وهكذا كان. أما الكتائب والمستقلون و«التغييريون» فكانوا مجرد أرقام في لعبة النصاب. في حين بدا واضحاً أن الاتفاق قائم على مبادلة التمديد لقائد الجيش بالتمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، فاعلنت كل الكتل ومنها «القوات» التخلي عن مقترحها الذي يحصر الامتياز بعون، معلنة تأييد اقتراح كتلة الاعتدال الوطني الذي يشرّع التمديد لكل قادة الأجهزة الأمنية بما يشمل عثمان.

اللافت أن عبد المسيح والنائبين هادي أبو الحسن وبلال عبدالله اعترضوا على عدم شمل كل أفراد الأجهزة الأمنية من كل الرتب بهذا القانون، مشيرين إلى غبن سيلحق بالضباط الذين يخرجون قريباً إلى التقاعد، ولكنهم في الوقت نفسه قالوا إنهم سيصوّتون للتمديد لقادة الأجهزة الأمنية حصراً بما يتنافى مع مبدأ شمولية التشريع، موجهين «تحية وفاء للجيش». وما إن كان أي نائب ينتهي من الحديث حتى كانت كتلة «القوات» تصفّق له بحرارة كونها «أم الصبي».

أما الرئيس بري فشدّد في كلمته أن كل اللبنانيين مع الجيش اللبناني والصلاحية الأولى والثانية والثالثة بالتمديد تقع على عاتق الحكومة. ولكن مع تعذّر عقد جلسة، «ارتأينا عقد جلسة مجلس النواب قبيل 15 يوماً من الأعياد خوفاً من الفراغ في قيادة الجيش». وغرض القانون على التصويت، رفع الكلّ أيديهم تأييداً. وما إن أعلن بري التصديق عليه حتى بدأ النواب يتبادلون التهاني والقبل والعناق كأنهم انتهوا للتوّ من انتخاب رئيس للجمهورية، وخرجوا يتسابقون على المؤتمرات الصحافية والتبجيل بقيادة الجيش.

> الداعمون للتمديد كانوا مطمئنين الى موقف ميقاتي الذي رد الجميل لبكركي

تقرير

عود على بدء
عبّود يختصر مجلس القضاء بشخصه

ميسم رزق

لم يكُن «نادي القضاة» وحده المُتمعِض من إدراج قانون «استقلالية القضاء العدلي» على جدول أعمال الجلسة التشريعية التي انعقدت على مدى اليومين الماضيَين. فقد انضم أعضاء مجلس القضاء الأعلى الى «النادي» معترضين على بعض مواد القانون، ولا سيما المادة 91 حيث اعتبروا أنه «يُمكن استعمالها ذريعة للقضاء على النادي عبر الحدّ من عمله وتحجيم صوته». وجاء اعتراض أعضاء المجلس الأعلى للقضاء احتجاجاً على «تفرّد» رئيسه القاضي سهيل عبّود بالقرارات، والتصرف كأنه الحاكم بأمر القضاء بخلفيات سياسية ومصلحية.

فقد سبقَ بيان «النادي» المطالِب بـ«إلغاء المادة 91 والعمل على التعديلات التي اقترحوها»، أن عقد اجتماع صاخب لمجلس القضاء الأعلى بعدما تبيّن بأن الاقتراح سيناقش في الهيئة العامة، وبأن إدراجه على جدول أعمال الجلسة التشريعية أتى بعد قرار اتخذه رئيس لجنة «الإدارة والعدل» النائب جورج عدوان بالتشاور مع عبّود الذي لم يُطلِع أعضاء المجلس عليه ولم يناقشه معهم، علماً أن القانون سبقَ أن أثيرت حوله بلبلة كبيرة وتحديداً بين عدوان ووزير العدل هنري خوري الذي أكد وجود ملاحظات عليه وبأنه «لا يُمكن سلقه سلقاً»، كما زاد من الخلاف حوله افتعال مشاكل متكررة حول حضور الوزير أو أعضاء من مجلس القضاء جلسات لجنة «الإدارة والعدل» أثناء مناقشته، وهو ما لم يكُن عدوان يستسيغه.

وعلمت «الأخبار» أن اجتماع أعضاء مجلس القضاء الأعلى ذكّر بأجواء «العدلية» وانقسام المجلس بعدَ تفجير مرفأ بيروت، والنهج الذي اتّبعه عبود في إدارة تلكَ المرحلة والتوتر الطائفي والسياسي الذي سادَ وقتها، إضافة إلى الطريقة التي كانَ يتعاطى بها مع القضاة وأعضاء مجلس القضاء، مختصراً المجلس بنفسه ومصنّفاً القضاة وفقَ ما تقتضيه مصلحته «إما معي أو ضدي». وخلال الاجتماع «سأل أعضاء في المجلس كيف يُمكن أن يدرج القانون على جدول أعمال هيئة مجلس النواب من دون أن يناقش في مجلس القضاء الأعلى وتتم الموافقة عليه»، وتوجّهوا لعبود بكلام عالي السقف، متّهمين إياه بأن «ما حصل هو طبخة بينه وبين النائب عدوان»، وأنه صارَ «يعمل وفق أجندة القوات اللبنانية»، مع التأكيد على أن «مواد القانون صيغت وفقَ ما يريدها عدوان وبما يخدم عبّود وحده، ومن شأنها الإطاحة بأعضاء مجلس القضاء الأعلى وبصلاحيات المجلس ودوره». حتى إنه تمّ تجاهل كل التوصيات التي أتت من وزير العدل أو من جهات أخرى؛ بينها توصيات اللجنة الاستشارية الأوروبية. وكان صادماً أن عبّود بَرر تفرّده بالقرار بأنه «عرض القانون على مجلس القضاء السابق»! وقالت المصادر إن من بين الفضائح المحيطة بحيازة «قانون عدوان – عبّود»، هي أن «لجنة الإدارة والعدل في الجلسات التي كانت تناقش هذا القانون شهدت حضور أحد أعضاء مجلس القضاء السابقين، بينما لم يحضرها أحد من الحاليين، بسبب الخلافات»، ما يعني أن القانون انتقل من اللجان الى الهيئة العامة من دون أن يُناقش أصولاً مع وزير العدل أو الأعضاء.

ولم يقتصر الخلاف مع رئيس مجلس القضاء الأعلى على قانون «استقلالية القضاء» الذي رُدّ بناءً على طلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بل شكّل حضوره مؤتمراً نظّمته الشبكة الفرنكوفونية لمجالس القضاء العليا RFCMJ، بعنوان: «استقلالية مجالس القضاء العليا»، أيضاً مادة سجالية، إذ سجّل الأعضاء أيضاً تحفّظهم على هذا الحضور الذي لم يكن بعلمهم أو بالتنسيق معهم، علماً أن عبود يذهب ويتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى الذين هم أعضاء فيه، «لكنه يتجاهل وجودهم» كما قالوا.

صحيح أن القانون سُحب من الجلسة التشريعية بطلب من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعد علمه والنواب بما حصل في مجلس القضاء الأعلى واعتراض وزير العدل، ولا شك أن السلطة السياسية وأحزابها لم ترغب يوماً في إقرار مشروع يعزز استقلالية القضاء، مع أنه باتَ ضرورة ملحّة في الآونة الأخيرة، إلا أن القانون كما نوقش وصيغَ وأحيلَ الى اللجان، ومن ثم إلى الهيئة العامة، والأسلوب الملتوي الذي رافق مساره يؤكّد مرّة جديدة النهج الإقصائي الذي يتّبعه القاضي عبود وسعيه لشرذمة مجلس القضاء الأعلى واختصاره بشخصه!

تقرير

الحجار خلفاً لعويدات

مع اقتراب موعد إحالة مدّعي عام التمييز القاضي غسّان عويدات إلى التقاعد في شباط المقبل، علمت «الأخبار» أن رئيس مجلس النواب نبيه بري أبلغ رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عدم تأييده بأن يتولّى قاضٍ شيعي منصب النائب العام التمييزي بعدَ إحالته إلى التقاعد. وكشفت مصادر مطّلعة أن «القاضيَيْن ندى دكروب وعلي إبراهيم أبلغا بري أنهما لن يقبلا بالمهمة، بينما تذهب الخيارات إلى القاضي الأعلى رتبة بعدَ دكروب وإبراهيم وهو قاضٍ مسيحي تردّد أنه سيعتذر بدوره، ما سيفتح المجال أمام القاضي السني جمال الحجار لتولي المنصب. في المقابل يدور حديث عن حلّ مؤقت يتولاه عويدات بتكليف المحامي العام التمييزي القاضي غسان الخوري القيام بمهامه خلال غيابه».

رياضة
الكرة اللبنانية

استدعى 29 لاعباً إلى طرابلس «رادو» يسابق الزمن

لم يهدر المدير الفني الجديد لمنتخب لبنان لكرة القدم المونتينيغري ميودراغ رادولوفيتش اي وقت. إذ حضر الى لبنان مساء الإثنين الماضي وبدأ عمله منذ صباح الثلاثاء بعدات اجتمع مع رئيس الاتحاد اللبناني هاشم حيدر. لتبدا الاجتماعات على مدى ثلاثة أيام لاختيار التشكيلة التي ستشارك في معسكر طرابلس الذي ينطلق الثلاثاء المقبل. فكانت النتيجة 29 لاعباً تم استدعاؤهم للمنتخب

اختار رادولوفيتش تشكيلته بعد الاجتماعات مع مساعديه رادو و«دودو» (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

يسابق المدير الفني لمنتخب لبنان ميودراغ رادولوفيتش الزمن قبل انطلاق كاس اسيا في 12 كانون الثاني المقبل. لا يملك «رادو» رفاهية الوقت والعمل بهدوء. فعقارب الساعة تتسارع ولا يملك المدير الفني الجديد سوى أيام معدودة لا تتخطى الشهر قبل أن يواجه منتخب قطر في افتتاح كاس اسيا، علماً أنّ مباراة منتظرة مع السعودية ستقام ودياً في 4 كانون الثاني في قطر تحتاج بحد ذاتها إلى تحضير كبير. وصل رادولوفيتش الإثنين ليبدأ وبدأ منذ يوم الثلاثاء اجتماعات مع مساعديه يوسف محمد ورادو لاختيار أسماء الذين سيحضرون معه في معسكر داخلي مغلق في طرابلس سيمتدّ من 19 الجاري وحتى 28 منه، فوقع الخيار على 29 لاعباً مع غياب عدد من اللاعبين بداعي الإصابة او الاستبعاد وعودة آخرين.

اعتمد رادولوفيتش في خياراته على عدة نقاط، منها معرفته بعدد من لاعبي المنتخب إذ يوجد ثمانية لاعبين سبق أن لعبوا تحت إدارته في كاس آسيا 2019، وهناك بعض اللاعبين هو من استقدمهم إلى المنتخب كالأخوين ملكي وباسل جرادي وعمر شعبان وهلال الحلوة وجوان العمري الذي اعتزل اللعب دولياً.

أيضاً قام رادولوفيتش بمشاهدة مباريات المرحلة الأخيرة من الدوري اللبناني والتي كان من ضمنها مباراة النجمة والأنصار، كما تابع مباريات منتخب لبنان كاس الاتحاد الآسيوي العهد مع الفتوة السوري والنجمة مع العربي الكويتي.

> يمتدّ معسكر المنتخب في طرابلس من 19 الجاري وحتى 28 منه

ناقش «رادو» مع مساعديه ليدو ودودو طويلاً في الأسماء، خصوصاً مع إصابة جهاد أيوب وحسن كوراني وكريم درويش وعدم إمكانية تواجدهم مع المنتخب. فكانت عودة لنور منصور، وحسن شعيتو «شبريكو»، واليكس ملكي، لتعويض غياب المصابين أو المستبعدين، إلى جانب استدعاء خليل بدر، ولاعب الوسط محمد علي الدهيني، والمهاجمين غابريال بيطار ودانيال لحود. لكن اللافت أن رادولوفيتش رفض ضمّ أيّ لاعب لا يعرف عنه شيئاً قبل أن يشاهد مباريات له ويتابع إحصاءاته. فلحود وبيطار وليوناردو شاهين على سبيل المثال لا يعرفهم رادولوفيتش ولم يشاهدهم سابقاً، وعليه، فقد استعان بالبرنامج المتطور «WYSOUT» الذي اشتراه الاتحاد اللبناني، لمتابعة اللاعبين الذين لا يعرفهم. وعليه، وبعد اجتماعات مطولة مع مساعديه أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، قرر أمس استدعاء اللاعبين الـ29 وهم:

لحراسة المرمى: مهدي خليل (الفيصلي الأردني)، مصطفى مطر (العهد)، علي السبع (النجمة)، أنطوان دويهي (السلام زغرتا).

للدفاع: حسين الزين، فيليكس ملكي، خليل خميس، نور منصور (العهد)، قاسم الزين، ماهر صبرا (النجمة)، حسن شعيتو (الصفاء)، أليكس ملكي، نصار نصار (الأنصار)، محمد حايك (البرج).

للوسط: وليد شور، حسن سرور، محمد حيدر (العهد)، علي طنيش، يحيى الهندي (الأنصار)، محمد علي الدهيني (تريليبورغ السويدي).

للهجوم: حسن معتوق (الأنصار)، علي الحاج (العهد)، خليل بدر (النجمة)، محمد قدوح (الصفاء)، هلال الحلوة (البرج)، حسن «سوني» سعد (بينانغ الماليزي)، دانيال لحود (أتلانتي المكسيكي)، غابريال بيطار (فانكوفر أف سي الكندي)، ليوناردو شاهين (فالكنبرغس السويدي).

النجمة يواجه الأهلي النبطية

يخوض فريق النجمة (الصورة) اليوم عند الساعة 16,00 على ملعب جونيه مباراته المؤجّلة من الأسبوع الثامن من الدوري اللبناني لكرة القدم حيث سيلتقي مع الأهلي النبطية. ويدخل النجماويون إلى المباراة وعينهم على الفوز لرفع رصيدهم إلى 28 نقطة واستعادة الصدارة من العهد بفارق المواجهات. إذ فاز النجمة على العهد في الأسبوع الثاني من الدوري. الصدارة ليست الهدف الوحيد للنجماويّين، فاستعادة ثقة الجمهور وعودة الهدوء إليه بعد الخسارة الكبيرة التي مُني بها الفريق أمام الأنصار في الأسبوع الحادي عشر والأخير من الدوري أيضاً هدف آخر. ويحتاج النجماويون إلى الفوز لاستعادة الثقة أيضاً بعد أن خيّم شبح استقالة الرئيس مازن زعنّي على النادي عقب الخسارة أمام الأنصار قبل أن يتراجع الأخير عن قراره من ضمن خطّة عمل جديدة وضعها لمعالجة الثغرات الإدارية والفنية في الفريق. لكن مهمة النجمة لن تكون سهلة أمام فريق عنيد هو الأهلي النبطية، الذي نجح في الأسبوع الماضي في عرقلة شباب الساحل وأقصاه عن سداسية الأندية الأوائل. ويقود الأهلي النبطية نجم النجمة التاريخي ومدربه السابق موسى حجيج الذي يعلم تماماً معظم المفاصل الفنية لفريقه السابق.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت زينب حسين ترحيني لمُوكلها حسن علي ترحيني شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2528 عبا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ناصر حسن بهجة لمُوكله محمد ناصر بهجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 583 جبشيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عماد قاسم دحويش لمُوكله علي حسن ضاهر سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 من العقار 373 نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمود عبدو رضا قبيسي لمُوكله علي حسن قبيسي سند تمليك بدل ضائع للقسم 5 بلوك A من العقار 2933 زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسن بدرالدين بوكالته عن فهيمة محمد كشيش بوكالتها عن علي أحمد فران المُشتري من البائع مالك العقار بسام إبراهيم محي الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3964 نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمود حسن توبي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2551 دير الزهراني.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي رضا حمزي لمُوكله علي محمد ملحم سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك A من العقار 940 تول.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت إيمان علي شحرور لمُوكلتها زينب هاشم زهور المُشترية من المالك محمد كامل طباجة سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك C من العقار 503 كفرتبنيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد حيدر شميساني بصفته مُشتري من البائع مالك العقار توفيق حسن أيوب سند تمليك بدل ضائع للقسم 15 بلوك B من العقار 3586 نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب دينا سهيل عسيران شهادة قيد بدل ضائع للعقار 534 قصيبة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب سليمان خليل سليمان بصفته من ورثة سليمان حسين خليل بصفته من ورثة نرجس ذيب صفاوي لمُورثها ذيب حسن صفاوي سند تمليك بدل ضائع للعقار 1037 أنصار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين علي عاصي لمُوكله هلال محمد سعيد فياض سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 3465 و3466 أنصار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب إبراهيم خليل علوش سند تمليك بدل ضائع للقسم 10 بلوك B من العقار 3485 دير الزهراني.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بولس حنا الحكيّم بالوكالة عن جورج انطون شديد سند بدل ضائع للعقارين /1391 و1915/ بشعله
العقارية.
للمُعترض /15/ خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بولس حنا الحكيّم بالوكالة عن أميل جرجس بدران سند بدل عن ضائع العقار /1047/ منطقة اسيا العقارية.
للمُعترض /15/ خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بولس حنا الحكيّم بالوكالة عن نجوى رشيد مراد بصفتها احد ورثة هند شكري محفوظ الشاعر سند بدل عن ضائع للعقار /804/ منطقة شاتين العقارية.
للمُعترض /15/ خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طاني عنتر بوكالته عن أحد الورثة جوزف انطونيوس الخوري سندات تمليك ورثة أسعد لحود إبراهيم الخوري ويوسف أسعد لحود إبراهيم الخوري في العقارات رقم 630 و1079 و1094 و1106 و1128 و1262 و1341 و1363 منطقة مرح كفرصعاب العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
جانيت عزيز حرب سند بدل ضائع للعقار /92/ مراح الحاج العقارية.
للمُعترض /15/ خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طاني عنتر بالوكالة سند تمليك جرجس رزق الله طوبيا في العقار رقم 819 كرمسده.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب بولس حنا الحكيّم بالوكالة عن أحد ورثة مريم اميل شاوول سند بدل عن ضائع للعقار /81/ منطقة تحوم العقارية.
للمُعترض /15/ خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان قضائي
صادر عن دائرة تنفيذ جويا
برئاسة القاضي ريشار السمرا
بالمعاملة التنفيذية رقم 88/2023 المقدمة من المنفذ حسين فواز بوجه المنفذ عليها غالينا فلاديمير مارتينيكو موضوعها إنفاذ الحكم الصادر عن محكمة جويا الشرعية الجعفرية بتاريخ 2014/4/5 تحت رقم سجل 120 والمتضمن ثبوت طلاق غالينا فلاديمير مارتينيكو من زوجها حسين رفيق فواز، تدعو هذه الدائرة المنفذ عليها غالينا فلاديمير مارتينيكو المجهولة محل الإقامة للحضور إليها واستلام أوراق المعاملة التنفيذية خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا اعتبر كل تبليغ لها في قلمها قانونياً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم/ زينب ايوب

◄ وفيات ►

بمزيد من الحزن والأسى يَنْعَى
آل الأدهمي وآل ياسين وآل العجم
وآل الصلح،
المرحومة المحامية
ندى محمود الأدهمي ياسين
والدها: المرحوم محمود الأدهمي
(مؤسّس جريدة الإنشاء)
زوجها: الصحافي سليم ياسين
ابنتاها: المهندسة سارة وآية
إلسا
أشقاؤها: الصحافي غسان
والصحافي مايز والمهندس
رياض
شقيقتها: المرحومة ليلى
شقيقة زوجها: بلقيس ياسين
زوجة أسعد دبس
سيتمّ الدفن في إطار عائلي.
تُقبل التعازي اليوم السبت في
16 كانون الأول 2023 في نادي
خرّيجي الجامعة الأميركية
(AUB Alumni) الوردية، رأس
بيروت من الساعة الحادية عشرة
قبل الظهر حتى الساعة السادسة
مساءً.
للتعزية يُرجى الاتصال بالأرقام
التالية:
سارة: 009613233495
آية إلسا: 009613505712
بلقيس: 009613311815

استراحة

كلمات متقاطعة 4480

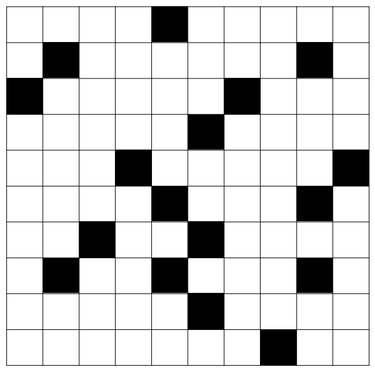

افقيا
1- من الأبراج – مدينة ليبية – 2- احدى القارات – 3- وعاء يُستعمل في البئر – بحر أسيوي – 4- يشرع في العمل – العشب – 5- مدينة ليبية – في الطليعة – 6- أقام بالمكان – موضع اللمس – 7- لقب رئيس التبت الديني والمدني – حرف نصب – من الحيوانات – 8- زورق بخاري مزوّد بمحرك – شهر ميلادي – 9- خاصتي – ولاية برازيلية – 10- للنفي – من الأبراج

عمودياً
1- ماركة سيارات – من الأبراج – 2- من مشتقات الحليب – نوتة موسيقية – 3- من شخصيات التوراة – 4- للتمني – دولة أوروبية – 5- تحمله الأشجار – حُب – 6- طيور مائية – قصد المكان – 7- آلات موسيقية – كبرى مدن فلوريدا الأميركية – 8- بحيرة روسية – من الطيور – 9- نعاتبه – منخفض بالأجنبية – 10- حرف تحقيق – من الأبراج

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- ماكرون – وعد – 2- ليماسول – زر – 3- بدن – وا – 4- مشوي – املاك – 5- بادوفا – بدو – 6- ربي – جنون – 7- كلام الناس – 8- أن – بيداء – 9- فهد – دف – 10- روميو لحود

عمودياً
1- ملحم بركات – 2- اي – شابلن – 3- كمبوديا – فو – 4- راديو – مبهم – 5- وسن – فرايدي – 6- نو – 11 – لدّ – 7- لوم – جنادل – 8- البناء – 9- عز – أدوس – دو – 10- دراكون – صفد

sudoku 4480

3				9				7
		4		5		2		
	2	9				8	5	
1	5			4				
4			1		3			5
				8			4	1
2			9		5			4
	8			3			7	
9		7		6		5		2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4479

6	1	9	4	2	3	8	7	5
7	8	2	5	9	6	3	1	4
3	4	5	7	1	8	9	2	6
4	3	1	6	5	7	2	8	9
5	6	7	2	8	9	1	4	3
9	2	8	1	3	4	6	5	7
2	9	4	3	7	1	5	6	8
1	7	3	8	6	5	4	9	2
8	5	6	9	4	2	7	3	1

مشاهير 4480

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة وروائية وعالمة اجتماع مغربية (1940-2015). من مؤلفاتها «الإسلام والديموقراطية»

4+7+6+5 = بحر تركي ■ 1+3+9+8 = مدرك وحدق ■ 10+12+11+2 = احدى القارات

حل الشبكة الماضية: جون ترافولتا

إعداد
نعوم
مسعود

الأخبار
al-akhbar
السبت 16 كانون الأول 2023 العدد 5087

هوامش على دفتر «الطوفان»

غسان أبو ستّة في بيروت: مواجهة الكارثة والتهجير

منذ الساعات الأولى للعدوان عليها، دخل غسان أبو ستّة إلى غزّة التي يزورها باستمرار ويحرص منذ 15 عاماً على الوجود فيها مع كلّ حرب همجية إسرائيلية جديدة. 43 يوماً قضاها اختصاصي الجراحة التجميلية والترميم الفلسطيني ـ البريطاني في القطاع الذي ينتمي إليه. ومنذ اليوم الأوّل، استحال أبو ستّة سفيراً للطواقم الطبية العاملة هناك بإمكانات شبه معدومة، وشاهداً على الفظائع والجرائم الصهيونية التي فاقت كلّ قدرات البشر على التصوّر والتحمّل.

وها هو اليوم يتنقّل بين دول عدّة ليروي ما عايشه في حرب الإبادة المستمرّة منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، انسجاماً مع رسالته المهنية والإنسانية. وهو الذي نذر نفسه على مدى السنوات الماضية لطب النزاعات والحروب، من فلسطين إلى اليمن والعراق وسوريا وجنوب لبنان، على الرغم من أنّه يمكن لاختصاصه أن يدرّ عليه أموالاً طائلة.

في هذا السياق، يحطّ غسان في 26 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي في «مسرح المدينة» في بيروت، حيث يلقي محاضرة بعنوان «تدمير القطاع الصحّي في غزّة: مواجهة الكارثة والتهجير». يُلقي الحدث الضوء على التجربة الميدانية للأستاذ المشارك في علم الجراحة خلال العدوان الإسرائيلي على غزّة، بوصفه شاهداً على تدمير الاحتلال للمستشفيات والمراكز الصحية متسبّباً بكارثة عامة وممنهجة، سعياً وراء تفكيك مفاصل الحياة الفلسطينية برمّتها، فضلاً عن جعل المكان غير قابل لأشكال البقاء كافة. ويتطرّق أبو ستّة في الموعد المرتقب إلى المسؤولية الجماعية لمنع تحقّق التطهير العرقي، ومقاومة إعادة إنتاج الذلّ الناجم عن اللجوء، وأهمية إعادة بناء القطاع الصحي بأقصى سرعة ممكنة للحدّ من الوضع المزري الذي يُسهم في مشاريع التهجير.

(هيثم الموسوي)

محاضرة «تدمير القطاع الصحّي في غزّة: مواجهة الكارثة والتهجير» لغسّان أبو ستّة: الثلاثاء 26 كانون الأوّل 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت).
للاستعلام: 01/753010

ما تقوله ثياب زارا الشتوية

بول مخلوف

الغلاف الذي يحجب الهدية ويغلّفها يوازي في افتعاله الإثارة والدهشة، معنى الهدية نفسها. في تغليف الهدية إضفاء لطابع الغموض على الشيء المقدّم. المرسِل يهب متلقّيه لحظةً استثنائيةً نادرة، تتجسّد في جعله يزيل الغموض المطروح أمامه، ما يعني توفير متعة القبض على الوضوح بمجانيةٍ مفرطة بدون عناء المكابدة. يمزّق المتلقّي الغشاء الذي يفتعل ذلك الغموض ثم يحظى بهديته الماثلة أمامه، والتي تبدّت له بعدما كانت محجوبة إثر خبئها. تغليف الهدية بمثابة هدية ثانية. من هذا الفلك تحديداً، تنطلق الحملة الإعلانية الأخيرة التي قامت بها ماركة الثياب العالمية زارا، مستمدة ثيمتَها من الموت في غزة، باستطيقيا فنّية تماهي مناخ الخراب المعاصر.

في الوسط، تقف فتاة شقراء داخل خزانة مفتوحة، غير آبهةٍ بالشريط الفاصل الذي يمنعها من تجاوز الفسحة الضيقة التي تقبع فيها. على جانبيها، من اليمين واليسار، هناك عاملان يشتغلان في المجسّم الذي نقول إنه خزانة. بيدٍ أحدهما مثقاب كهربائي يفكّ به المسامير المغروسة في السقف الخشبي للخزانة، وبضعة أحجار تصلح للبناء موجودة بالقرب منه. العامل الثاني غير مرئي، درفة الباب الذي يفتحه على مصراعَيه تغطّي وجهه. وعلى عكس زميله الأول، لا من حيث التغييب فحسب، بل من ناحية الهدم أيضاً، لا أحجار بناء في المساحات القريبة منه بل ثقوب وفراغات مزروعة في الجدار وراءه.

ما إن فُتح باب الخزانة حتى ظهرت الفتاة الشقراء بوضعية تتراوح بين الهدوء والتأهّب. إطلالة تُوحي بخشونة تمتاز بها مجنّدة عسكرية أكثر من سلاسة تشتهر بها عارضة الأزياء. فالشقراء تبدو غير مبالية بالمكان الذي كانت محشورة فيه، لم يؤثر فيها ضيق المساحة الصغيرة ولا عتمتها. وأمامنا، في الوسط أيضاً، لكن في المساحة الخارجية من الإطار، جثةٌ ملقاة على الأرض. الجثة مكبّلة بحبال، مكفّنة بكيسٍ بلاستيكيّ، ويدها نصف مرفوعة. حركة اليد المرفوعة هذه ستجعلنا نشكّ في أنّ موتها طازج. نظنّ أن موتها المستجدّ ناجم إما بسبب تعذيب الشخص في خنقه حتى قتله، وإما من جرّاء انهيار سقف المبنى عليه. فالبياض الطاغي على المشهد يحرّك عند الناظر، في الوهلة الأولى، جلّ المشاعر التي تنتابه عندما يكون أمام ورشة إعمار. إنه ليس من الحماقة إذاً أن نضع لومنا على السقالة معتبرين إياها العنصرَ وراء الموت الحاصل في المشهد، ونغفل عن مرتكبي الجريمة. هذا ما يريده الوهم عندما يسطو على الحدس، وهو المراد من إعلان زارا أيضاً. إلى هنا، تكون مهمة سرد ما جاءت عليه الصورة قد انتهت.

دعنا الآن نتعامل مع المقطع السردي السابق بطريقة معكوسة. هناك جثة ممددة على الأرض، نكاد نشعر بأنها تتألم بالرغم من أنها ميتة لعدم قدرتها على الانفلات من الحبال الملفوفة على رجليها. يدها شبه المرفوعة توحي باستسلام صاحبها، ومن الممكن أن يكون قد حاول طلب النجدة. جثة يبدو صاحبها مقتولاً حديثاً. هناك عاملان، وهما موضع شبهة، ينهمكان في تفكيك مجسّم قلنا إنّه خزانة. وبفضلهما أُنجزت المهمة: يُفتح الباب أخيراً، وها هي الفتاة الشقراء تظهر. ألم تكتمل القصة بعد؟

في إعلان زارا الأخير، تنزاح الكلمات عن الأشياء. الفوتوغرافيا بعيدة عن المحاكاة والتقليد وغارقة في تصميم الاستعارة وبث الإيحاء. نحن أمام صورة فوتوغرافية تشترط علينا قراءتَها بمسار يعاكس كتابتها. قراءة توازي عملية تقشير وتمزيق أوراق الزينة التي تغلّف الهدية وتحجبها، تماماً كما يبدو العاملان في الصورة فاعلين. الصورة بشكلها الأفقي تصبو إلى إظهار العاملين منهمكين في مهمةٍ يحاصرها الخطر وحسّ التهديد.

(يرجى زيارة موقعنا الالكتروني لقراءة تتمة المقالة)

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 16 كانون الأول 2023
العدد 5087 السنة الثامنة عشرة
Samedi 16 Decembre 2023 nº 5087 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

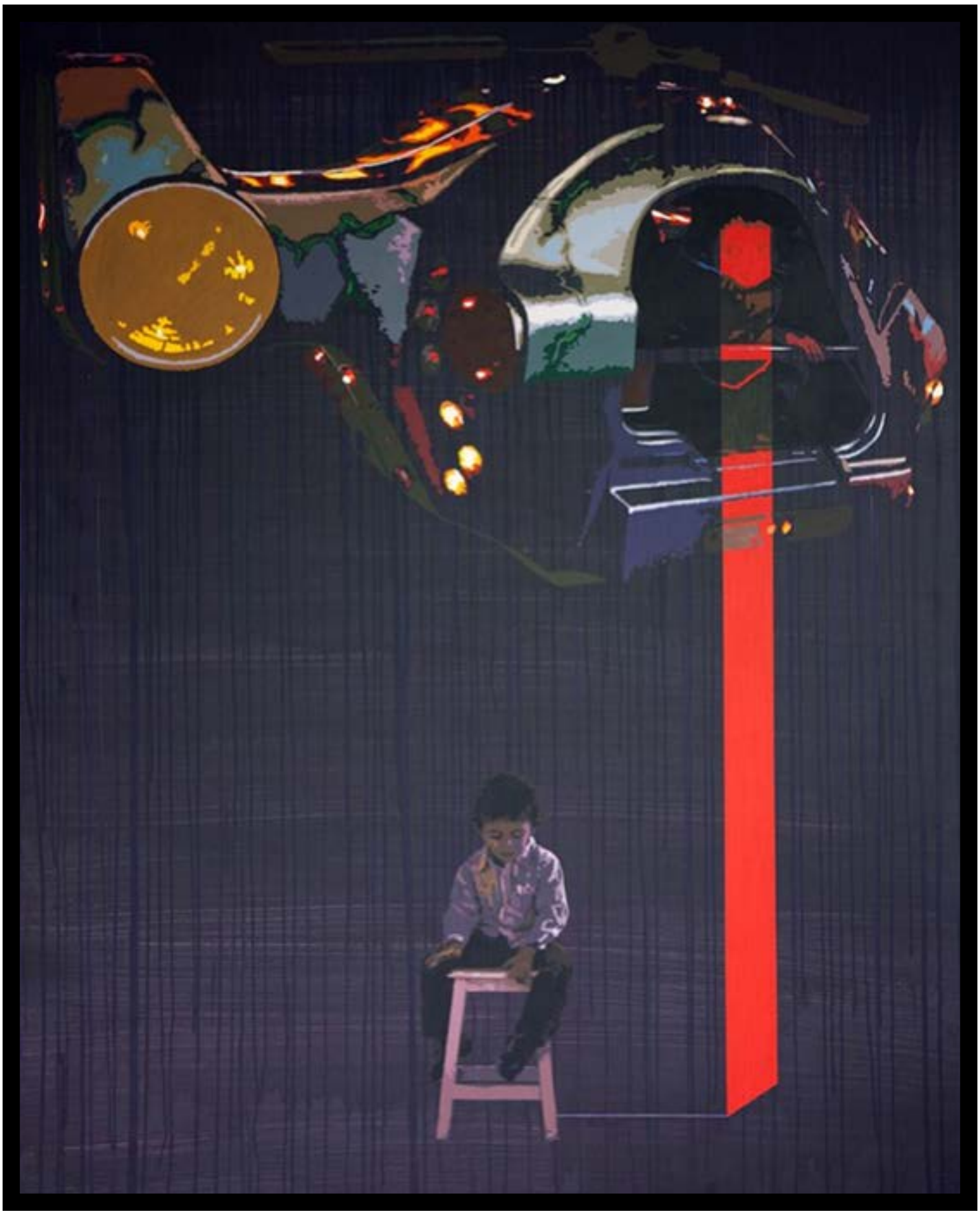

هاني زعرب ــ «دروس في الطيران 8» (مواد مختلفة على كانفاس ــ 200 × 160 سنتم ــ 2011)

ليلة في الشجاعية... برفقة الكواد كابتر *

هادا يوم مَ إجانا إخلاء للشجاعية ورحنا على الزهراء، قعدنا 4 أيام عند خالي وبعدها قررنا نرجع عَ الشجاعية وإنّه خلص ما دخلوها برّي.

رجعنا الصبح عَ الساعة 8 أو 7، مش فاكرة التاريخ منيح... ما كان في غيرنا بالشارع، بس رجعنا نرتب ونعزّل وغيره. وبعد 4 ساعات رجعوا بيت عمي عَ الشارع، ويومها قررنا ننام ببيت واحد عندهم. بعد المغرب حَكَت والدتي إنّه لا خلص هنضل بالبيت، وبعد قصف المعمداني قررت إنّه خلص الوضع حَ يهدا وأكيد بعد المجزرة، مش هيعملوا إشي ويمكن كم ساعة وتوقف الحرب.

نمنا بغرفة بوسط البيت كلنا، ع الساعة 12 بلّش قصف قوي جداً وصوت الصواريخ ما بحياتنا سمعناه... حزام ناري لمدة 10 ساعات، بتحسّ بالصاروخ لما ينزل من الطيارة لحد ما ينزل بالبيت وكل إشي ينفجر والشظايا تطير... من قوة القصف كل إشي كان بِنهزّ، حتى التخت كان يتحرك من مكانه.

أهلي كانوا كلهم نايمين وأنا صاحية لحالي. الشبّاك قبالي وكل ما اتطلع لاقي في نار من كل مكان. المكان عتمة ورغم هيك كأنّه صار الصبح من النار... بَحاول أصحّي بأهلي محدّش بيرد، كلهم نايمين رغم إنّه القصف قوي، بعرفش كيف ناموا وقتها، كل شوية بحكي لإمي إنتِ شايفة إلّي أنا شيفاه؟ إنتِ سامعة؟ بتحكيلي آه سامعة وشايفة، إيش نعمل طيب؟ بعدها أخويا صِحي وحكى إنّه بدّه يكلّم ابن عمي يفتح الباب ونروح عندهم كلنا. بيت عمي التانيين كانوا عندهم من قبل، كانت الساعة 2 وقتها، وبعدين صحي والدي وإجا عنا وقف ع باب الغرفة صار يحكي: والله ما عرفت أنام. فجأة بْنِطلّع عَ الشباك في طيارة غربية، صوت مراوحها عالي كتير وقريب. قمنا سكّرنا الشبابيك وطفينا كل الليدات بسرعة. واقفين كلنا بالغرفة والدنيا عتمة بِنحاول نشوف أغراضنا المهمة ناخدها معنا ونروح عند بيت عمي: «عنده زي بودرم» اللي هو طابق أرضي تحت البيت وفي غزة هذا بيشبه «الملجأ» في مرحلة من المراحل.

زاد القصف أكتر وقتها والطيارة لسا حوالينا. قررنا نطلع واحد واحد وبهدوء جنب الحيطة. أخويا طلع أوّل واحد فتح الباب وابن عمي عند بيته فتح الباب برضو. طلَّعْنا خواتي أوّل إشي، وبعدها إمي ووالدي. لما إجيت أطلع أنا وأخويا صار في قصف قوي جداً وقريب كنّا عَ الباب.

الدنيا كلها صارت نار... كل إشي ولّع، كل إشي اهتزّ بالبيت والشظايا وصلتني أنا وأخويا، راح هو حماني بضهره لحد مَ وصلنا بيت عمي. طلعنا فوق عندهم أوّل إشي كل شبابيكهم مفتوحة، النار من 4 اتجاهات حوالينا... فجأة صار في صوت حيطة بالشارع عنّا بتتكسّر.

نزلنا لتحت بسرعة، شبابيك الدرج مفتوحة وطيّارة الكواد كابتر قريبة أكتر، عمّي ما كان بيعرف عنها، فكان ماسك كشّاف وبيضوي وإحنا بنِصرخ إنّه يطفيها... لحد ما نزلنا تحت بسرعة، وضلّينا قاعدين كلنا ما نمنا، بِنْطلّع ببعض، أنفاسنا مكتومة، الدنيا عتمة، والطيّارة من كل الاتجاهات بتقرّب من البيت وبتروح.

والحزام الناري إلّي ما بيتوقف وكل إشي بيهزّ، وصوت الشظايا بينزل على الشارع، لحد ما قصفوا ورانا وكل الشبابيك تكسرت.

ضلّينا لا صوت ولا حركة لحد ما طلع الصبح وبعدها قرّرنا نضل ليلة وحدة وتركنا الشجاعية.

شهادة «آيات» من حي الشجاعية عن نجاتها وعائلتها بأعجوبة ونزوحها إلى مدينة رفح، نشرتها مدوّنة «حكايا غزّة» التي انضمت أخيراً إلى الفضاء الافتراضي وفاءً لوصية الأكاديمي والكاتب الفلسطيني الشهيد رفعت العرعير (1979 ـ 2023) بضرورة نشر القصص عن فلسطين وغزة. وكان العرعير قد استُشهد الأسبوع الماضي مع أفراد من عائلته في غارة إسرائيلية بعدما رفض مغادرة شمال القطاع. أخذ العرعير على عاتقه مساعدة جيل من الكتّاب الغزاويّين الشباب اعتمدوا على الكتابة بالإنكليزية لإيصال سرديّتهم الفلسطينية وقصّتهم إلى العالم.

طوفان الأقصى

مدينة مليئة بالمعالم التاريخية والأثرية والثقافية

حرب إسرائيل على هوية غزة

تغريد عبد العال

في حربه على غزة، لا يميّز العدو الصهيوني بين حجر وبشر، ولكنه يستهدف التاريخ والثقافة والحضارة وكل معالم الإنسانية. فالحرب الدائرة اليوم هي إبادة ثقافية بكل ما للكلمة من معنى. غزة ليست مكاناً محاصراً فقط، إنما تمثلئ بالمعالم التاريخية والثقافية والإنسانية، لأنّها مدينةٌ يعود تاريخها إلى ما يزيد على أربعة آلاف سنة، حاصرها الإسكندر الأكبر لمدة خمسة أشهر قبل فتحها في عام 332 قبل الميلاد وأصبحت مركز العلم والفلسفة للحضارة الهيلينية.

وفي عصرنا الحالي، بلغ عدد المراكز الثقافية في غزة ستة وسبعين مركزاً، وثلاثة مسارح. أما عدد المكتبات العامة، فيصل إلى 80 مكتبة، ودور النشر والتوزيع إلى 15 مركزاً.

وعندما يستهدف العدو هذه المراكز، فإنه يعرّف على نفسه بعدوٍّ للحضارة والتاريخ والإنسانية، وكأنه يحاول محو هذه الآثار الشاهدة على حقّ البقاء والمقاومة والانتماء إلى تاريخ الأرض.

تعتبر «كنيسة القدّيس برفيريوس» ثالث أقدم كنيسة في العالم

تضرّر «مسجد السيد هاشم» الذي يحتضن قبر جدّ الرسول محمد (تصوير محمد السنوار)

سُيّدت قلعة برقوق عام 1387

المكتبات

في العدوان الأخير، كما في حروبه السابقة، دمّر العدو المكتبات على رأسها «مكتبة الشروق الثقافية (المعرض الدائم للكتاب)»، و«مكتبة سمير منصور» في غزة التي قُصفت أيضاً عام 2021. تعتبر مكتبة سمير منصور أكبر مكتبة ودار نشر تجارية في غزة، أسّسها بشكلها الحالي عام 2000، بعدما ورثها عن والده الذي كان يعمل فيها منذ الثمانينيات. بعد قصفها عام 2021، أدّت حملة تضامنية عربية واسعة إلى إعادة بنائها عام 2022 وتوسّعت حتى باتت تضمّ 300 ألف كتاب، لتقصفها إسرائيل أخيراً ضمن عدوانها الهمجيّ على القطاع. كما قُصفت مكتبة «مركز الثقافة والنور» التي تعتبر من أقدم المكتبات في قطاع غزة، وتقع في حيّ الرمال. ودمّر الاحتلال مكتبة ديانا ماري تماري صباغ التابعة لـ «مركز رشاد شوا الثقافي» التي شهدت فعاليات ثقافية وحملات تشجيع قراءة وتحتوي على حوالى عشرين كتاباً. أما «مكتبة بلدية غزة العامة»، الواقعة في شارع الوحدة، وتحتوي مئات الآف الكتب، فقد أدّى القصف إلى احتراق المبنى وتضرّره إلى جانب قصف مقرّ الأرشيف المركزي الواقع في المبنى التاريخي لبلدية غزة. افتُتحت المكتبة العامة في عام 1999 لتُعدّ الأكبر في غزة، إذ تحتوي على أكثر من 20.000 عنوان ووثيقة تاريخية. استهدف الاحتلال مبنى المكتبة المكوّن من طابقين وسرداب بشكل مباشر، فاحترقت آلاف الكتب والوثائق من مقتنيات المكتبة. أما الأرشيف المركزي، فيضمّ آلاف الوثائق التاريخية المتعلّقة بتاريخ المدينة والمخطّطات العمرانية لمبان ذات قيمة أثرية، ووثائق بخطّ اليد لشخصيات فلسطينية بارزة. استُهدف بشكل مباشر بالقصف، ما أدى إلى حرق معظم الوثائق. لكن رئيس بلدية غزة قال إنّ جزءاً من الوثائق تتوافر منه نسخ رقميّة، وفقاً لما نقله موقع «حبر». وقد قصف الاحتلال أيضاً «مركز رشاد الشوا الثقافي» الذي تأسّس عام 1985 في حي الرمال، ويعتبر أول مركز ثقافي في فلسطين جاء رداً على سياسة الاحتلال في محو التراث الفلسطيني وهوية البلاد، ويحتوي المبنى على أقدم وأكبر قاعة مسرح، وكان له مبنى فريد من تصميم المهندس السوري سعد محفل، رشّحه للحصول على «جائزة الآغا خان للإبداع في الهندسة المعمارية».

المراكز الثقافية

طال القصف الإسرائيلي أيضاً «هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية» وهي مؤسسة تقع غرب مخيم جباليا ومكوّنة من ثلاثة طوابق. تهدّم الطابق الثالث وتضرّرت الطوابق الأخرى، كما تضرر الاتحاد العام للمراكز الثقافية غرب مدينة غزة، الذي يعتبر من أهم أذرع الثقافة في غزة. وقد مسح الاحتلال جزءاً كبيراً من «مؤسسة السنونو»، التي تعتبر من أهم المؤسسات الموسيقية في غزة، انطلقت عام 2010، وأسّست «كورال السنونو» الذي يجمع الأطفال الفلسطينيين ضمن برنامج موسيقي – تعليمي موحّد يضيء على التراث الغنائي الفلسطيني والموسيقى العربية في كلّ من الأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا والأردن، وتحتوي المؤسسة على مئات الآلات الموسيقية. كما تدمّر مركز «جمعية أبناؤنا للتنمية» الذي يقع في حي الرمال، ويقدم الرعاية لأكثر من 120 طفلاً وعشرات الأسر، وينظّم عدداً من الأنشطة الثقافية التي تستهدف الطفل والمرأة والشباب في المسرح والمعارض الفنية والسينما. وتدمّر أيضاً «مركز غزة للثقافة والفنون» الذي كان يقدّم العروض السينمائية والمعارض التشكيلية. كما تدمّرت «جمعية حكاوي للثقافة والفنون»، و«الجمعية الفلسطينية للتنمية وحماية التراث» الواقعة في بيت لاهيا، و«محترف شبابيك» الذي كان بمنزلة معرض دائم للفنانين في غزة. لم يوفّر الدمار «قرية الفنون والحرف» التي تأسّست عام 1998 وفقاً للطراز المعماري الإسلامي، وهي تتقسم إلى غرف، وبيوت للتطريز والخشبيات والنحاسيات وتُعنى بإبراز الأصالة والتاريخ الفلسطينيّين. وطال القصف الإسرائيلي «مسرح الوداد» التابع لـ «جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي»، وهو مسرح مجهّز يتّسع لأكثر من ثلاثمئة شخص. ولا ننسى طبعاً «جمعية البيادر» في منطقة تل الهوا التي بدأت كفرقة مسرحيّة، وكانت من أبرز مسرحيّاتها «المهرج» و«أبيض وأسود».

أما الفنون التشكيلية، فقد دمّرتها الآلة الوحشية أيضاً، فكان من أبرز الصالات التي تضرّرت «غاليري التقاء للفنون البصرية المعاصرة» التي كانت تتيح للفنانين الشباب تقديم مشاريعهم الفنية والحصول على التدريب اللازم وعرض أعمالهم.

المتاحف والمباني التاريخية

استهدفت طائرات الاحتلال الصهيونية المتاحف أيضاً، فقد دمّرت متحف رفح، الذي يجمع مئات الأدوات المتعلقة بالتراث الفلسطيني القديم من أزياء وأدوات قديمة تعكس ثقافة البدو والفلاحين وسكان المدينة وأهم الأزياء التراثية الفلسطينية. وحطّم القصف أيضاً متحف خان يونس، والعقاد وشهوان والخضري ومتحف البادية، و«متحف القرارة الثقافي» الذي تأسّس في عام 2016 في بلدة القرارة شرق خان يونس، ويضمّ أكثر من 3,500 قطعة أثرية. أما ثالث أقدم كنيسة في العالم، وهي «كنيسة القدّيس برفيريوس»، فقد دمّرها الاحتلال واستشهد داخلها ثمانية عشر شخصاً، وهي تقع على بعد 230 متراً عن «مستشفى المعمداني» التي ارتكب فيه الاحتلال مجزرةً راح ضحيّتها المئات من الشهداء. وتضرّر الجامع الذي دُفن فيه جد الرسول محمد، وهو «مسجد السيد هاشم»، إلى جانب مسجد كاتب الولاية الذي بُني أيام حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وهو مثال على التعايش الإسلامي المسيحي، حيث تجاور مئذنته كنيسة الروم الأرثوذكس، ويقع في حي الزيتون في غزة. واستهدفت طائرات الاحتلال أيضاً المسجد العمري الكبير، فتدمّرت مئذنته.

وداخل حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، سنجد بيت السقا الأثري، الذي دُمّر بالكامل، فهو يجسّد ملامح غزة القديمة، إذ يعود تاريخ بنائه إلى 400 عام، وتبلغ مساحته 700 متر. كما قصف الاحتلال مبنى عائلة طرزي القديم الواقع في حي الرمال.

وأما قلعة برقوق التي أنشأها أحد سلاطين المماليك، فقد تدمّرت أيضاً، هذه القلعة التي نُقش على بوّابتها القديمة تاريخ بنائها (عام 1387)، تعتبر من أهمّ المواقع الأثرية، بناها الأمير يونس بن عبد الله النوروزي بناءً على طلب من السلطان برقوق، أحد سلاطين العصر العربي الإسلامي المملوكي ومؤسّس دولة المماليك البرجية. وقد بُنيت لتكون مركزاً يتوسّط الطريق بين دمشق والقاهرة، يتّخذه التجّار والمسافرون مكاناً للراحة واللقاء والتزوّد بما يلزمهم من حاجيات في تلك الرحلة الطويلة بين أكبر مدينتين في دولة المماليك البرجية حينها، بالإضافة إلى الاحتماء من اللصوص وقطّاع الطرق الذين كانوا يعترضون طريق المسافرين في هذه الحقبة. أيضاً، طال القصف تَلّ رفح الأثري أو «تل زعرب» الذي يحوي آثاراً تعود إلى خمس حضارات قديمة: الفرعونية، الرومانية، البونانية، البيزنطية، والإسلامية. ومن أبرز الآثار التي قُصفت أيضاً: الجندي المجهول الذي يُعتبر من أبرز معالم غزة التاريخية، بُني عام 1956 ليرمز إلى نضال الشعب الفلسطيني.

الجامعات والإعلام

ولأنها أيضاً حربٌ على الكلمة والكتاب، وعلى الهوية والتراث، استهدف العدو جامعة الأزهر وهي ثالث أقدم جامعة في العالم، يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1920. هكذا، تضرّرت مكتبتها ومكتبة الجامعة الإسلامية، و«جامعة القدس المفتوحة» في غزة. واستهدف الاحتلال غالبيّة مباني الجامعة الإسلامية، التي تقع في حي الرمال، في الأيام الأولى من العدوان على القطاع، وطال الاستهداف مكتبتها المركزية، وهي من أكبر مكتبات غزة، ما أتلف معظم مقتنياتها. وكانت مباني الجامعة قد قُصفت كذلك في حربيّ 2008 و2014.

فلسطين أسقطت القناع عن الوحش الغربي

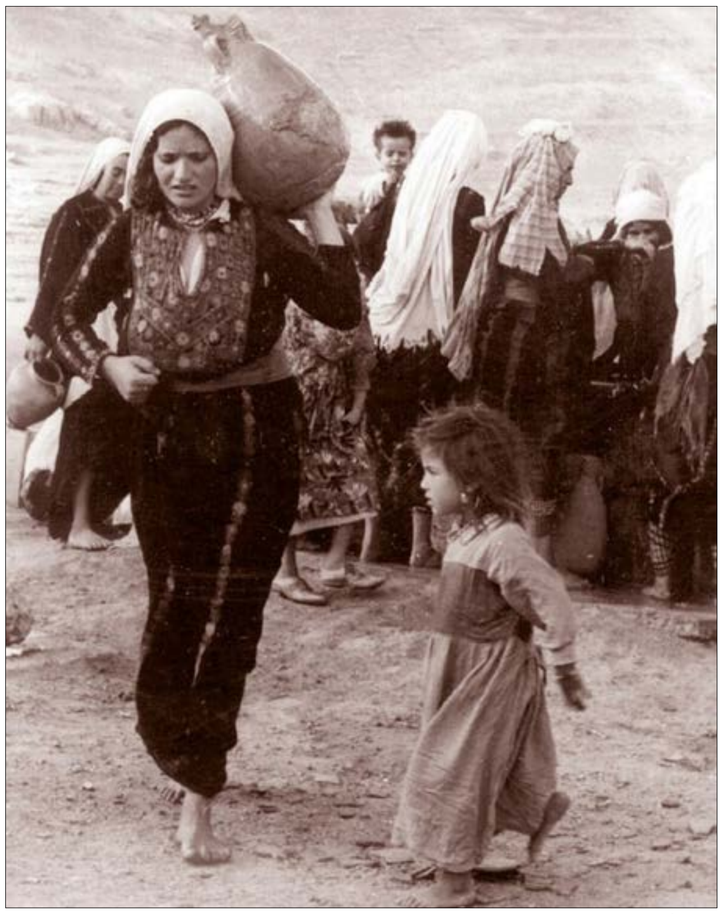

خُجبت «جائزة حنّة أرندت» عن ماشا غيسين بسبب مقالتها «في ظلّ الهولوكوست»

سحيت دار فايار، كتاب إيلان بابيه الذي يكشف التطهير العرقي الذي مارسه الكيان العبري منذ قيامه

رشيد وحتي

في سياق «صيد الساحرات» ضد أيّ نقد للنظام الصهيوني، سحبت دار Fayard الفرنسية من كلّ منافذ البيع الترجمة الفرنسية لأحد أهم الأعمال البحثية حول الإبادة الجماعية الكولونيالية: «التطهير العرقي في فلسطين» (2006) للمؤرخ إيلان بابيه (الأخبار 2023/12/15). منذ 7 تشرين الثاني (نوفمبر)، سحبت الدار الكتاب، الذي نُشر في طبعته الفرنسية منذ عام 2008 من قِبَل الناشر الباريسي نفسه، وبالتالي لم يعد ممكناً لبائعي الكتب طلب نسخ منه لزبائنهم. وحتى على المواقع المخصّصة للبيع، تتم الإشارة إلى أنّ الكتاب «توقّف تسويقه نهائيّاً»، كما كشفت عن ذلك وسائل إعلام فرنسيّة. ووفقاً لمزاعم «فايار»، فإنّ السبب شكليٌّ وقانونيٌّ بحتٌ. إذ صرّح الوكيل القانوني للدار للإعلام: «انتهى عقد الكتاب منذ 27 شباط (فبراير) 2022. ولذلك ارتأت الدار، في 3 تشرين الثاني (نوفمبر)، إنهاءه من دون تجديده». سبب غير مفهوم، وخصوصاً أنّ مبيعات الكتاب ارتفعت بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة، فنصف مبيعات الكتاب، وفقاً لإحصاء رسمي، تحقّق في أسابيع قليلة فقط، بين 9 تشرين الأول (أكتوبر) و12 تشرين الثاني (نوفمبر). ومع ذلك، وفي مناسبة عودة المبيعات إلى الارتفاع، قرّرت الدار سحب الكتاب من الرفوف، على الرغم من أنّ العقد المتنازَع في شأنه كان قديماً لمدة 21 شهراً!

في الواقع، يبدو قرار «فايار» مرتبطاً بالسياق الحالي لـ «صيد الساحرات»، بالنظر إلى عملية الإسكات الممنهجة للأصوات التي تُدين سياسة التطهير العرقي والكولونيالي التي ينتهجها الكيان الصهيوني. إذ أخذنا في الحسبان السياق الفرنسي وحده، فثمة سوابق عديدة مثل محاولة منع التظاهرات المناصرة لفلسطين، واعتقال نقابي من CGT بتهمة «امتداح الإرهاب»، أو استدعاء نشطاء المجموعة اليسارية «الثورة الدائمة» للتحقيق معهم بسبب تثبيت ملصقات مناصرة لفلسطين على الجدران، إلى جانب تعليق عمل أو طرد أو استقالة إعلاميين من المؤسسات الإعلامية الفرنسية احتجاجاً على الأداء الإعلامي الفرنسي المنحاز إلى السردية الصهيونية.

من خلال بحث موثق بعناية، يوضح إيلان بابيه في كتابه «التطهير العرقي في فلسطين» أنّ تأسيس «دولة إسرائيل» عام 1948 قام على طرد السكان العرب بطرق التطهير العرقي. وتشكل سياسة الطرد المنهجي هذه ما يسمّيه «الإبادة الجماعية التصاعدية». يتزامن سحب عمل بابيه أيضاً مع استحواذ مجموعة «هاشيت» على «فايار» لتكون في خدمة نشر أفكار مالكها الملياردير اليميني المتطرف فنسان بولوريه، وهو صاحب إمبراطورية إعلامية حقيقية، يضعُها في خدمة أفكاره اليمينية المتطرفة: فالقنوات والصحف التابعة له وضعت نفسها، منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 في مقدمة حملة حقيقية معادية للإسلام، جعلت من الإبادة الجماعية المستمرة «مهمّة حضارية».

وبعيداً عن كونه فعلاً ذا صبغة قانونية فقط، فإن سحب كتاب بابيه الرئيسي يشكّل فعلاً رقابياً مدانًا، يوضح ويؤكد المدى الكامل للهجوم الرجعي السائد الذي من الضروري مواجهته بمواصلة إدانة الإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين وتواطؤ القوى الإمبريالية معها، على رأسها فرنسا. إنّ الحاجة إلى بناء حركة واسعة تطالب بتقرير مصير الشعب الفلسطيني واختفاء الدولة الصهيونية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأنه كما يشير بابيه — وهذه هي الخلاصة المزعجة في الكتاب — فإن الطريقة الوحيدة لوضع حدّ للتطهير العرقي هي النضال ضد نظام الفصل العنصري الإسرائيلي من أجل «فلسطين متخلّصة كلّياً من الصهيونية ومحرّرة وديموقراطية، من النهر إلى البحر».

من جهة أخرى، خُجبت «جائزة حنّة أرندت» عن الصحافية والباحثة ماشا غيسين بعدما حصلت عليها بسبب مقالتها عن غزة. إذ أعلنت «مؤسسة هايدريش بُل»، التابعة لحزب الخضر الألماني، بالاتفاق مع مجلس شيوخ مقاطعة بريمن، عن التراجع عن منح الجائزة للصحافية الروسية الأميركية ماشا غيسين، متذرّعة بمقالتها الأخيرة في «نيويوركر» تحت عنوان «في ظل الهولوكوست» كسبب لهذا القرار. في المقال الذي نُشر في 9 كانون الأول (ديسمبر)، تنتقد غيسين سياسة ألمانيا المحابية لإسرائيل (بما في ذلك قرار البوندستاغ المثير للجدل، الذي يدين حركة مقاطعة إسرائيل باعتبارها معادية للسامية) وسياساتها الخاصة بإحياء ذكرى الهولوكوست النازي. وتقارن بين محنة سكان غزة المحاصرين اليوم بمحنة اليهود المعزولين في غيتوات أوروبا الشرقية التي احتلها النازيون. تقول في المقال: «على مدى السنوات السبع عشرة الماضية، كانت غزة عبارة عن مجمع معتقل بالسكان وفقير ومحاط بأسوار. لم يكن لجزء صغير من السكان الحق في المغادرة ولو لمدة قصيرة من الوقت. بعبارة أخرى: غيتو. ليس مثل الحي اليهودي في البندقية أو الحي اليهودي داخل المدينة في أميركا ولكن مثل الحي اليهودي في إحدى دول أوروبا الشرقية التي احتلتها ألمانيا النازية. وفي الشهرين الماضيين منذ هاجمت حماس إسرائيل، عانى جميع سكان غزة من الهجوم الذي لم ينقطع من قبل القوات الإسرائيلية. مات الآلاف. وفي المتوسط، يُقتل طفل في غزة كل عشر دقائق. وقصفت القنابل الإسرائيلية المستشفيات وأقسام الولادة وسيارات الإسعاف. ثمانية من كل عشرة من سكان غزة أصبحوا الآن بلا مأوى، ويتنقلون من مكان إلى آخر، ولا يستطيعون الوصول إلى بر الأمان».

ووفقاً لمقال نشرته صحيفة Die Zeit الألمانية في بداية هذا الأسبوع، فقد انتقد فرع «الجمعية الألمانية الإسرائيلية» (DIG) في بريمن بشدة تصريحات غيسين حول الوضع في قطاع غزة، ودعا إلى تعليق احتفال توزيع الجوائز المقرر. وجاء في رسالة مفتوحة من DIG في بريمن أنّ «تكريم غيسين (الكاتبة اليهودي التي قُتل جدها على يد النازيين) سيتناقض مع الإجراء الحاسم الضروري ضد معاداة السامية المتزايدة».

ويبدو أنّ المفارقة المتمثلة في الدعوة إلى تعليق جائزة تحمل اسم إحدى أهم المنظّرات السياسيات المناهضات للاستبداد من أجل استرضاء حكومة طَيّعة لدولة مارقة ترتكب حالياً جرائم إبادة جماعية ضد شعب محتل، لن تكون آخر فعل فاضح لتغنّي الألمان بقيم الديموقراطية والتسامح والحرية. فقد تعرضت الحكومة الألمانية لانتقادات شديدة في الشهرين الماضيين بسبب دعمها غير المشروط للحرب الإسرائيلية على غزة، فضلاً عن حملتها العدوانية على الأنشطة المناصرة والمؤيدة للفلسطينيين. كان إسكات الأصوات الفلسطينية محسوساً بشكل حاد داخل المجتمع الثقافي الألماني، في ظلّ إلغاء عروض المتاحف وجوائز الكتب والمعارض الفنية في الأسابيع الأخيرة.

طوفان الأقصى

موقف مخزٍ ومهادن لأحد وجوه النخبة الثقافية المناهضة للإمبرياليّة الغربية

يوم وقف سارتر حائراً أمام حركة التحرّر الفلسطينية!

رشيد وحتي

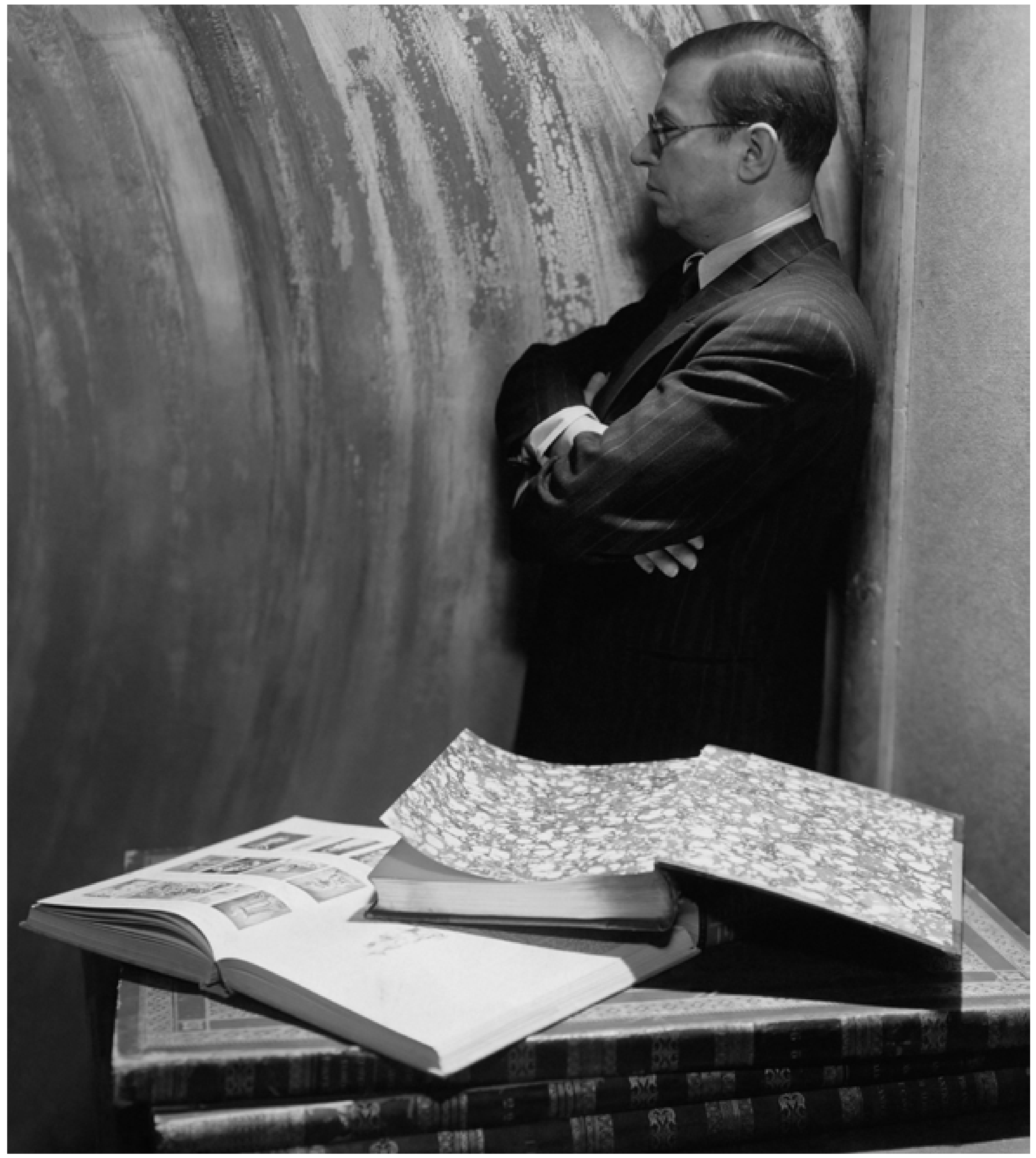

(تصوير سيسيل بيتن - غيتي)

قبل أيام قليلة، مرَّغ غلام آل روتشيلد المقيم في قصر الإليزيه، قِيَمَ الجمهورية الخامسة في تراب التصهين، باستقبالهِ حاخام فرنسا، من أجل احتفالٍ رسمي بعيد الحانوكا، في تناقضٍ صارخٍ مع الفصل 2 من قانون 9 كانونَ الأول (ديسمبر) 1905 في الفصل بين الكنائس والدولة، المعروف بقانون علمانية الدولة الفرنسية. ينصّ القانون بعبارات صريحة على الآتي: «لا تعترف الجمهورية بأيّ طقس ديني، ولا توفر له أجرة أو دعماً». هي موجة غربيَّة تشبه حفلة جنون في مطاردة «ساحرات» الرُّوس والفلسطينيِّين، والشرقيين عموماً. موجة تدوس كلّ القوانين وتتذرَّع بخطاب مواجهة «همجيَّة الشرقيِّين المهدِّدين لتحضُّر الغرب»، من جهة خاصرتِه الرُّوسيَّة، ومن جهة ربيبتهم «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». لكنّ جردةً تاريخيَّةً لكل هذا الفكر المهيمِن خالياً عن «خيريَّة الغرب» و«شرَّانيَّة الشرق»، تبيِّن أنَّ رموزاً ثقافيَّة أوروبية وأميركيَّة كبيرة، معروفة بمساندتها لقضايا الشعوب وحركاتها التَّحرُّريَّة، لا تخرج أبداً عن هذا النموذج الذِّهني الذي يتناقض مع خطاب الغرب في نصرة الحرية بالمطلق، كلما تعلَّق الأمر بالفلسطينيين، ليصير استنسابيّاً، يكيل بمكيالين. لعلّ سارتر (1905-1980) يمثّل الوجه الأبرز، في الثُّلُثَيْن الأوّلَيْن من القرن العشرين، ضمنَ طليعة النّخبة الثقافيّة اليساريَّة والمناهضة للإمبرياليَّة الغربيّة، إذ لم يخرج أبداً عن سياسة الوعي الأوروبي الشقي الذي لا يرى ضيراً في جبر ضرر الهولوكوست النازي بهولوكوست صهيوني.

في مناسبات عديدة، أعلن سارتر من دونَ موارَبة، عن تأييده لإقامة وديمومة دولة إسرائيل، هذا هو الثَّابت في سياسته. أمَّا التحوّل، المتذبذب، فهو موقفه من القضيَّة الفلسطينيَّة، الذي لم يرقَ لديه أبداً إلى دعم حقّ أهل الأرض على كامل التراب الوطني الفلسطيني. لنتتبع كرونولوجيّاً تذبذب هذا المفكر الذي كان دوماً حاسماً في انحيازاته الملتزمة سياسياً، في ما عدا نصرة عذابات الفلسطينيين.

أيّد سارتر في أيار (مايو) 1948 قيام دولة إسرائيل، مطالباً بتأسيس «دولة فلسطينية مستقلة، حرّة ومسالمة». و«فلسطينية» هنا تعني «إسرائيلية»، إذ إن كلمة «إسرائيل» لم تكن دارجة ساعتئذٍ، حتّى حدود 1967، سرقت الصهيونيَّة العالمية حتَّى اسمَ فلسطين لتسمِّي به كيانها، في التباس مقصود. في السياق نفسه، دافع سارتر عن روبرت مزراحي (Misrahi)، أحد طلبته الصهاينة، الذي كان يحاكَم في شباط (فبراير) 1948 لتورّطه في عملية إرهابية قام بها ضد المصالح الدبلوماسيَّة البريطانية في باريس، عبرَ انتسابه إلى عصابة «شتِرنْ» الصهيونية. كان تصريحُ سارتر في المحاكمة، مستنِداً إلى عبارات وتحاليل عِرقيَّة مقيتة، بلغت حدَّ سلب الفلسطينيين حتَّى اسمَهُم باستعماله كمرادف للإسرائيليين: «من واجب الآريين مساعدة اليهود والقضية الفلسطينية. فالمشكل يتعلَّق بكل الإنسانية، نعم إنه مشكل إنساني».

في المدة نفسها، وقبيلَ الإعلان الرسمي عن ولادة كيان إسرائيل، بعث سارتر برسالة تأييد وتضامن إلى «الرابطة الفرنسية من أجل فلسطين حرة» بتاريخ 25 شباط (فبراير) 1948 يتهم فيها الحكومة البريطانية بتسليح عرب فلسطين وتشجيعهم على قتل اليهود لتبرير بقاء بريطانيا في فلسطين. للمفارقة، سارتر الماركسي يرى هنا في بريطانيا قوة كولونياليَّةً، فيما لا يرى في الصهاينة ذلك. كما أنَّه يَسِمُ، في النص نفسه، العربَ بعبارات قدحيَّة: «العصابات العربية تستعِدُّ في مناطق حيفا؛ إن القنَّاصين يُعَفِّنون البادية، كل شيء مهيَّأٌ للمذبحة»، كما يتَّهم العرب بنية إبادة اليهود: «لا نستطيع التَّخلِّي عن قضية اليهود إلا إذا قبلنا طواعيةً نعتَ أنفُسِنا بالمجرمين [..] علينا مدّ اليهود بالسلاح، هذه هي المهمة العاجلة للأمم المتحدة».

لن يراجعَ سارتر أبداً هذا الموقف، رغم أنَّ تاريخ الأحداث، كما سطَّره المؤرِّخون الفلسطينيُّون ونزهاء «الإسرائيليين» على حد سواء يبيِّن أن المذابح كانت من اقتراف الصهاينة فقط.

في نظرة أحاديَّة تختزل الصراع في عذابات جانب واحدٍ، وتنساق وراء المُمَاهاة المغلوطة بين اليهودي والصهيوني والإسرائيلي، قدّم سارتر سبب انحيازه هذا، المناقضِ للمدرسة السياسيَّة والفكريَّة التي ينتمي إليها، في الاستناد إلى التاريخ ومناهضة الاستعمار كيفما كان، قائلاً: «لقد قبلنا أن يُساق اليهود كالقطعان إلى غرف الغاز وكانت النتيجة في النهاية أن دفعت إلى هذه الغرف قطعان أخرى من الآريين».

يبني سارتر موقفه هذا على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، متناسياً ما حاقَ بالفلسطينيين بموجب قرار التقسيم، وأنَّ العنف الكولونيالي يولِّد العنف الثوري، الذي كان وراء روح المقاومة الفلسطينيَّة في الدفاع عن قُراها ومدنها. وهو، في هذه المرحلة من تأييده إنشاءَ كيان وطني إسرائيلي في فلسطين، كان لا يقيم أدنى اهتمام بالشعب الفلسطيني وحقه التاريخي في السيادة على أراضيه.

لم يبدأ سارتر اهتمامه بمصير الشعب الفلسطيني إلَّا في عام 1965. فرغم أنه أيّد ثورة يوليو المصرية وساندها ضد العدوان الثلاثي، إلَّا أنه ببرمجته لعدد خاص من مجلته «الأزمنة الحديثة» لفتح «حوار بنّاء بين اليسار العربي واليسار الإسرائيلي»، فإنَّ الأمر لم يَعْدُ كونه محاولةً في حدود النقاش الفكري، وتغيّراً طفيفاً عبر اعتباره نزاعاً بين مضطهَدين يصعب حله، و«يستوجب التسليم بحقيقتين متضادتين: لا بد من كيان وطني لضحايا اللَّاسامية القدامى، ولا بد أيضاً من تمكين الفلسطينيين من حقهم في الرجوع إلى أرضهم، مع حق اليهود في البقاء والعيش في فلسطين». في هذه المرحلة، كانت قضية الفلسطينيين قضيَّة لاجئين فقط. إلا أن الندوة الصحافية لسارتر في تلّ أبيب (بتاريخ 29 آذار/ مارس 1967) التي امتدح فيها «الإنسان الإسرائيلي وتجربته في الكيبوتزات الاشتراكية الجديدة الرائدة والمثالية»، كانت ضرباً من إسقاط تجربة الكولخوزات والسوفخوزات السوفياتيَّة على واقع كولونياليٍّ يتعامى عنه هو وجُلّ اليسار الغربي. واقع لم يتغيَّر حتى الآن، وكشفَ عنه طوفان الأقصى في غلاف غزة بشكل جليٍّ: فهذه التجمُّعات الاستيطانيَّة في شكل جمعيات زراعيَّة، ما هي إلَّا كيانات استعماريَّة فوق أراضٍ فلسطينيَّة بحماية فرق عسكريَّةً كاملة.

بعد أشهر على نشوب حرب 5 حزيران (يونيو) 1967، سارع سارتر مع شخصيات أخرى من اليسار الفرنسي إلى توقيع عريضة تُحَمِّل العرب مسؤولية اندلاع الحرب، وتقترح فتح مفاوضات مباشرة بين دول ذات سيادة، من دون أيِّ ذِكر لحقوق الفلسطينيين. كأنَّ هذا التّغييب لأصحاب الأرض الشرعيين يجد حلَّه، مثل الحلف الإبراهيمي المطروح حالياً في تفاهم دوليٍّ بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربيَّة. هذا الموقف المخزي والمهادنُ لأحد أعتى وجوه الكولونياليَّة ساعتئذ، سيجعل سارتر يتحرَّج من المشاركة في «مؤتمر هافانا الثقافي» الذي أقيم في كانون الثاني (يناير) 1968، جامعاً المثقفين الملتزمين لستين بلداً من العالم الثالث وأوروبا. كأنَّ سارتر تهرَّب من ملاقاة أصدقائه من العرب واليسار العالمي، خوفاً من أن يفحِموه لما اتَّخذه من مواقف صارت شبه محايدة، لكنَّها في حيادها تقف مع المستعمِر. وما لبث أن جاء الرَّدُّ عنيفاً من طرف جوزي فانون، أرملةِ رائد مناهضة الكولونياليَّة على مستوى التحاليل والتفكيكات الفكريَّة، المارتينيكي فرانز فانون: عبر بيان صحافي نشرته جريدة «المجاهد» الجزائريَّة، اتَّهمت جوزي فانون، سارتر بـ«ركوب موجة هستيرية يشنها اليسار الفرنسي على العرب». وطَالَبَتِ الناشرَ الفرنسي المناهض للكولونيالية فرنسوا ماسبيرو بحذف تقديم سارتر لكتاب زوجها الراحل (معذّبو الأرض) من كل الطبعات اللاحقة: «من الآن فصاعداً، لم يعد يربطنا بسارتر شيءٌ، لم يعد ثمَّة أي رابط بين سارتر وفانون. إن سارتر الذي كان يحلم في عام 1961 بمشاركة صانعي التاريخ، تاريخ الإنسان، قد التحق بالصف الآخر صف القتلة، أولئك الذين يقتلون في فيتنام، وفي الشرق الأوسط وفي أفريقيا وأميركا اللاتينية». كان بيان أرملة فانون محقّاً في ما يخصُّ الشرق الأوسط، ولكنه كان مجحِفاً بحق سارتر في ما يخصّ دعمه لفيتنام وكوبا.

مُلصق للمناضل والكاتب الراحل غسان كنفاني (1970)

سجّل سارتر موقفاً حول الصراع العربي-الصهيوني بعد حرب 67 في حديث يعود إلى عام 1969. يومها، دعا إلى فتح مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل على أساس الاعتراف بوجود إسرائيل مقابل أن تتخلَّى عن الأراضي التي احتلتها بعد 5 حزيران 1967، مع حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين: «إن كان لليهودي حق البقاء في وطنه إسرائيل، فإن هذا المبدأ نفسه يعطي الحق للفلسطيني في الرجوع إلى أرضه». ما زالت مقاربة سارتر للقضيَّة الفلسطينيَّة تُخْتَزَلُ في مسألة اللاجئين. في الحديث نفسه، ينتقد بشدة حظر ديغول تصدير الأسلحة لبلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. حالة نادرة يؤيِّد فيها يساري السّباق نحو التسلّح بدلَ خيارَي السَّلام أو الحسم بالعنف الثوري الذي كانت تميل إليه حركة التحرر العالمي في أواسط القرن العشرين.

في 1970، أعلن سارتر مساندته لمجموعة ماويَّة، من أقصى اليسار الفرنسي، تطلق على نفسها اسم «لجنة إسرائيل-فلسطين» هدفت إلى تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين «التقدميين» والدعوة إلى حل ثوري ضِمنَ ثورة اشتراكية يحققها تحالف قوى اليسار من الجانبين. الخدعة السارترية هذه المرة هي إمكانية أن تتولَّد عن الصهيونية حركة يسارية حقيقية. تناسى سارتر أن الكيان الصهيوني، كحركة كولونياليَّة، قامَ على قوى وشخصيات تدّعي التقدمية والعلمانية، وأن غالبيّة من استباحوا دماء العرب في الحروب كانوا من مشارب الحزب العمالي، الذي يبقى في جوهره صهيونياً، مهما ادّعى صلته بالأممية الاشتراكية.

بعد حرب 1973 مباشرة، أدلى سارتر بحوار لجريدة «عال همشمار» الـ«يسارية» الإسرائيلية، مدّعياً أن هذه الحرب «دفاع من أجل بقاء ثلاثة ملايين من البشر ضد مئة مليون من العرب». الأمر بالنسبة إليه، ليس مسألة ظاهرة كولونياليَّة، وإنما نزعة مَرَضِيَّة تدميرية للعرب تجاه اليهود، تجاريه الحكومة الفرنسية الديغوليَّة الموالية للعرب وفقاً لرأيه. الشيء الوحيد الجديد في موقف سارتر، تحذيره الحكومةَ الإسرائيلية من كل نزوع توسعية على حساب العرب. في نهاية المطاف، هو لا يقرّ بوجوب حل المشكلة الفلسطينية إلا من زاوية مصلحة إسرائيل: «إن اعتبار إسرائيل كجسم غريب عن المنطقة سينتهي حالما تجد المشكلة الفلسطينية حلاً لها [..] إن الأمة الإسرائيلية لا يمكنها أن تدومَ إلا عندما تنجح في التوفيق بين حقوقها الخاصة وحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في الملاجئ».

مملاءَةً للصهيونيَّة، وقّع سارتر في سبعينيات القرن العشرين عريضةً ضد قرار الأمم المتحدة اعتبارَ الصهيونية شكلاً مِنْ أشكال العنصرية، لكنَّه بخطابه في عام 1976 أثناء احتفال تكريم أُقيم على شرفه في سفارة إسرائيل في باريس، في مناسبة منحه شهادة دكتوراه فخرية من جامعة القدس المحتلة لصداقته لإسرائيل ونضاله الطويل ضد «الاضطهاد واللاسامية»، نَصَحَ بـ«ضرورة الاعتراف بالشعب الفلسطيني وفتح حوار بنّاء مع قادته من أجل إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وبذلك تكون هذه نقطةَ التَّحوُّلِ الأهم لدى سارتر، إذ لم يعد الأمر لديه مختزَلاً في مسألة لاجئين. كانت تلك المرّة الأولى التي يتحدث فيها عن الفلسطينيين كشعب مكتمل الأركان وذي حقٍّ، مع الإشارة إلى أنَّه كان يستعمل عبارة «حق عربي» العامَّة والملتبِسة التي تذوب فيها الهوية الفلسطينية داخل الهوية العربية من منظور غربي تحقيري.

أما بخصوص اتفاقيَّة كامب ديفيد التي نرى فيها استسلاماً، لا سلاماً، فرأى فيها سارتر شجاعةً مِنْ قِبَلِ السَّادات، بحيث يصير الأخير ممثِّلاً لأمة بكاملها في الاعتراف بالكيان الصهيوني. رأى في انحناء السادات أمام ضريح شهداء النازية من اليهود «أسطورةً عميقة ترمز إلى اعتراف الإنسان العربي باليهودي والإسرائيلي».

في الخلاصة، مواقف سارتر حول الصراع العربي . الصهيوني خطابٌ مزدوج، متناقض، لا تاريخاني، لا يوجِّه أصابع الاتهام لإسرائيل إلا بطريقة ملتوية، غير مباشرة، من منطلق الخوف من تدميرها، مستعيداً وعيه الشقي بنزعة إبادة اليهود لدى الأوروبيين؛ وكذلك خوفاً، كما اليوم، من أن يُتّهم بالعداء للسامية؛ بحيث ما وجدنا له عبارةً أكثر تذبذباً وتلفيقاً من قوله: «لا أعتقد أن إسرائيل من صنع الإمبريالية، لكنّ العرب يقولون ذلك وتبدو الأحداث في كثير من الأحيان كعدوان 1956 مثلاً كأنها تعطيهم الحق في قول ذلك». يبقى سارتر، شأنه في ذلك شأن اليسار الأوروبي بصفة عامة، أقرب بكثير إلى وجهة النظر الإسرائيلية، انطلاقاً من ماضي الهولوكوست الذي أصبح الشعب الفلسطيني، حاضراً، عرضةً له أكثر من الغرب ومشتقاته الكولونيالية.

المصادر

● Jean Paul Sartre: Situations VIII, Gallimard, Paris, 1971 .
مجلد يشمل كل مقالاته وتدخلاته ومحاوراته السياسية بخصوص فلسطين والمسألة اليهودية.
● سارتر والفكر العربي المعاصر، تحرير: أحمد عبد الحليم عطية، دار الفارابي، بيروت، 2011.
● Abdelkebir Khatibi: Vomito blanco, le sionisme et la conscience malheureuse, Union générale d'éditions, Paris, 1974.

عبد الكبير الخطيبي: دموع الوعي الشقي *

عندما أصبح سارتر امتثاليّاً، أصبح لديه في نهاية المطاف موقفه الصهيوني الاشتراطيّ، ليجد نفسه مجبَراً على عدم إعطاء تمزُّقِه معنى إيجابياً، معنى ثورياً إيجابياً. إنه يعيشُ، بطريقته الخاصة، رعب الوعي الشَّقيّ. دعونا نكون واضحين، أنا لا أطلب من سارتر أن ينحاز إلى المواقف الفلسطينية، أنا ببساطة أحاول طرحَ الأسئلة، الإشارةَ إلى التناقضات في الفكر السياسي السارتري. في هذا الفكر، فجوة مثيرة للسخرية، عبءٌ معيَّن للوعي الشَّقيِّ الذي عبره يَسْتَنْفِد الفكرُ نفسَهُ في ذريعة الموقف المزدوج، إذ يجدُ نفسَهُ غير قادر على الانجرار وراء العنف. لذلك فهو يَسْتَنْفد نفسَه في فراغ المعنى. مِنْ هنا تنهمِرُ دموع سارتر، وبما أنَّه لا يبكي إلا قليلاً، في ما عدا مواقف الميلودراما (انظر سيرتَهُ: «الكلمات»)، فإنّ أنينَ هذه الدموع يتطلَّب منا رباطة جأش معينة، وحياداً قلبياً.

من منا لا يحب سارتر؟ سنجعل الأفكارَ التَّالية ترتعش على وترٍ آخَرَ. دموع سارتر ليست صوفيَّة (...)؛ بل إنها دموع وعي شَقيّ، إذ كانت الإبادة الجَماعية النازية بمثابة خلفية لفكر جريح. لماذا هذا الاتهام الدقيق والمحترِم في الوقت نفسه لشخص سارتر؟ في ما يتعلق بهذا السؤال (أنا لا أعرف الحقيقة، أعرف فقط الرغبة في الحقيقة)، يتبنى سارتر أفكاراً امتِثَاليَّة ومتمركِزة حولَ العِرْقِ، أي إنَّ وجود إسرائيل حقيقة تاريخية لا يمكن دحضها، وأن المشكل العالِقَ هو قبل أيِّ شيء، هو مشكل لاجئين فلسطينيين، لا مشكل شعب فلسطيني: وهو فارق أساسي تغطِّيه الصهيونية العقائدية، ولا تتحكَّمُ به الصهيونية الاشتراطيَّة، التي أعماها الشعور بالذنب. ماذا كان موقف سارتر تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتى حزيران (يونيو) 1967، بما في ذلك العدوان الثُّلاثي عام 1956؟ في تحليل الصهيونية الإمبريالية، يجب أن يؤخذ هذا التاريخ الأخير في الحسبان، لأنّ الصهيونية اليمينية وما يسمَّى بالصهيونية الاشتراكية غالباً ما تلُفَّانِه بغطاءٍ من الصَّمت.

(...) إنّ الاختراق الاستثنائي الَّذي شكَّله «أيلول الأسود» كان قادراً على كشف نفاق الغرب، أو أخلاقيات سارتر اللامباليَّة. عبر إعطاء طابع كوني للعنف الثوري، يكشف هذا الحدثُ أيضاً القناعَ عن «سيناريو العقاب»، الذي يُطلَقُ عليه بشكل مبتذَل: الأعمال الانتقامية. ونحن نعلم أن إسرائيل طورت سيناريواً كاملاً، بتواطؤ تافه ومخادع مِنْ جانبِ جزءٍ من الصحافة الغربية. تنجح هذه الصحافة دوماً في إدانة الكفاح المسلح للفلسطينيين («إنهم إرهابيون»، كما يقول سارتر: نحن نعرف هذه النَّغمة) في حين توحي للرأي العام أنَّه على أي حال، لا بد من توقع الأعمال الانتقامية. من جانب إسرائيل: الفلسطينيون يُمارسون الإرهاب، الإسرائيليون ينتقمون فقط. وبالتالي، فإن الصحافة تمهّد الأرضية بإعطاء الذريعة لإسرائيل. لكن لا أحدَ ينخدع بهذا السيناريو. ومن الطبيعي أن تتصرف إسرائيل كما هو متوقع، كما هي الحال في فيلمِ رُعاةٍ بقرٍ مضبوطٍ. كان هذا الرد متوقعاً، والجميع سعداء، لأن كل واحد من جانبه قام بواجبه بأمانة، واجبه المنحطّ في تقديم قوَّتِه الإمبريالية في شكلِ فُرجَة، فرجة نفاق مُمَرَّغ في الخطيئة والخطأ. من جانبه، يسبح سارتر في الازدواجية ويعلن: «للفلسطينيين الحق، في ظل الظروف الراهنة، في ممارسة الإرهاب.. ويجب على الإسرائيليين أن يدافعوا عن أنفسهم ضد هذا الإرهاب نفسه». رُعْبَان مطلَقان، أيُّهُما سيشرِّع للآخَر؟ إن إقامة تكافؤ بين رعبَين يؤدي - كما في حالة سارتر - إلى جدلية عدمية، إلى عدم التَّمييز بين عنف وعنفٍ.

إذا لم يكن سارتر مع تدمير دولة إسرائيل، فليستنتج من ذلك العواقب على أخلاقياته ودياليكتيته! فإما أنه يشعر بالذنب بلا حدود تجاه إسرائيل، وفي هذه الحالة أستطيع أن أفهمَ أنَّه، في الأفقِ المنظور، مع الطرف النقيض، وإمَّا أنه يحاول فقط تجاوزَ وعيهِ الشَّقيِّ. سارتر يخشى اتهام إسرائيل؛ خوفه هو ممارسة للخير في هذه الحالة. إنه يبكي بجدية مثل طفل خانه الخوف، غير قادر على تشويه وجه الأب (أو الأخ) الطَّيِّب بلا حدود، والمذنب بلا حدود.

(*) مقاطع من مقالة مجتزَأة من كتاب عبد الكبير الخطيبي «الحُمَّى البيضاء، الصهيونيَّة والوعي الشَّقيُّ» الذي كتبه في عام 1974، بعد زيارته المخيمات الفلسطينيَّة في لبنان. وهو كتاب سجالٍ مع الاستشراق واليسار الفرنسي وأوساطه الصهيونيَّة. في عام 1990، أعاد نَشرهُ في طبعة مزيدة وبعنوانٍ أكثرُ تصريحاً: «مفارقاتُ الصهيونيَّة». المفارقة الأكبر، أنَّ الناقد والأديب المغربي الراحل زار الكيان العبري في تسعينيَّاتِ القرن الماضي ضمنَ وفدٍ من الإعلاميين والمثقَّفين المغاربة، وبإيعاز من السلطات المغربية. من المستغرَب أيضاً أن يستبعد الخطيبي هذا الكتاب، الأكثر سجاليَّةً وقوَّةً من بين كتبه، من الطَّبعة الفرنسيَّة لمجلَّدات أعماله الشِّبه كاملة. ينبغي لنا يوماً أن نقرأ لأحدِ نقَّاد الخطيبي دراسة بعنوان «دموع الخطيبي». يركز الخطيبي، بشكل غير مباشر، في هذا المقطع على تصريح سارتر تعليقاً على عملية ميونيخ (5 أيلول/ سبتمبر 1972)، بأن من حقِّ الفلسطينيين ممارسة «الإرهاب» لمواجهة المنكِّلين بهم. تصريح تكمن مفارقته وتناقضه في وسم سارتر الفلسطينيينَ، كما اليوم، بالإرهاب على عكس نظرائهم في حركات التحرر الكوبية والفيتناميَّة والجزائريَّة...

طوفان الأقصى

فلسطين في مرآة الرحّالة: السماء في متناول الأيدي

تلك الأرض الجميلة المقدّسة المباركة سحرت الباب كلّ من زارها حاجّاً وباحثاً عن الروحانية والجمال، وعن ذلك التّوق في الروح الإنسانية إلى العروج والتجاوز والتسامي. كانّ في فلسطين وحدها «البُراق» الذي يحملنا إلى «قاب قوسين او ادنى». وهناك كما قال محمود درويش في جدارتِه: «ارى السماء في متناول الايدي». تشبه فلسطين الشعر كثيرا، إذ يغدو اصغر تفصيل عابر في طبيعتها وجبالها وسهولها وحتى في ملح بحرها الميت كانه متّصل بالسماء بحبْل... كانّ ذلك العبور بين النسبي والمطلق لا يحتاج إلا للحظة التأمل التي التقطها نيكوس كازنتزاكيس في تأمله للمصلّي في مسجد عمر او قبّة الصخرة، لنكتشف تلك الحرارة الروحانية في كلمات كل الرحّالة الذين زاروها منذ اقدم العصور، فسالت كلماتهم في وصفها كالزيت، وتعطّرت كالبخور، وتزيّنت بالحناء مثل ايدي النساء الحيفاويات في الزفاف الذي وصفته ماري روجرز بدقة وانبهار. فلسطين قبل اي شيء فكرة. فكرة المواءمة بين كل ما هو جميل ونوراني وقدسي تلفظ عضوياً فكرتها المضادة، اي دولة إسرائيل من جذورها، وهي القائمة على العنصرية والاحتلال وتزوير التاريخ والجغرافيا: نقدم في «كلمات» وصفاً لفلسطين في مرآة رحّالة من الشرق والغرب، في كل جمالها وبهائها وقبابها التي «تعانق الإله بكروم العنب التي تُزهر على هذه الأرض».

تقديم واختيار **محمد ناصر الدين**

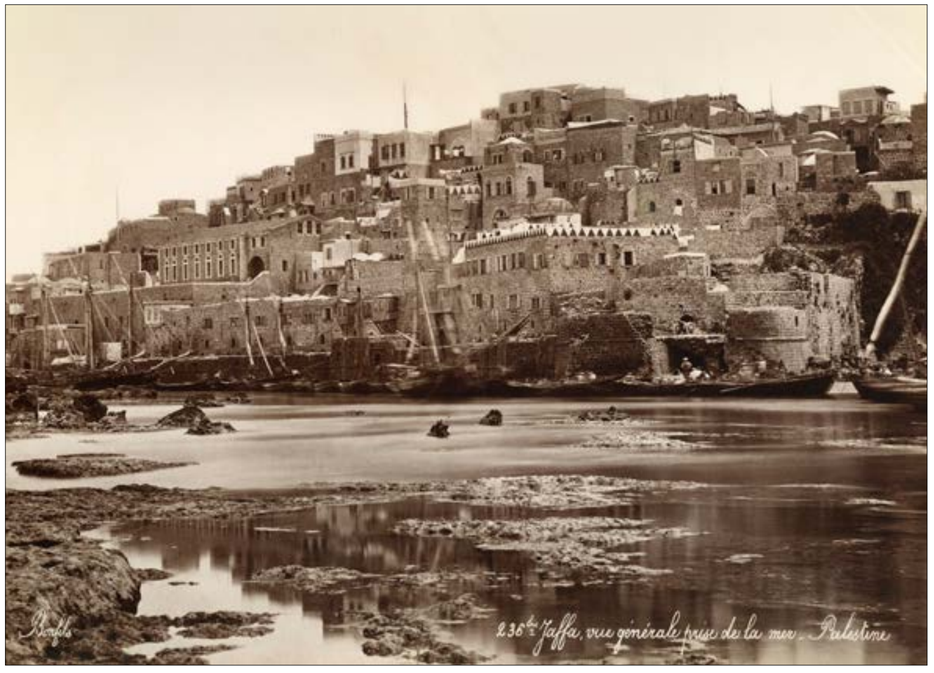

ساحل يافا، نهايات القرن التاسع عشر (غيتي)

وصف بيت المقدس في سفرنامه (1060 م)

هي مدينة مُشيدة على قمة الجبل، ليس بها ماء غير الأمطار، ورساتيقها ذات عيون. والمدينة محاطة بسور حصين، من الحجر والجصّ وعليها بوابات حديدية. وليس بقربها أشجار قط، فإنّها على رأس صخر. وهي مدينة كبيرة كان بها، في ذلك الوقت، عشرون ألف رجل، وبها أسواق جميلة وأبنية عالية، وكلّ أرضها مبلّطة بالحجارة، وقد سوّوا الجهات الجبلية والمرتفعات، وجعلوها مسطّحة. إذ تغسل الأرض كلّها وتُنظّف حين تنزل الأمطار. وفي المدينة صنّاع كثيرون، لكلّ جماعة منهم سوق خاصة، والجامع شرقي المدينة وسوره هو سورها الشرقيّ. وبعد الجامع سهل كبير مستو يسمى «الساهرة»، يُقال إنّه سيكونُ ساحة القيامة والحشر، وبين الجامع وسهل الساهرة وادٍ عظيم الانخفاض كأنّه خندق، وبه أبنية كثيرة على نسق أبنية الأقدمين. ورأيت قبة من الحجر المنحوت مقامة على بيت لم أرَ عجباً منها، حتّى إنّ الناظر إليها ليسأل نفسه كيف رُفعت في مكانها؟ ويقول العامة إنّها بيت فرعون، واسم هذا الوادي «وادي جهنّم». وقد سألت عمّن أطلق هذا اللقب عليه، فقيل إنّ عمر (بن الخطاب) أنزل جيشه أيام خلافته في سهل الساهرة هذا، فلما رأى الوادي قال: هذا وادي جهنم. ويقول العوام إنّ من يذهب إلى نهايته، يسمع صياح أهل جهنّم، فإنّ الصدى يرتفع من هناك، وقد ذهبت فلم أسمع شيئاً. وحين يسير السائر من المدينة، جنوباً، مسافة نصف فرسخ، وينزل المنحدر، يجد عين ماء تنبع من الصخر، تسمّى عين سلوان. وقد أقيمت عندها عمارات كثيرة. ويمرّ ماء هذه العين بقرية شيّدوا فيها عمارات كثيرة وغرسوا بها البساتين. ويُقال إنّ من يستحم من ماء هذه العين، يُشفى مما ألمّ به من الأوصاب والأمراض المزمنة. وقد وقفوا عليها مالاً كثيراً. وفي بيت المقدس، مستشفى عظيم عليه أوقاف طائلة ويصرف لمرضاه العديدين العلاج والدواء، وبه أطباء يأخذون مرتّباتهم من الوقوف المقرّر لهذه المشفى. ومسجد الجمعة على حافة المدينة من الناحية الشرقية، وأحد حوائط المسجد على حافة وادي جهنم. وحين ينظر السائر من خارج المسجد، يرى الحائط المطلّ على هذا الوادي يرتفع مائة ذراع من الحجر الكبير الذي لا يفصله عن بعضه ملاط أو جصّ. والحوائط، داخل المسجد، ذات ارتفاع مستوٍ. وقد بني المسجد في هذا المكان لوجود «الصخرة» به، وهي الصخرة التي أمر الله عزّ وجلّ موسى أن يتخذها قبلة.

■ المرجع: ناصر خسرو، سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، 1970

ابن بطوطة في غزّة والخليل (1325 م)

ثمّ سرنا حتّى وصلنا إلى مدينة غزّة، وهي أوّل بلاد الشام ممّا يلي مصر، متّسقة الأقطار، كثيرة العمارة، حسنة الأسواق، بها المساجد العديدة، والأسوار عليها. وكان بها جامع حسن. والمسجد الذي تُقام الآن به صلاة الجمعة، بناه الأمير المعظّم الجاولي. وهو أنيق البناء، محكم الصنعة، ومنبره من الرخام الأبيض. وقاضي غزّة بدر الدين السلختي الحوراني. ومدرّسها علم الدين بن سالم. وبيْتُ سالم كبراء هذه المدينة، ومنهم شمس الدين قاضي القدس.

ثمّ سافرت من غزّة إلى مدينة الخليل وهي مدينة صغيرة المساحة، كبيرة المقدار، مشرقة الأنوار، حسنة المنظر، عجيبة المخبر، في بطن وادٍ. ومسجدها أنيق الصنعة، محكم المعمل، بديع الحسن سامي الارتفاع، مبني بالصخر المنحوت. في أحد أركانه صخرة أحد أقطارها سبعة وثلاثون شبراً. ويُقال إنّ سليمان أمر الجنّ ببنائه. وفي داخل المسجد الغار المكرم المقدس، فيه قبر إبراهيم وإسحاق ويعقوب. ويقابلها قبور ثلاثة هي قبور زوجاتهم. وعن يمين المنبر، يلصق جدار القبلة، موضع يهبط منه على درج رخام محكم العمل إلى مسلك ضيق، يُفضي إلى ساحة مفروشة بالرخام، فيها صور القبور الثلاثة. وبالقرب من هذا المسجد، مغارة فيها قبر فاطمة بنت الحسين بن عليّ عليهما السلام. وبأعلى القبر وأسفله لوحان من الرخام، في أحدهما مكتوب منقوش بخطّ بديع: «بسم الله الرحمن الرحيم، له العزّة والبقاء، وله ذرا وبرا، وعلى خلقه كتب الفناء، وفي رسول الله أسوة حسنة. هذا قبر أمّ سلمة فاطمة بنت الحسين رضي الله عنه». وفي اللوح الآخر منقوش: «صنعه محمد بن أبي سهل النقّاش بمصر». وتحت ذلك هذه الأبيات:

أسكنتُ مَن كان في الأحشاء مسكنه
بالرغم مني بين التّرب والحجر
يا قبر فاطمة بنت ابن فاطمة
بنت الأئمة بنت الأنجم الزهر
يا قبر ما فيك من دين ومن ورع
ومن عفاف ومن صوْن ومن خفر

■ المرجع: رحلة ابن بطوطة، تحقيق علي المنتصر الكتاني، مؤسسة الرسالة، 1979

ماري إليزا روجرز: زفاف في حيفا (1855-1859 م)

تلقيتُ دعوة بعد بضعة أيام لحضور حفل زفاف لآل صيقلي، وهي عائلة مسيحية عربية تتبع الطائفة الأرثوذكسية الشرقية. عند حوالى الساعة الثامنة صباحاً، أخذت إلى كنيستهم، وهي مبنى تعلوه قبة بنظرات مترفّعة، لكن لا تخلو من الشبق. بدأن بالتقدم ببطء إلى الأمام، كأنّهنّ مترَدّدات أو خَجولات، نحو هدف مفترض، ثمّ تراجعن إلى الوراء، لكي يتقدّمن من جديد بخُطى ورقص سريعين. شكّلت المتفرجات حلقة دائرية جلوساً على الأرض المفروشة بالحصائر في صَفّين، وهنّ يُصفّقْنَ بأيديهنّ بإيقاع يتناغم مع صوت الطبلة، ويُغنّين أغانيَ مُفعمة بالشغف والعواطف بمقام ثانوي على نوتة 2-4، وما إن تُصاب إحدى الراقصات بالإعياء، حتّى تنهض أخرى لتَحُلّ محلّها، واندمجت أربع منهنّ في رقص عنيف ومتواصل حتّى بدت عليهن سكرات الموت، فأفسحن المجال أخيراً لغيرهنّ من الراقصات. ارتدت الفتيات الأصغر سناً أثواباً من قماش قطني مُطرّزة بخيوط ذهبية تُشبه العناقيد، بينما ارتدت الأخريات تنانير بيضاء من الموسلين الرقيق، فوق بناطيل حريرية زرقاء وحمراء، وسترات مُخملية سوداء، وعندما كُنّ يرقصن، يحملن في أيديهنّ مناديل مُطرّزة ويلوحنّ بها بحركات منتظمة.

■ المرجع: ماري إليز روجرز، الحياة في بيوت فلسطين، ترجمة جمال أبو غيدا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2022.

فلوبير عند البحر الميت ونهر الأردن (1850 م)

يُوحي البحر الميت، بسكون مياهه ولونها، بمنظر بحيرة. الأرض المُحاذية للماء جرداء، لكن عند اقترابك تلمح إلى اليمين بعض الخضرة. شاطئ البحر يُغطيه كثير من جذوع الأشجار الميتة وبعض الأخشاب لا شك أنها مخلّفات قد حملها نهر الأردن إلى هناك. بدت لي درجة حرارة الماء في نحو ما يكون عليه حمام عادي، أمّا لونها فكان على عكس ما توقعته صافياً غير داكن. وقد تذوّق منه مرافقي، فاحترق من ذلك لسانه. ولمّا كنت أشعر بالعطش، لم أجرؤ على خوض التجربة. دفعنا بخيولنا في الماء مُتجهين صوب جزيرة من الحصى، تبعد عن الشاطئ نحو ستين خطوة. عن شمالي، بدت لي أربعة جبال أو قل إنّها أربع قمم لجبل واحد، ثانيتها ذات لون أشدّ قتامة من ألوان الأخريات، رغم أنّ لونه الداكن يمضي مُتدرّجاً، أمّا القمة الرابعة فتختفي في ضباب الأفق البعيد. وأمّا لون الجبل القائم

> كانت عيناه تتابعان بانجذاب صوفيّ تلك الفقرات الخفية الغامضة لمحمد

إلى اليمين، الذي يتعيّن تسلّقه من أجل بلوغ مار سابا، فيميل إلى البياض عند الأسفل، إذ تبدأ أول سلسلة من التلال. أمّا اللون الغالب على الجبل فرماديّ يجلّله بنفسجي تتلاعب فوقه تموّجات وردية.

على بُعد نحو ثلاثة أرباع الساعة من البحر الميت، يبدأ المسافر في ارتقاء الجبل، حيث تمضي الطريق انطلاقاً من هناك في دوران وصعود وهبوط لا ينتهي، فتتخذ تارةً شكلاً هلاليّاً أو تصعد مدرجاً أو تُحاذي حائطاً حجريّاً ضخماً، ومتى التفتّ إلى الوراء يتراءى لك المنظر المذكور آنفاً وأفقه يزداد اتّساعاً كلّما ازددتَ في الجبل صعوداً.

سرنا على حافة جرف عظيم، وعند أقدامنا هاوية يتراءى في قاعها خط أبيض يمضي متراقصاً، تُحيط الأشجار من الجانبين كأنّه طريق، وما هو إلّا مجرى الجدول الجاف، بضعة طيور من الحجل ترخص فوق الرمال الجافة. بعد هذه السلسلة الأولى، تبدأ أخرى، يسير عليها السائر فوق حافة محدودبة كأنّها ظهر سمكة ضخمة أو سطح مصلّى كنيسة. يلي ذلك نَجدٌ مُنبسطٌ ثمّ تبدأ سلسلة ثالثة من الجبال ومعها الصعود والدوران عوداً على بدء. أمّا الأرض فتنتشر فوقها باقات صهباء من تلك النباتات الشائكة التي تنمو بكثرة في هذه البلاد، وأمّا الأعشاب فكمثيلتها بالأمس، عبارة عن أعواد من التبن الجاف تقف بارتفاع نحو بوصة واحدة تقريباً. السماء زرقاء جافة قاسية، وهبّة هواء منعش من حين إلى حين، غير أنّ الحرارة أقل ارتفاعاً منها في الصباح حين كنّا نقطع المسافة بين نهر الأردن والبحر الميت. صهريج منحوت في الصخر على اليمين، ماؤه أخضر اللون رديء الطعم، استقرّ منه أبو عيسى بجبل. أحجار تبدو من أعلاها قمة جبل مورة التي يعلوها مسجد، والأحجار مرتّبة بحيث يخال الناظر إليها أنّها قبور.

■ المرجع: غوستاف فلوبير، رحلة إلى الشرق، ترجمة فريد الزاهي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.

كازنتزاكيس في جامع عمر (1926 م)

استدرتُ لأرى جامع عمر يسمو أمامي تحت أشعة الشمس، مثل نافورة منحوتة من الحجارة النادرة، ترقى إلى السماء وتفور مياهها قليلاً في الهواء. ثم تدور على أعقابها متراجعة، وتعود ثانية إلى الأرض. فلم تعد لديّ رغبة في مغادرة المكان. دلفتُ إلى الداخل وأنا مفتون مسحور، كانت الأحرف العربية مجدولة كالأزهار، حروف تكرّس الحكم والمواعظ القرآنية، تلتفّ حول الأعمدة، كأعشاب العنب المتسلّقة، ثم تزهر ثانية وهي تحيط بالقبّة. بهذه الطريقة كانوا يحتضنون إلههم الرائع، ويعانقونه بكروم العنب التي تزهر على هذه الأرض. لقد عاد الصفاء والانتعاش إلى عيني، وأنا أعبر العتبة حيث شعرت بالظلال الملوّنة لهذا الجامع، تغمرني، في البداية، ولأنني كنت قد قدمت من مكان شديد الضوء، لم يكن بإمكاني أن أميّز شيئاً سوى هذا الجوّ العذب اللذيذ الذي يظلّلني، ويُريح نفسي. لقد أحسست كأنني أدخل حمّاماً منعشاً لجسدي وذاكرتي، فأخذت أسير وأنا أنبض بالبهجة، وارتعش أمام التوقعات. وهذه هي الطريقة التي سيعبر بها المسلمون المؤمنون ظلمة ما بعد الموت إلى جنان الله الباردة، كثواب عادل لهم.

أخذت أتقدم وأنا أمدّ ذراعي أمامي، وشيئاً فشيئاً أخذت عيناي تعتادان الجوّ، وتتلاءمان معه، إذ ظهرت النوافذ أمام عيني كأنها كوكبة من النجوم المتلألئة، وبدت القبّة المرصّعة بالذهب والزمرّد، تشعّ بالضوء الرقيق الجذاب، وبعد ذلك أخذت التفاصيل تبين، وتتراقص في تلك الظلال الزرقاء، الخطوط، الديكورات، والفقرات المأخوذة من القرآن، تكمن كلّها، كأنّها عيون نهمة لا ترتوي، خلف الغصون المزهّرة والمخلوقات السماوية.

وكان أحد المؤمنين، راكعاً على حصيرة من القشّ، يصلي، وهو يولّي وجهه شطرَ مكة، وقد ظلّ لمدة من الزمن وجبهته ملتصقة بالأرض، وهو واثق مطمئن، كأنه طفل صغير في حضن أمه، ثم بدأ يرفع رأسه ببطء إلى أن اعتدل في جلسته، وأخذ يحملق في القبة الذهبية ذات الخطوط الخضر. كانت عيناه تتابعان بانجذاب صوفيّ تلك الفقرات الخفية الغامضة لمحمد، وقد أحسست أن هذا الرجل غارق في حلم سحريّ، يطارد طيباً جميلاً، وكم كانت غبطته شديدة، حين استطاع أخيراً أن يدرك أنّ كل هذه السطور الصغيرة المجدولة حول بعضها البعض لم تكن مجرّد لعبة فنتازية تافهة، وإنما هي أسطر من وصايا النبي السامية. المؤمن وحده هو الذي يستطيع أن يميز وأن يوائم بين هذه الأشكال الصعبة غير المنسجمة، ويوحّد بين الرسالة العظيمة والمعاني الروحية في قلبه، إنه لا يزدري الأشياء الظاهرة، ولا يبحث عن الجوهر خلف الدلالات الظاهرة، ولا يقيّد نفسه بهذا العالم المرئي والمحسوس، من دون أن يتوق إلى ما هو أكثر من ذلك. فالفكرة الجوهرية هنا، هي، من الذي خلق الروح؟ فكل هذه الحياة: الماء، الخبز، المرأة، الجبال، الحيوانات، ما هي إلا زينة الحياة الدنيا، وهي مجرّد متعة للقلب الذي يستطيع أن يوائم بينها، كي يستطيع الوصول إلى العمق الحقيقي للأشياء.

■ المرجع: نيكوس كازنتزاكيس، رحلة إلى فلسطين، ترجمة منية سمارة، محمد الظاهر، مؤسسة خلدون للدراسات والنشر، عمان، 1989.

«مسجد عمر بن الخطّاب» (القدس عام 1857. مجموعة «متحف المتروبوليتان للفنون»/ نيويورك)

الصوت ما يزال

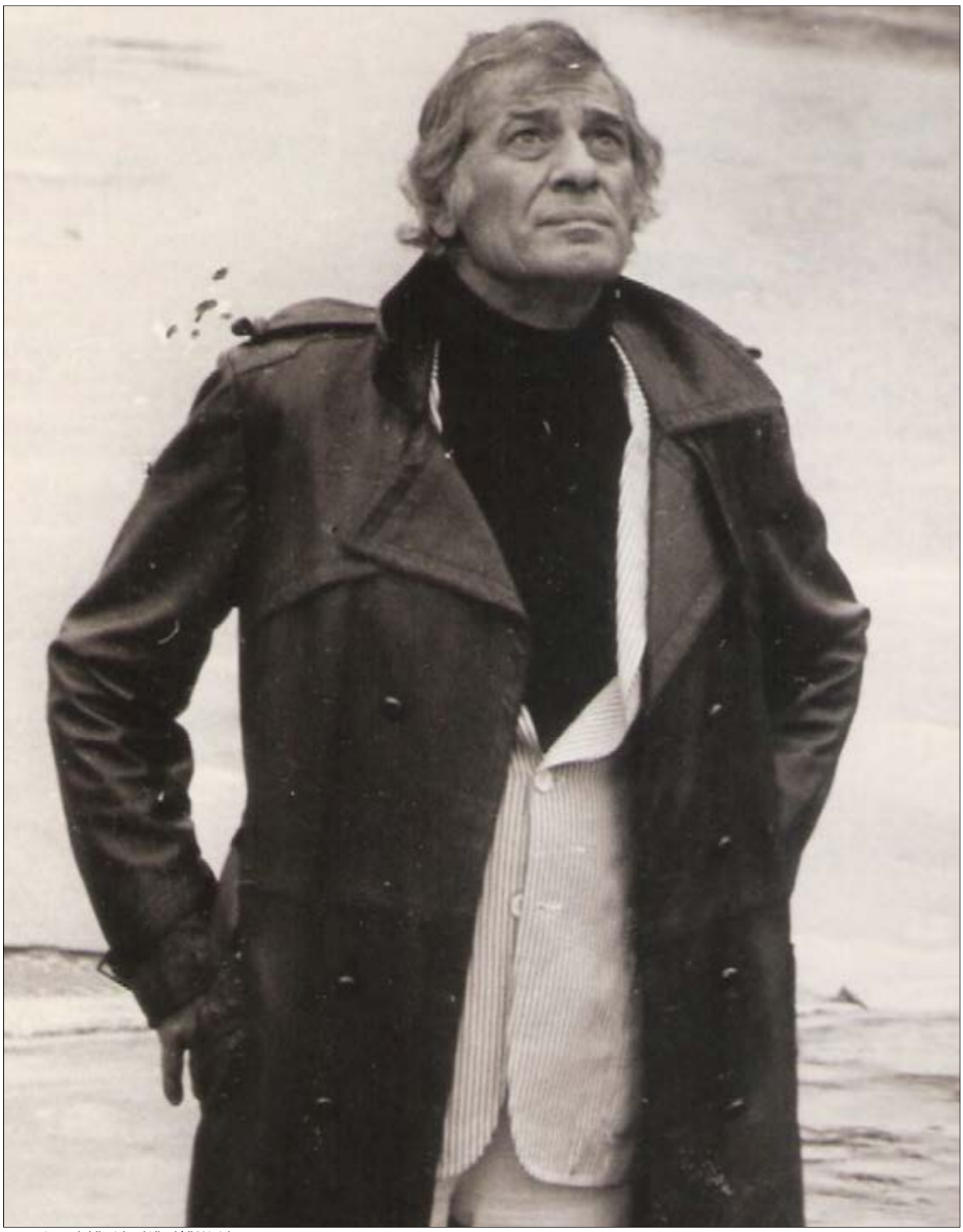
ابن غزة الشاعر الفلسطيني الراحل معين بسيسو

معين بسيسو
(1928 - 1984)

مدينتي،
أقراطها الزنابق البيضاء،
وعقدها حبّاته براعم الأنداء،
يحبّها علاءْ،
أخي الذي يجوع والربيع في مدينتي ذراع،
وبرتقاله على الشجر.
أخي الذي يرشُّه الرصاص والمطر،
إليك من دمائه اللألاءة السلامْ،
ومن مدينتي السلام.

مدينتي الشاهرة السلاح والجراحْ،
متراسها الأمواج والنيران والرياحْ،
وخلفه تلألأت خوذتها الحمراءْ،
سحابة حمراءْ،
من اللهيب والدماءْ.

ومن قيودي التي تهزّني إلى النضالْ،
إلى الخنادق البعيدة المنالْ،
إلى البنادق الرفرافة الظلالْ،
وفوّهاتها العيون لا تنامْ،
سهرانة على السلامْ.

ومن يدي التي تحنُّ للزنادْ،
وضغطة على الزنادْ،
وصرخة الرصاصة الثاقبة الهواءْ،
هواؤك المقاتل الغزاهْ،
الهابطين بالأكفانِ
من مقابر الفضاءْ،
مصلَّبين كالدمى على الهواءْ.
وصرخة القنبلة الثاقبة الأمواجْ،
فتنهض الأمواج،
أعماقها المسنونة المياهْ،
تحفر القبور في المياهْ.

ووقفة في أرضك المنبتة العنادْ،
والحقد في النوافذ المكسورة الزجاجْ،
قناعه اللهيب والدخانْ،
فوّهة لبندقية بلا إصبع على الزنادْ،
تقاتل الغزاهْ،
ويحرس الحياهْ،
رصاصها المقاتل الغزاهْ.
وتطلق المدافع الحارسة الفضاءْ،
حمامة من اللهيب والدخانْ،
في الفضاء تحرس الفضاءْ.

والصوت ما يزال...
صوت المقاتل العنيد ما يزالْ،
صوت المدينة العنيدة النضالْ،
يرنّ في الأنقاض والدخانْ،
يرنّ في جدارنا هنا فنلعن الجدارْ.

هنا ترفرف الشجاعة المكسورة الجناحْ،
هنا يد بلا سلاحْ،
هنا دم بلا جراحْ،
وبيننا وبين نارك الصديقة اللَّهيب،
يا بور سعيد هذه الأسوارْ
لكَّنها لم تثننا الأسوارُ
تطلّعي تري ظلالنا تهبُّ كالرياحْ،
إلى خنادق الكفاحْ.
تسلّقت ظلالنا القضبان والأسوار
ظلالنا الشاهرة السلاحُ.
ظلالنا تقاتل الغزاهْ،
والصوت ما يزال...
صوت المقاتل العنيد ما يزالْ،
يهبُّ في المدينة العنيدة النضالْ،
فتزهر الرجال في الأنقاض والدروب،
وتومض الأنفاس في الصدور،
وينبض السلاح من جديد،
في يد المقاتل الشهيد،
وتشهر النيران في النوافذ المكسورة الزجاج،
قبضاتها لتلهب الغزاهْ
وتعصف الرياح كالمدى
تسمِّر الغزاه،
على مسالك الدروب.
وفي مدينتي التي تهزُّها
عواصف الكفاحْ،
تهزّها من الجذور.
مدينتي التي نهارها رصاص،
وليلها رصاص،
وأرضها التي تعضّ في خطى الغزاهْ.

الصوت ما يزال
صوت المقاتل العنيد ما يزال،
يرنّ في المعسكرات والتلال،
وفي خطى النساء والأطفال والرجال،
إلى الأمام، والسلام يا ابتسامة الكفاحْ،
إلى الأمام، والسلام يا يدا بلا سلاحْ،
إلى الأمام، والسلام يا رصاصة تطيش،
من رعشة الحقد على الوحوش،
إلى الأمام، والسلام يا رصاصة تصيب
سلامنا لخندق يشمخ بالمتراس،
سلامنا لخندق عار بلا متراس،
سلامنا إليك يا فراشة،
قد رفرفت على غزال،
ومن حموا إشراقة النضال،
ومن حموا جمال،
وأقبلوا عليك بابتسامة السلام والسلاح،
وبابتسامة الكفاحْ.

Samedi 16 Decembre 2023 no92
السبت 16 كانون الأول 2023 العدد 92

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

دولة مريضة وعدالة منقوصة [4-5]

(القوس)

جرائم الاحتلال

هيئة الإذاعة البريطانية تسهم في الحرب على غزّة

فبركة اغتصاب جماعيّ

قبل صدور نتائج التحقيق القضائي الدولي المفترض في احداث 7 تشرين الاول الفائت في مستوطنات غلاف قطاع غزة المحاصر، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية تقريراً بعنوان «حماس اغتصبت نساءً وقطعت رؤوسهنّ في 7 تشرين الاول» (مترجم حرفياً من الإنكليزية). وسمحت الـ«بي بي سي» لنفسها بإصدار حكم الإدانة بحقّ حركة المقاومة الإسلامية استناداً إلى مزاعم منقولة عن أشخاص يعملون لمصلحة الجيش والاستخبارات الإسرائيلية. وبالتالي باتت هذه الوسيلة الإعلامية التي كانت تتمتّع ببعض المصداقية عالمياً، من ابرز المسهمين في الحرب النفسية التي ينشّنها الإسرائيليّ وحلفاؤه على المدنيين والاطفال والصحافيين والمستشفيات والمدارس في غزّة. إذ إنّ التقرير الذي نشرته يُستخدم على نطاق واسع لتبرير المجازر الإسرائيلية بحقّ المدنيّين

عمر نشابة

اختارت مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية في القدس المحتلة لوسي ليامسون أن تبدأ تقريرها بجملة كفيلة بجذب عدد كبير من القرّاء والمتابعين رغم أنها تجافي الحقيقة تماماً: «شاهدت بي بي سي وسمعت أدلّة على حالات اغتصاب وعنف جنسيّ وتشويه النساء أثناء هجمات حماس في 7 أكتوبر». الـ«بي بي سي» لم «تشاهد» الاغتصاب المزعوم، ولم تسمع «أدلّة»، بل اقوالاً وادّعاءات منقولة على لسان «عدد من الأشخاص المشاركين في جمع جثث القتلى في الهجوم والتعرّف إليها». هؤلاء الأشخاص ليسوا محقّقين جنائيّين ولا يمكن مهنياً الاستدلال إلى أسباب الوفاة أو لحسم الوقائع.

كتبت وليامسون: «أخبرونا أنهم رأوا علامات متعدّدة تدلّ على الاعتداء الجنسي، بما في ذلك كسر في الأحواض والكدمات والجروح والدموع». علماً أنّ تحديد «علامات تدلّ على الاعتداء الجنسي» من اختصاص الطبيب الشرعي والمحقّق الجنائي، بينما لم يذكر التقرير الإعلامي البريطاني وجود طبيب شرعيّ أو محقّق جنائيّ في المكان، ولم تكلّف وليامسون نفسها مراجعة طبيب شرعي للتأكد من أنّ العلامات التي تحدّثت عنها «الأشخاص المشاركون في جمع الجثث» تدلّ فعلاً على اعتداء جنسي جماعي.

استندت الصحافية البريطانية إلى «شهادة فيديو لأحد شهود العيان في مهرجان نوفا في تقرير هيئة الإذاعة البريطانية أنّ «أحد الرجال الذين تحدثنا إليهم من موقع المهرجان»، قال إنه «سمع ضوضاء وصراخ أشخاص يُقتلون ويُغتصبون وتُقطع رؤوسهم». وهنا يبدو أنّ الصحافية البريطانية قررت أن تقوم بنوع من التدقيق في صحة أقواله فكتبت: «ردداً على سؤالنا عن كيف يمكنه التأكد - من دون أن يرى - من أنّ الصراخ الذي سمعه يشير إلى اعتداء جنسي وليس إلى أنواع أخرى من العنف، فقال إنه يعتقد أثناء استماعه في ذلك الوقت أنه لا يمكن أن يكون إلّا اغتصاباً. ووصف بياناً أدلى به عبر إحدى منظّمات الدعم الأمر بأنه غير إنساني». وجاء في بيانه أنّ «بعض النساء تعرّضن للاغتصاب قبل أن يمتن، وبعضهن اغتُصبن أثناء إصابتهن، وبعضهن كن ميتات بالفعل عندما اغتصب الإرهابيّون جثثهن الميتة... كنت أرغب بشدة في المساعدة، ولكن لم يكن هناك ما يمكنني فعله».

راجعنا هذه الفقرة عدة مرات بحثاً عن الإجابة عن سؤال الـ «بي بي سي»: «كيف يمكنه التأكد من دون أن يرى؟»، فلم نجده.

وربما استدرك محرّر النص ضعف مصداقية ذلك فاضاف أنّ «الشرطة (الإسرائيلية) قالت إن لديها روايات شهود عيان متعدّدة عن الاعتداءات الجنسية»، ولم يستطع تمويه الغموض والتكتّم عن أنّ الشرطة

> **الـ«بي بي سي» لم «تشاهد» الاغتصاب المزعوم، ولم تسمع «أدلّة»، بل أقوالاً وادّعاءات منقولة على لسان المشاركين في جمع جثث القتلى في الهجوم والتعرّف إليها**

الإسرائيلية «لم تقدّم أيّ توضيحات أخرى بشأن عددها (عدد روايات الشهود). عندما تحدّثنا إليهم، لم يكونوا قد أجروا مقابلات بعد مع أيّ من الضحايا الناجين».

فكيف سمحت الصحافية لنفسها بحسم مزاعم الاغتصاب الجماعي قبل أن تجري الشرطة مقابلات مع «الضحايا الناجين»؟

المصادر المعتمدة

لا شكّ في أنّ إدارة التحرير في هيئة الإذاعة البريطانية اعتبرت أنّ المصادر التي اعتمدتها وليامسون لكتابة تقريرها موثوقة وكفيلة بعرض الحقيقة على متابعي الـ «بي بي سي». وبعد التدقيق في ما ورد، نعرض تلك المصادر:

- وزيرة تمكين المرأة الإسرائيلية مي جولان.
- الدكتورة كوخاف الكيام ليفي من الجامعة العبرية.
- رئيس الشرطة الإسرائيلية يعقوب شبتاي.
- جامعو الجثث المتطوّعون مع منظمة «زكا» الدينية.
- نحمان ديكشتين، «متطوّع عمل في أعقاب هجمات حماس».
- النقيب مايان، أحد جنود الاحتياط في فريق الطبّ الشرعي.
- جندية في الخدمة طلبت استخدام اسمها الأول فقط، أفيغيل.
- ديفيد كاتز من وحدة الجرائم الإلكترونية الإسرائيلية.
- الحكومة الإسرائيلية.

اعتبرت إدارة التحرير في الـ«بي بي سي» أنّ هذه المصادر التي تنتمي جميعها إلى الجهة نفسها، كافية لوضع تقرير يروي للناس «حقيقة» ما حدث يوم 7 تشرين الأول 2023. علماً أنّ أبسط المعايير المهنية والأخلاقية تستدعي إمّا اعتماد خبراء معترف بهم من طرفَي الصراع أو أشخاص ينتمون إلى الطرف المقابل. لكن الانحياز الواضح لإسرائيل والسعي إلى المساهمة في الحرب النفسية التي تُشنّ ضدّ الفلسطينيّين كما بدا واضحاً، دفع الـ«بي بي سي» إلى الاكتفاء بالمزاعم الإسرائيلية وتعميمها من دون الاتصال بمنظمات حقوقية دولية مثلاً أو بذوي الاختصاص.

الصحافية وليامسون اكتفت بالقول إنّ «المحقّقين (من دون أن تذكر أسماء أخرى بشأن عددها) يعترفون أنه في تلك الأيام الفوضوية الأولى بعد الهجمات، حيث كانت بعض المناطق لا تزال مناطق قتال نشطة، كانت فرص توثيق مسرح الجريمة بعناية، أو الحصول على أدلّة الطبّ الشرعي، محدودة أو ضائعة». ورغم هذا، قرّرت هيئة الإذاعة البريطانية تبنّي مزاعم فارغة تخدم الدعاية الإسرائيلية. ولم تكلّف وليامسون نفسها الاتّصال بخبير أدلّة جنائية أو بمرجع قضائي متخصّص بمتابعة الجرائم الجنسية، بل اعتمدت أسلوباً دعائياً رخيصاً لكتابة تقرير يُستخدم اليوم لمحاولة تبرير المجازر المتمادية والمستمرّة بحقّ الأطفال والمستشفيات والاف المدنيّين في غزة المحاصرة.

وسعت وليامسون كما يبدو إلى البحث عن تفسير لعدم إجرائها مقابلات مع من تدّعي أنّهن «ناجيات» من الاغتصاب الجماعي المزعوم، فنقلت عن وزيرة تمكين المرأة الإسرائيلية مي جولان قولها إنّ «عدداً قليلاً من ضحايا الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي نجون من الهجمات، وأنهنّ جميعاً يتلقّين حالياً علاجاً نفسياً». أما رئيس الشرطة الإسرائيلية يعقوب شبتاي، فقال إنه «نُقل 18 شاباً وشابة إلى مستشفيات الصحة العقلية». وبدل أن تتوجّه وليامسون إلى هذه المستشفيات حيث تتلقّى «الناجيات» علاجاً نفسياً لمحاولة الاستماع إلى أقوالهن، اكتفت بالقول إنّ الوزيرة الإسرائيلية حسمت «أنهن غير قادرات على التحدّث، لا معي ولا مع أيّ شخص من الحكومة أو من وسائل الإعلام».

مزاعم فارغة لتشويه حماس

تتحدث وليامسون عن «مقاطع الفيديو التي صوّرتها حماس» من دون أن تذكر مصدر الفيديو. والأسوأ من ذلك مهنياً هو حسمها بأن الفيديو صوّرته حماس من دون أن تشير إلى كيفية معرفتها بذلك.

ويبدو أسلوب وليامسون في صياغة النص وعرض «الأدلّة» ركيكاً، بسبب إصرارها على إقناع القرّاء برواية مفبركة. إذ تقول في إحدى الفقرات «تُظهر صورٌ متعدّدة من المواقع بعد الهجوم جثث نساء عاريات من الخصر إلى الأسفل» من دون أن تحدّد مصدر هذه الصور ومن التقطها وأين يمكن الاطّلاع عليها وكيف يمكن التأكد من أنها صحيحة ولم يتم التلاعب بمضمونها، وكيف يمكن التأكّد من أنّ ما يظهر في الصور هو فعلاً نتيجة لأفعال قام بها عناصر حماس وليس عناصر في الجيش الإسرائيلي مثلاً؟

واستندت وليامسون إلى الدكتورة كوخاف الكيام ليفي من الجامعة العبرية واصفةً إياها بـ«الخبيرة القانونية»، لكن الخبيرة يبدو أن لا خبرة أو معرفة لها بأبسط قواعد البحث العلمي. إذ تزعم ليفي أنّ «هذه هي الفظائع الأكثر توثيقاً التي عرفتها البشرية». وهذا التصريح يدلّ على أنّها غير مطّلعة على المعايير العلمية للتوثيق الصحيح.

وعبّرت ليفي لوليامسون عن مشاعرها وعواطفها من دون أن تقدّم أيّ معطى علمياً دقيقاً، فقالت: «أشعر بالقشعريرة لمجرد معرفة التفاصيل التي يعرفونها حول ما يجب فعله بالنساء: قطع أعضائهن، وتشويه أعضائهن التناسلية، والاغتصاب. إنه لأمر مرعبٌ أن أعرف ذلك». علماً أنها لا «تعرف»، بل تدّعي أنها تعرف، لأن المعرفة بالنسبة إلى الخبراء القانونيّين لا بدّ أن تستند إلى دليل مثبت لا إلى مزاعم استبقت التحقيق العلمي.

مزاعم التخطيط للاغتصاب الجماعيّ

لم تكتفِ وليامسون وزملاؤها في لندن بتشويه سمعة المجاهدين في حركة المقاومة الإسلامية عبر المشاركة في فبركة جرائم اغتصاب جماعيّ وتعميمها، تزعم أنهم ارتكبوها، بل ذهبت أبعد من ذلك عبر الزعم أنّ تلك الجرائم كانت عن سابق تصوّر وتصميم. ولهذه الغاية نقلت الصحافية البريطانية مزاعم ديفيد كاتز، من وحدة الجرائم الإلكترونية الإسرائيلية، من دون أن تشاور خبيراً آخر يعمل في المجال نفسه للتأكّد من صحّة ادّعاءاته. وقد تبنّته كاتز، على ما يبدو، إلى احتمال التشكيك في روايته بحجة أنّها غير مثبتة علمياً، فقال: «سيكون من التهوّر القول إننا نستطيع بالفعل إثبات ذلك (...) لكن كل ما تمّ القيام به هناك، تمّ بشكل منهجي». ويمكن ختم هذه المراجعة لتقرير الـ«بي بي سي» عن مزاعم ضلوع حماس في جرائم اغتصاب جماعي بالجملة نفسها: «كل ما تمّ القيام به هناك، تمّ بشكل منهجي...»، بما في ذلك مساهمة وسائل الإعلام الغربية في فبركة الجرائم والتحريض على الإبادة الجماعية في غزّة.

وليامسون مع ضابط إسرائيلي في إحدى مستوطنات غلاف غزة

نقاش

عضوية إسرائيل في الأمم المتّحدة باطلة؟

لونا فرحات

شكّل قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتّحدة عام 1949 حادثةً هي الأولى من نوعها في تاريخ المنظّمة، فبعد أكثر من سبعين عاماً على إنشاء الأمم المتّحدة، بقي قرار قبول إسرائيل عضواً فيها حالة استثنائية فريدة من نوعها، أو بحسب تعبير الأمين العام آنذاك، «حدث من أحداث التاريخ الملحميّة»!

ولبيان ذلك، نوضح أوّلاً إجراءات قبول عضوية الدول في الأمم المتّحدة بموجب المادّة الرابعة التي تنصّ على أنّ «العضوية في الأمم المتّحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبّة للسلام، والتي تأخذ على نفسها الالتزامات التي يتضمّنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرةٌ على تنفيذ هذه الالتزامات». وتحدّد الفقرة الثانية من المادة نفسها الجهة المخوّلة قبول طلب العضوية، فتنصّ على أنّ «قبول أي دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتّحدة يتمّ بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن». وبناءً على هذا النصّ، قدّمت حكومة «إسرائيل» (الكيان المحتل)، في 29 تشرين الثاني 1948، خطاباً إلى الأمين العام يتعلّق بقبول طلب إسرائيل العضويّة في الأمم المتّحدة، وتصريحاً بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق، وأنها تقبل بالقرار 181 (قرار تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب). ولدى عرض الطلب على مجلس الأمن تطبيقاً للمادّة الرابعة، رفض المجلس الطلب لأنّ إسرائيل لم تستوفِ الشروط المنصوص عليها في الميثاق ولم تنفّذ قرارات الأمم المتّحدة.

في 24 شباط 1949، في أعقاب أوّل اتفاقية هدنة مع مصر، قدّمت إسرائيل طلباً جديداً للانضمام إلى الأمم المتّحدة، وفي 4 آذار من العام نفسه، صدر عن مجلس الأمن القرار الرقم 96 الذي يوصي بقبول عضوية إسرائيل على أساس أنها «دولة محبّة للسلام وقادرة وعازمة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمّنها الميثاق». وكُتبت التوصية على النحو المتّفق عليه في تحرير التوصيات المتعلّقة بقبول أعضاء جدد. لكنّ قرار الجمعية العامة الرقم 273 الصادر في 11 أيار 1949، والذي قُبل بموجبه الكيان المحتل، لم يكتب بالصيغة المعتادة. ففي العادة، تعتمد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بقبول أعضاء صيغة موحّدة رسمية على النحو الآتي: «إن الجمعية العامة وقد تلقّت توصية مجلس الأمن الصادرة في تاريخ (...) بقبول دولة (...) عضواً في الأمم المتّحدة. وقد نظرت في طلب الانضمام... وتقرّر قبول دولة (...) عضواً في الأمم المتّحدة». غير أنّ القرار المتعلّق بقبول الكيان الصهيوني تضمّن نصّاً مغايراً، وجاء على النحو الآتي: «إنّ الجمعية العامة، إذ تأخذ علماً بالتصريح الذي تقبل به إسرائيل من دون أيّ تحفّظ الالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتّحدة، وتتعهّد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وإذ تذكر بقرارَيها الصادرَين في 29 تشرين الثاني 1947 (قرار التقسيم) وفي 11 كانون الأول سنة 1948 (قرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم)، وتأخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي قدّمها ممثّل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المؤقتة، بشأن تطبيق القرارَين المذكورين... تقرّر أنّ إسرائيل دولةٌ محبّةٌ للسلام تقبل بالتزامات الميثاق، وأهلٌ للقيام بها ومستعدّة لتنفيذها، وتقرّر أن تُقبل إسرائيل عضواً في الأمم المتّحدة».

ويتّضح من القرار أن قبول عضوية إسرائيل ارتبط بتحقّق شروطها، فعضويّتها مربوطةٌ بموافقتها على القرارين 181 و194، وهي إلى يومنا هذا لم تنفّذ أيّاً منهما، ما يهدم سند قبولها قانونياً في الأمم المتّحدة.

ويضاف إلى ذلك، إمعان إسرائيل في انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان الدولية، وما ترتكبه اليوم في غزّة من وحشية لا يترك مجالاً للتشكيك في انتهاكها للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتّحدة.

من هنا، يطرح بعض الخبراء القانونيّين من العرب والغربيّين إمكانية إعادة التقييم لعضوية إسرائيل في الأمم المتّحدة، سواء بطردها من المنظّمة، أو بتعليق عضويّتها أو خفض رتبة عضويّتها ، فهل هذا ممكن؟ الجواب في المادة الخامسة من ميثاق الأمم المتّحدة، وفيه أنه «يجوز للجمعية العامة أن توقف أيّ عضو اتّخذ مجلس الأمن قبله عملاً من أعمال المنع أو القمع، عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون ذلك بناءً على توصية مجلس الأمن، ولمجلس الأمن أن يردّ لهذا العضو مباشرةَ تلك الحقوق والمزايا». وتنصّ المادة السادسة منه على أنه «إذا أمعن عضوٌ من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن». لذا، لحظ ميثاق الأمم المتحدة إمكانية حرمان أي دولة من عضويّتها أو حتى طردها من قبل الجمعية العامة. إلّا أنّ الإجراء يتطلّب صدور توصية من مجلس الأمن، وهذا أمر صعب التحقّق

> **عام 1949 رفض مجلس الامن بداية طلب «إسرائيلي» العضوية في الامم المتحدة ولم يقبلها إلا بعد اتفاقية الهدنة**

في حالة الكيان الصهيوني. فالفيتو الأميركي سيكون بالمرصاد.

ولكن، هل هناك إمكانية للالتفاف على مجلس الأمن بطرح مسألة إعادة التقييم لعضوية إسرائيل مباشرة أمام الجمعية العامة؟

ثمّة عددٌ من الآليّات لعرض مسألة عضوية إسرائيل مباشرة على الجمعية العامة، من بينها استخدام المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتّحدة التي تنصّ على أنه للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق. ووفقاً للمادة الحادية عشرة، للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليّين وأن تناقش أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليّين يرفعها إليها أيّ عضو من أعضاء الأمم المتّحدة أو مجلس الأمن، مع ملاحظة أنّ قرارات الجمعية العامة المتعلّقة بوقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها وفصل الأعضاء تحتاج إلى غالبية ثلثَي الأعضاء الحاضرين المشاركين في التصويت. وعبر هاتين المادتين، يمكن للمجموعتين العربية والإسلامية أن تقدّما طلباً لمناقشة موضوع عضوية إسرائيل.

كما أنّ هناك آلية أخرى لتخطّي مجلس الأمن، عبر الطلب من الجمعية العامة مناقشة عضوية إسرائيل ودورها في تهديد الأمن والسلم الدوليّين بموجب قرار الاتحاد من أجل السلام الرقم 377 (صدر في 3 تشرين الثاني 1950) الذي ينصّ على أنه في أيّ حالة يخفق فيها مجلس الأمن، بسبب عدم توافر الإجماع بين أعضائه الخمسة الدائمي العضوية، في التصرّف كما هو مطلوبٌ للحفاظ على الأمن والسلم الدوليّين، يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة، أو يمكن عقد جلسة طارئة وفقاً لآلية الجلسة الخاصة. وللجمعية العامة أيضاً أن تستخدم صلاحيّاتها في اعتماد أوراق تفويض الوفود المشاركة في اجتماعاتها وفقاً للمادة 28 من نظامها الداخلي. وقد استخدمت فعلاً هذه الصلاحية عندما رفضت مشاركة وفد حكومة بريتوريا العنصرية في سبعينيات القرن الماضي. كذلك رفضت الوكالة الدولية للطاقة الذريّة اعتماداً أوراق التفويض للوفد الإسرائيلي في 24 أيلول 1982. فبعدما كانت الوكالة تنوي طرح مشروع قرار التعليق لعضوية إسرائيل، وبفعل الضغط الأميركي، استُبدل مشروع قرار التعليق بقرار رفض اشتراكها في دورة المؤتمر العام للوكالة الذرية. محاولةٌ أخرى جرت عام 1982 عندما تقدّمت الجزائر بمشروع قرار لطرد إسرائيل من وكالة الاتّصالات التابعة للأمم المتحدة، وفي تشرين الأول من العام نفسه، تقدّمت ليبيا والعراق بطلب الرفض لأوراق اعتماد إسرائيل في دورة الجمعية العامة، وتمّ التراجع عن القرار بعدما هدّدت الولايات المتّحدة بعدم تسديد ديونها للأمم المتّحدة.

هذه المحاولات جاءت عقب صدور قرار الجمعية العامة، في 5 شباط 1982، والذي نصّ في فقرته الـ11 على أنّ الجمعية العامة «تعلن أنّ سجلّ إسرائيل وإجراءاتها تؤكد أنّها ليست دولةً عضواً محبّة للسلام، وأنها لم تفِ لا بالالتزامات المترتّبة عليها بموجب الميثاق ولا بالالتزامات المترتّبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة 273 المؤرّخ في 11 أيار 1949». وتطلب من الدول تطبيق التدابير التالية: الامتناع عن إمدادها بالأسلحة ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية ووقف التعاون معها، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، والكفّ عن التعامل مع إسرائيل كي تعزلها عزلاً تامّاً في جميع الميادين، وتطلب من جميع الوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة أن تمتثل في علاقاتها مع إسرائيل لأحكام هذا القرار.

الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل اليوم في غزّة تستدعي استخدام إحدى هذه الآليات لإعادة النظر في قرار انضمام الكيان الصهيوني إلى المنظمة الدولية، خصوصاً أن الجمعية العامة نجحت في إصدار قرارين لوقف إطلاق النار بغالبية الثلثين ما يعكس ارتفاع نسبة التأييد الدولي لقضية الشعب الفلسطيني، وتراجع هيمنة الولايات المتحدة التي فشلت في إدخال تعديل على النصّين لإدانة المقاومة.

لم يحدث في تاريخ منظمة الأمم المتّحدة أن طُردت أو عُلّقت عضوية أي دولة من الدول الأعضاء، ولكن، كما كان انضمام إسرائيل إليها حدثاً استثنائياً، فهل يكون فصلها من العضوية حدثاً مماثلاً؟

في العمق

لبنان 2023
دولة مريضة وعدالة منقوصة

في جردة للعام 2023 ، تلبس البلاد ثوب الفراغ في كل شيء واستمرار لحالة النّكران على صعيد العمل الحكومي ككلّ ، فرئاسة الجمهورية حل محلها مجلس الوزراء ، والمؤسسات والإدارات العامة التي شغرت رؤوسها حل التكليف والإنابة فيها بشدة ،لكن ماذا عن معاملات وخدمات المواطنين والمقيمين؟ ليست أفضل حالا من الوضع الهشّ للبرة، الطبابة والاستشفاء غالبان، العدالة منقوصة اما مجلس النواب مليء بتصريحات النوّاب الإعلامية ، الموظفون كذلك يستمعون الى تلك التصاريح ولكن وضع البلاد يستدعي نهضة وليس أقل من نهضة

اضمحلال الجمهورية

صادق علوية

اعتباراً من 2022/11/1، وقصر بعبدا فارغ من رئيس للجمهورية، فيما يتم تسيير عمل السلطة الإجرائية بموجب المادة 62 من الدستور التي تنيط صلاحية رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء في حال خلوّ سدّة الرئاسة،والغريب أن غياب توقيع رئيس الجمهورية

> **اللجان النيابية ورؤساءها يبادرون الى التدخل مع الوزراء المعنيين كل حسب اختصاصه وكأنهم هم السلطة التنفيذية**

لم ينتقص من قيمة أي مرسوم صدر رغم أن الدستور منتقص.

إنتاجية مجلس النواب: 4 قوانين

على صعيد العمل التّشريعي، باستثناء القوانين التي أُقرّت في الجلسة التي انعقدت بتاريخ 14 كانون الأول 2023 والتي قد يتأخر نشرها أصولاً إلى بداية العام 2024، انحصر عمل المجلس النّيابي منذ بداية العام 2023، باربعة قوانين أحدها يقضي بفتح اعتماد بقيمة 37,4 الف مليار ليرة، وهو مبلغ يساوي 99,2% من موازنة العام 2022 التي تنفق على أساسها الحكومة للرواتب، أي الجزء الأول للموازنة، ما يشير إلى أن الموازنات شيء وما يُنفق فعليا امر اخر، وما يُظهر الهوّة السّحيقة بين النفقات الفعلية والنّفقات المقدّرة في الموازنات.

فهذا الاعتماد الإضافي المطلوب كان لتغطية العجز في الرواتب والأجور وتغطية كلفة زيادة بدل النقل والتعويض المؤقت الذي منحته الحكومة للعاملين في القطاع العام حتى نهاية 2023.

ولسبب غير مقبول وغير معقول القبول به، يمتنع عدد من القوى السياسية عن المشاركة في الجلسات النيابية بحجّة ان رأس الدولة غائب، وانه لا يجوز التشريع في غيابه، وهي حجة غير قانونية وغير دستورية، وتبعاً لذلك يختلط عمل السلطة التشريعية بعمل السلطة التنفيذية بسبب شغور رئاسة الجمهورية واستمرار الحكومة بتصريف الاعمال، فنرى اللجان النيابية ورؤساءها يبادرون الى التدخل مع الوزراء المعنيين كل حسب اختصاصه وكأنهم هم السلطة التنفيذية. وإذ كان هذا الأمر يسجّل للنواب لا عليهم، الا ان تغييب الدور الرقابي للمجلس النيابي لعدم إمكانية محاسبة حكومة تصريف الأعمال ليس إلا انعكاسا لمزيد من تحلل الدولة واضمحلال الصلاحية الرقابية البرلمانية التي كانت محدودة اصلا بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية في لبنان وحلول التوافق الطائفي محلها.

مجلس الوزراء: الحد الادنى

يعقد مجلس الوزراء جلساته الشهرية ونصف الشهرية أحيانا لتسيير الحد الأدنى الممكن من القرارات. ولكن لم تكن تلك القرارات بمستوى الوضع المعيشي الصعب. فهل تناولت الحكومة، مثلاً، مسالة التعليم والعمل والقضاء والصحة و...؟

الصحة: امراض الدولة المزمنة

تغرق المستشفيات الحكومية في أزماتها، ويغزو شبح الموت المرضى على أبواب المستشفيات الخاصة والعامة لعدم وجود تغطية صحية، لا بل ان الاصعب الذي طرأ مؤخراً هو التوقف غير المعلن عن دعم الأدوية المخصصة للامراض المستعصية والسرطانية.

عام 2022، أطلقت الحكومة خطة جديدة لـ«ترشيد دعم الدواء»، أي «رفع الدعم» كلياً، باستثناء الأدوية السرطانية ودعم المواد الأولية لصانع الأدوية. وفي 10/11/2023، أرسلت وزارة الصحة الى مجلس الوزراء خطة «مراجعة» لدعم أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية بالتوافق مع مصرف لبنان ونقابة مستوردي الأدوية، وأخذ مجلس الوزراء علما بها.

وبالطبع يعلم اللبنانيون أن عبارات كمثل «مراجعة» و«بطاقة تمويلية» و«ترشيد الدعم» وغيرها... تعني أننا سنتركك لقدرك.

ولم ترغب الحكومة بمعرفة ان قانون الوكالة الوطنية للدواء (2022/253) صدر ويجب على الحكومة إصدار مراسيمه لتتولى الوكالة ملف الدواء. فحين يكون الدعم كاملاً لا يحتاج الأمر الى قانون، في حين أن ترشيد الدعم ومنع سرقته يحتاج الى قانون. ما نعيشه قمّة في تحلّل الدولة، الهروب من المسؤوليّات، وفاة القوانين.

مجلس الوزراء لن يترك الأمر من دون تدخّل، بحثنا عن الإجراءات المتّخذة لم نجد سوى أنه بادر الى فتح اعتماد بقيمة 10 مليارات ليرة لصيانة مبنى وزارة الصحّة وكان ذلك بتاريخ 2023/11/29 بقرار مجلس الوزراء رقم 14 .

ولكن الخطير هو غياب أي خطة لتغطية المواطنين صحيا بمن فيهم أولئك المشمولون بحماية المؤسسات الضامنة الرسمية وغير الرسمية، سواء تعاونية موظفي الدولة او الضمان الاجتماعي. فرغم كل التعديلات التي جرت على التعرفات إلا أنها لم تصل الى معدل مقبول. ولكن ما يعزّي المواطنين أنه حتى النوّاب لا تزال تغطيتهم الصحية متعثّرة والوزراء لا يتمتعون بتغطية صحية من الحكومة.

التعليم والعمل: أقل كلفة ممكنة

قبل أن تفتح المدارس الرسمية أبوابها لاستقبال الطلاب، كان وزير التربية يبحث مع الحكومة عن الحلول. لكن لم يكن إنصاف الأساتذة والمعلمين أحد الحلول المطروحة، بل بحثت الحكومة عن إجابة على السؤال التالي: ماذا أفعل لكي يأتي المعلمون الى المدارس بأقل كلفة ممكنة؟ بدلاً من البحث عن: ما هي خطة التعليم للجميع؟

بحثت الحكومة عن إجابة على السؤال التالي : ماذا أفعل لكي يأتي المعلمون الى المدارس بأقل كلفة ممكنة ؟ بدلاً من البحث عن : ما هي خطة التعليم للجميع ؟

من الضرورة بمكان درس مسالة التسرب المدرسي ومراقبة عمالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، حيث يمكن لأي مراقب معاينة ارتفاع عدد العاملين بينهم بدلا من انصرافهم الى متابعة تحصيلهم العلمي، خصوصاً أن من أخطر انعكاسات الأزمة الاقتصادية، عدم كفاية دخل رب الأسرة مما يقضي بحرمان الأطفال من تحصيلهم العلمي ومشاركة الأطفال في العمل في سن مبكرة.

ولكن هل اعتنت الحكومة بالعدالة ؟ قد يقول قائل إنها تخصّص هذا القطاع بجزء مهم من انشغالاتها؟

القضاء: العدالة لا تعمل على الطاقة الشمسية

القضاء العدلي، القضاء الإداري، القضاء المذهبي، القضاء المالي، القضاء الدستوري، القضاء العسكري، البيئي، قضاء الأحداث... كله يئن تحت أوجاع العدالة المنقوصة.

يُفترَض أن القضاة هم المكلفون باتخاذ القرار الأهم بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم، ويمكننا القول أيضا إنه يحق للقضاة التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، وأيضا يحق لهم بالحماية من احتمال التنكيل بهم اذا ما قرروا الانقلاب على كل هذا الظلم الذي نعاني منه معا، ولكن أنّى لهم ذلك، فحتى التعويذة السحرية التي أجرتها الحكومة لرواتبهم قد زال مفعولها وبان الفقر مجددا من بين أسوار قصر العدل، فهذه العطيّة لم يتم إدراجها في صلب رواتبهم ولم يتم تضمينها في مشروع موازنة العام 2024.

تفترض الحكومة أن العدالة تعمل على الطاقة الشمسية وتعتاش من نور الشمس.

ماذا عن المؤسسات الخدماتية؟

أرست الحكومة مبدأ يقول للإدارات والمؤسسات والمرافق العامة «من يجبي إيرادات من المواطنين بإمكانه ان يأخذ حصة منها» كما كان يفعل السلطان مع المقاطعجية!

وها هي الحكومة سمحت للجمارك بزيادة أجرة ساعاتهم الإضافية بنسبة تقارب مئة ضعف عما كانت عليه عام 2019، وبالمقابل تسمح لهم بزيادة رسوم الخدمات على الخدمات المرفئية التي سيدفعها المستوردون الذين يدورهم سيلقونها على عاتق المواطنين.

كما سمحت لموظفي الاتصالات في الشركات الخليوية بتقاضي رواتبهم بالدولار بعدما رفعت الرسوم واصبحت بالدولار وانما على منصة صيرفة، في حين انها اعتبرت ان المؤسسات العامة التي لا تنتج ستطبق عليها مبدأ التحلل الذاتي أي أن موظفيها سيتركونها هربا من فقرهم، والعديد من الشواهد والأمثلة تدل على هذا الأمر.

> **ارست الحكومة مبدا يقول للإدارات والمؤسسات والمرافق العامة «من يجبي إيرادات من المواطنين بإمكانه ان يأخذ حصة منها»**

يتبادر الى الذهن السؤال التالي: هل نعتقد ان المعنيين يصبون اهتمامهم على صحة المواطنين لذلك يوفرون المال لتحقيق هذه الغاية؟

ماذا عن مسالة قيادة الجيش

في العاشر من كانون الثاني 2024 يحال قائد الجيش على التقاعد، ويدور الحديث عن خيارات عدة للتمديد، أكثرها قربا للقانون التمديد القانوني بموجب قانون أو حلول الضابط الأعلى رتبة محل القائد، ومن الحلول التي دأب لبنان على ابتداعها تأجيل التّسريح.

على صعيد التمديد، فإن لبنان عريق بإصدار قوانين التمديد منذ عام 1948 حين صدر قانون بتمديد المدة لاحالة موظفي الدولة الى التقاعد او صرفهم من الخدمة بتاريخ 1948/03/31. الى ان صدر عام 1995 قانون ينص على أنه خلافا لاحكام المادة 56 من المرسوم الاشتراعي الرقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته، لا سيما القانون الرقم 329 تاريخ 1994/5/18، بحيث يعدل ولمرة واحدة فقط سن التسريح الحكمي من الخدمة العائد لرتبة عماد بحيث يصبح 63 سنة بدلا من 60 سنة.

ولمزيد من التطبيق الشخصي للقانون، بحيث يصيب القانون شخصا بعينه، نص القانون على أنه تطبق هذه الاحكام على الضباط في الخدمة الفعلية الذين يحملون رتبة عماد بتاريخ صدور هذا القانون أي في العام 1995. وكان ذلك بموجب القانون رقم 463 تاريخ : 1995/12/08 الذي عدل نص الفقرة المتعلقة برتبة عماد بموجب المادة الوحيدة من القانون رقم 329 تاريخ 1994/5/18 ونص على تعديل سن التسريح الحكمي من الخدمة العائد لرتبة عماد في الجيش واجازة تمديد تعيين الموظفين الفنيين في ملاك المديرية العامة لرئاسة الجمهورية.

حاليا يتأرجح الأمر بين خيارات ثلاثة: التمديد بقانون او تأجيل تسريح قائد الجيش او حلول الضابط الأعلى رتبة ... الأمر لا يستحق انشغال المواطنين، ففي جميع الأحوال سيكون للجيش قائد أصيل او بالوكالة، وذلك لن يؤثر على استشفائهم ولا على طبابتهم.

قانون الدّفاع

ينص قانون الدّفاع الوطني في المواد 19 و20 و21 على دور كل من قائد الجيش ورئيس الأركان فقائد الجيش يعيّن من بين الضباط العامين، المجازين بالأركان الذين لم يسبق أن وضعوا في الاحتياط، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني. يحمل قائد الجيش رتبة عماد ويسمى «العماد قائد الجيش» ويرتبط مباشرة بوزير الدفاع.

أما رئيس الأركان فإنه يعين من بين الضباط العامين المجازين في الأركان من الذين لم يسبق أن وضعوا في الاحتياط، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني، بعد استطلاع رأي قائد الجيش. ينوب رئيس الأركان عن قائد الجيش في حال غيابه ويمارس مهماته وصلاحياته طوال فترة غيابه.

هل ينتقص من المؤسسة وجود قائد لها بالتكليف؟ قطعا لا فالانتقاص يعود لسلطة اتخاذ قرار عدم التعيين أما المؤسسات فلا يضيرها عدم الانتظام في تعيين رأسها اذا ما أصابها الشلل في الأطراف، فطالما المؤسسات تقوم بدورها فلا مشكلة، أما اذا كانت المؤسسات مشلولة فالمشكلة بنيوية.

ولكن من المؤكّد أن ما بقي للمواطن من أمل هو وجود سطوة القوى الأمنية التي تقبض على لص او محتال أو قاتل او تكتشف جريمة ما يشعرك بقليل من الاطمئنان .

ولكن هل قررت الحكومة الاهتمام بموظفيها في هذه السنة التي تنصرم؟

كيف تتوزع نفقات رواتب موظفي الحكومة؟

تتوزع نفقات رواتب موظفي الحكومة المدفوعة من الموازنة العامة، أي بدون موظفي المؤسسات العامة والبلديات، على القوى الأمنية والعلمين وباقي الوزارات ،إضافة الى معاشات التقاعد التي تسدّدها للمتقاعدين. وتشكل رواتب العسكريين 21,4% من هذه النفقات في حين تشكل معاشات التقاعد ونهاية الخدمة 31,3% منها في حين أن باقي الوزارات تبلغ نفقاتها 22%.

لذلك ينبغي على الحكومة النظر في مدى حاجتها لموظفين في قطاعات أكثر من قطاعات أخرى وان تقرر تنظيم الرواتب على أساس الحاجة الفعلية للموارد البشرية الحكومة.

في ما يأتي جدول يبين نسبة توزع نفقات رواتب موظفي الحكومة المدفوعة من الموازنة العامة أي من دون موظفي المؤسسات العامة والبلديات:

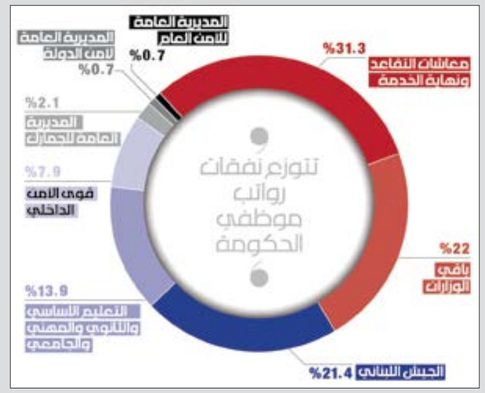

موظفو الحكومة كالحكومة

حاليا تدفع الحكومة اللبنانية لموظفيها رواتب محدودة ولكنها تساوي 7 أضعاف الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل الأزمة النقدية، ويصل الدّخل الكامل الى معدّل يقارب 165 دولاراً بحد متوسط في حين أن القيمة الشرائية للدخل الأساسي تدنّت 57 ضعفاً. ولم تقرر الحكومة ماذا الذي تريد أن تفعله برواتب وتقديمات موظفيها، بل تركتهم في العراء وتركت معهم خدمات ملايين المواطنين مرمية في العراء نفسه.

تتوزع نفقات رواتب القطاع العام على عدد من القطاعات، إلا أن الأهم من ذلك أن الحكومة لم تضمّن مشروع موازنة العام 2024 أي تصحيح للرواتب بل لجأت الى نقل قيمة المساعدات الى بند يسمّى احتياطي الموازنة، لعدم رغبتها في تصحيح أي وضع وظيفي لهؤلاء المواطنين.

ترغب الحكومة بدفع أجور يوميّة للموظفين ، في مشهد يذكرنا بوكيل الأنفار الذي كان يستأجر عمالا لحراثة مزرعة الإقطاعي، وهذا البدل اليومي لا يستحقّ للموظف الا مقابل حضوره فإن أصيب بعارض صحي لن يتقاضى منه شيئاً.

فالحكومة تدرس منح موظفي القطاع العام حوافز يومية باليرة تتراوح بين 1,6 مليون و2,4 مليون، أي يمعدل يفوق الـ 18 دولاراً يوميا، هذا المبلغ لن يكون قيد التطبيق قبل نهاية هذا العام.

في الواجهة

النيابة العامة العسكرية والعنف الأسري

الانضباط لا يقتصر على الوظيفة

قداء عبد الفتاح

يعيش مجتمعنا مخاضاً حقوقياً وقانونياً منذ سنوات طويلة، إذ يجهد الناشطون الحقوقيون والمشرّعون لوضعه ضمن لائحة الدول التي تحترم كل قواعد حقوق الإنسان، وتلتزم بكل تعهّداتها أمام المجتمع الدولي. وقد كان قانون العنف الأسري الذي أقرّه مجلس النواب عام 2014 إنجازاً كبيراً للناشطين في الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والعائلة بشكل عام. ورغم أهمية هذا القانون على الصعيد التشريعي، إلا أنه يحتاج إلى تعديلات عديدة لبواكب تطور المجتمع وتغيّره، كما يحتاج إلى التوعية حوله وحول كل المفاهيم التي تندرج ضمن العنوان العام للعنف الأسري، وكيفية التعامل مع القضايا الناتجة منه، وذلك عبر مبدأ أساسي يجب أن يستهدف حماية الفرد من ضمن حماية الأسرة وتحصينها وليس على حساب تفكّكها.

> **غالبية المتخاصمين كما غالبية المعنيين بقضايا العنف الأسري من أجهزة أمنية وقضائية بحاجة إلى تدريب وتأهيل وتوعية**

> الأجهزة الأمنية والقضائية المعنية في تطبيقه، وعبر البيانات المناصرة التي تتّبعها بعض الجمعيات غير الحكومية وبعض الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يظهر مدى الهوّة الشاسعة بين روح القانون والغاية منه وبين المستفيدين منه والمعنيّين بتطبيقه. فغالبية المتخاصمين كما غالبية المعنيين بقضايا العنف الأسري من أجهزة أمنية وقضائية بحاجة إلى تدريب وتأهيل وتوعية.

نصّ القضاء العسكري على أنه هو صاحب الصلاحية في قضايا العنف الأسري عندما يكون أحد طرفَي النزاع عسكرياً (القضاء العسكري المادة 24 الصلاحية النوعية باستثناء المجنّدين) رغم أن قانون العنف الأسري لم يميّز بين صفة مرتكب الجرم أو الضحية، الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة بين ضحايا العنف الأسري لجهة آليات التقدّم بالشكوى والتحقيق في حال كان أحد طرفَي النزاع عنصراً في الجيش، ما يجعل عدداً كبيراً من ضحايا العنف من دون حماية قضائية والسبب سنطّلع عليه في النص الآتي الذي يتناول قضايا العنف الأسري أمام النيابة العامة العسكرية.

نموذجان لحالات عنف واقعية

■ هدى، أم لثلاثة أطفال، تعيش تحت رحمة زوجها المُعنِّف منذ سنوات وتعاني من كل أشكال العنف الجسدي والنفسي والمعنوي والاقتصادي، ولكنها لم تتمكن يوماً من التحرر من الجحيم الذي تعيشه لأنّ كلّ من حولها يخبرها بضرورة أن تتحمّل من أجل أطفالها. تعرضت للضرب المبرح من زوجها وكاد أن يقتلها فعلاً لولا تجمّع الجيران على صوت صريخ الأم وأطفالها، إذ وُجدت مضرّجة بدمائها وتنزف من كل أنحاء جسدها، فحملوها إلى مستوصف قريب لتضميد جراحها وتم الاتصال بالمخفر التابع للمنطقة التي تسكن فيها. حضر العناصر ونظّموا محضراً فورياً بالحادثة، وضمّوا نسخة عن تقرير الطبيب الذي عاينها للمحضر وخابروا النائب العام الاستئنافي الذي أعطى إشارة بتوقيف الزوج المعتدي فوراً. حاولت هدى أن تحمي نفسها منذ سنوات بسبب ما كانت تتعرض له من سوء معاملة وعنف متكرّر من زوجها الذي لم يكن في بادئ الأمر يتعرض لها بالأذى الجسدي المباشر، إلا أن أفعاله بحقها كانت أقسى بكثير وقد حاولت بسببها الانتحار. ورغم علم أهلها والمحيطين بها بذلك، لم تجد الاحتضان ولا الدعم لإخراجها مما هي فيه، وقد لجأت إلى المخفر القريب من منزلها تشكو سوء المعاملة فلم يتجاوب العنصر معها، وبعد مخابرة النائب العام طلب منها أن تذهب إلى النيابة العامة في اليوم التالي للتقدم بالشكوى، علماً أن القانون نص على تلقّي الشكاوى فوراً ومتابعتها خلال 24 ساعة من ارتكاب الجرم تحت طائلة الملاحقة القانونية، الأمر الذي أعادها إلى منزلها راضخة لمعنِّفها، لأنها غير قادرة على الذهاب إلى النيابة العامة لأسباب عدة، كما تجهل أن في إمكانها الطلب من أي شخص قريب منها أن يتقدم بالإخبار عنها عن الحالة أمام النيابة العامة الاستئنافية.

■ مريم زوجة عسكري في الجيش يُسيء معاملتها بشكل متكرر لأسباب الشباب، ويشكو دائماً من الوضع الاقتصادي السيّئ ويحرمها مع أولادها الخمسة من أبسط احتياجاتهم، مع أنه يعمل في الزراعة إلى جانب وظيفته، وهي تعلم أنه يخفي كلّ مردود الأرض عنها وعن أولادها لأنه يخطط للزواج من امرأة أخرى. في أحد الأيام شتمها في الشارع أمام الجيران وقال لها: «ممنوع ترجعي على البيت». لجأت إلى المخفر للتقدم بشكوى، فطلب منها الذهاب إلى المحكمة العسكرية لأن زوجها عسكري. ولأنها تسكن في إحدى قرى البقاع ولا تستطيع الوصول إلى المحكمة العسكرية استنجبت بالأهل والأقرباء لتسوية الوضع بينها وبين زوجها، وقرّرت أن تلتزم «الصبر» لأنه «زوجك عسكري ما فيك تعملي معه شي».

كيف تُقدّم شكوى العنف الأسري التي يكون احد طرفيها عسكريا؟

بتاريخ 2020/5/18 صدر عن وزارة الدفاع قيادة الجيش برقية منقولة عن قائد الجيش تحت الرقم 86582 عممت على كافة مراكز الشرطة العسكرية جميع قضايا العنف الاسري حتى في حالات الجرائم غير المشهودة وعدم إشتراط حضور الضحية الى مركز الضابطة العدلية للاستماع الى إفادتها وإمكانية التحقيق معها عبر تقنية الفيديو كول او باي وسيلة يراه المحامي الاستئنافي مناسبة. هذه البرقية تعطي المعنفات حصانة كبرى وسهولة في الحصول على الحماية المؤقتة الان كثيرين يجهلونه من المتقاضين ومن الاجهزة الأمنية.

ماذا يجري على ارض الواقع؟.

في حال كان الزوج المعتدي عسكرياً في الجيش او كانت الزوجة المعتدى عليها عسكرية بعد ارتكاب الجرم مباشرة، إضافة إلى صلاحية قضاء العجلة، بإمكان الضحية اللجوء مباشرة إلى الشرطة العسكرية. وبعد انقضاء مدة 24 ساعة، على الضحية التقدّم بشكوى العنف الأسري أمام النيابة العامة العسكرية (معفاة من الرسوم)، إذ تسجّل الشكوى وتُحال إلى التحقيق فيها في مدة أقصاها 48 ساعة أمام الشرطة العسكرية، التي تستمع إلى إفادة الضحية قبل إبلاغ المعنف.

بعد انتهاء التحقيق الذي يجري بناءً على إشارة مفوّض الحكومة المعاون في المحكمة العسكرية المكلف بملفات العنف الأسري، وبناءً على معطيات الملف يُؤخذ القرار إما بإبلاغ المدعى عليه بالاستماع إليه، ثم إجراء مقابلة بينه وبين المستدعية، وإما إصدار قرار حماية مؤقت للضحية تُبلغ به شفهياً بإخراج الزوج من المنزل لمدة زمنية معينة، ومنعه من التعرّض لها أو لأولادها أو من هم في عهدتها في حال كان يُشكل خطراً عليهم إلى أن تتمكن من مراجعة قضاء العجلة (القضاء المدني) وفي حال وجود ضرر لاحق بالأولاد يُحال الملف إلى قاضي الأحداث.

تقول مفوض الحكومة المعاون في المحكمة العسكرية القاضية مايا كنعان «إنّ قرار الحماية يبلّغ شفهياً للضحية، وقد يتضمّن إخراج المعنّف من المنزل الزوجي لمدة زمنية تحدّد وفقاً لمعطيات كل ملف، وبالإمكان تجديدها، كما قد يشمل قرار نقل الأم وأطفالها إلى مكان آمن، وفي حال مخالفة قرار الحماية تعود الضحية إلى إبلاغ الشرطة العسكرية فوراً. وقد يُؤخذ قرار بتوقيف المعنّف العسكري».

وفي حال أخلّ المدعى عليه بالقرار على المعنّفة التوجه فوراً إلى الشرطة العسكرية لإبلاغ عن المستجدّات وعلى الشرطة أن تتدخل فوراً لاتخاذ القرار المناسب.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا: إن لم تكن المعنّفة قادرة على الوصول إلى مركز الشرطة العسكرية فهل بالإمكان الاتصال على خط ساخن على غرار آلية الاتصال مع قوى الأمن الداخلي؟

الجواب هنا مختلف، لأن لا خطّ خاصاً بقضايا العنف الأسري أمام النيابة العامة العسكرية، وعلى المتضرر أو وكيله الحضور شخصياً إلى الشرطة العسكرية أو النيابة العامة العسكرية للتقدم بالشكوى. وتتابع القاضية كنعان «أنّ صلاحيات مفوض الحكومة واسعة جداً في مضمون قرار الحماية الذي يعطي الضحية مهلة كافية بعد اتخاذه للتوجّه إلى قضاء العجلة والتقدم بطلب حماية بطلب بموجبه ضم تحقيق الشرطة العسكرية للملف، وتتم إجابة الطلب من قبل النيابة العامة العسكرية». ولفتت إلى أن قرارات الحماية تأخذ في الحسبان حماية كل أفراد العائلة وتحرص جداً على عدم تفكيكها، وإلى أن ما يشدّد العقوبات على المعنّف العسكري هو تطبيق قانون العنف الأسري، إضافة إلى تطبيق قانون القضاء العسكري في آن معاً.

التوعية على الحقوق

رغم وضوح هذه الإجراءات، إلا أنّ عدداً كبيراً من ضحايا العنف الأسري، لا يلجؤون إليها في حال كان الشريك تابعاً للمؤسسة العسكرية، أولاً لعدم معرفة آليات التقاضي فيها، وثانياً لخصوصية التعامل مع المؤسسة العسكرية. إذ إن الدخول إلى مراكز الجيش ليس بالأمر السهل، كما هي الحال أمام المخافر التابعة لقوى الأمن الداخلي، ومن جهة ثانية ليس جميع المحققين في الشرطة العسكرية مؤهلين للتعامل مع ملفات العنف الأسري التي تتطلب أسلوباً مختلفاً تماماً عن ذاك المتّبع من قبل المحقّقين العسكريين في تحقيقاتهم الأخرى بشكل عام، وخصوصاً أنّ الضحية المعنفة تكون في حالة نفسية سيئة وتحتاج إلى تعامل متخصّص معها.

هذا لا يعني أنه لا يوجد ضمن عناصر الشرطة العسكرية محقّقين أكفاء ومنهم من خضع لدورات تدريب حول قضايا العنف الأسري، ويمتلكون مهارات كبيرة في كيفية التعاطي معها ومتابعتها، إلا أن آليات الاتصال والتواصل مع الشرطة العسكرية عبر النيابة العامة العسكرية تتطلب شروطاً وإجراءات اعقد من تلك المتبعة أمام النيابة العامة الاستئنافية وعناصر قوى الأمن الداخلي، والتي تحتاج إلى الكثير من التعديل والتدريب والتوعية حول كيفية التعامل معها.

الإجراءات تكبّل شكاوى العنف

وعلى سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى مخفر قوى أمن داخلي متاح لكل مواطن في أي وقت، بينما يصعب على المواطنين دخول مراكز الجيش بسهولة، لأن طبيعة عمل الجيش ومهامه مرتبطة بالحماية الخارجية وضوابطه الأمنية كبيرة، وليس من بين مهامه الحماية الاجتماعية، إلا في الحالات التي تكون فيها هذه القضايا تهدّد الأمن القومي.

قضايا العنف الأسري هي قضايا اجتماعية مرتبطة بقضايا الأسرة، تداخل الاختصاص فيها بين القضاء المدني والقضاء العسكري قد يصعّب إجراءاتها ويحدّ من فعاليتها التي ترتكز بالدرجة الأولى على سرعة التدخل واتخاذ قرار الحماية السريع، فالقرار القضائي الذي يتّخذه قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي الأحداث بعد ضم تحقيقات الشرطة العسكرية إليه يعود إلى النيابة العامة العسكرية صلاحية إبلاغه من المدعى عليه وصلاحية الملاحقة في حال مخالفته، إذ إنّ على المتضرر أن يتقدم مجدداً من الشرطة العسكرية بشكوى أخرى يبلّغ فيها عن مخالفة المدعى عليه المعنّف للقرار القضائي، ليُتّخذ بعدها الإجراء المناسب في حقه. هذه الإجراءات تطبيقها ليس بالأمر السهل من قبل ضحايا العنف الأسري ونظام المؤسسة العسكرية يزيد من تعقيداتها، ما يؤدي إلى استنكاف عدد كبير من المعنفات والمعنفين عن اللجوء إلى الحماية القضائية أمام المؤسسة العسكرية في قضايا العنف الأسري، والتي يقابلها أمام النيابة العامة الاستئنافية عقبات أخرى، أهمّها البطء في الإجراءات والميات التقاضي.

طلب الحماية

عرّف القانون، العنف الأسري عبر تحديده لمفهومَي الأسرة والعنف الأسري، فقد اعتمد توسيع مفهوم الأسرة وعدم حصره فقط بفئة النساء، وإنما جعل مفهوم الأسرة يشمل: الزوجين، الأب، الأم، الأخوة، الأخوات، الأصول والفروع الشرعيين أو غير الشرعيين، ومن تجمع بينهم رابطة التبني أو المصاهرة أو الوصاية أو الولاية أو التكفل أو زوج الأم أو زوجة الأب. بينما استثنى الزوج السابق والعنف الصادر عن الزواج المؤقت أو المساكنة.

أنواع العنف متعدّدة والعنف لا يقتصر على العنف الجسدي كما هو معروف لدى غالبية المجتمع، إنما قد يكون العنف الجسدي الواضح الأثر والأكثر شيوعاً هو النوع الأسهل من حيث المتابعة القضائية لسهولة إثباته، حيث تكفي مشاهدة آثاره بالعين المجردة لتتحرك الأجهزة الأمنية المعنية، وتأخذ فوراً إشارة النائب العام الاستئنافي لحماية الضحية. وفي المقابل من الصعب إثبات العنف النفسي أو المعنوي أو الاقتصادي، لأن آثاره لا تظهر بالعين المجردة ويحتاج إثباتها إلى أدلة أكثر دقة وفي بعض الأحيان إلى تقارير اختصاصيين. ومن المهم جداً أن نؤكد أننا عندما نتكلم عن العنف الأسري لا نقصد مطلقاً أنّ العنف يطال فقط النساء إنما العنف يشمل كل أفراد الأسرة وقد يكون الرجل هو ضحية العنف وعن هذه الحالات سنتكلم بشكل موسّع في مقال لاحق.

ما هو قرار الحماية وماذا يتضمن؟

قرار الحماية هو تدبير مؤقت يصدر عن المرجع المختص يهدف إلى حماية الضحية وأطفالها الذين هم في سن الحضانة وفق قانون الأحوال الشخصية ويستفيد منه باقي المقيمين معها إذا كانوا معرّضين للخطر.

يلزم قرار الحماية المعنف بواحد أو أكثر من التدابير الآتية:

- منع التعرض للضحية أو الأشخاص المشمولين أو التحريض على التعرّض لهم.
- إخراج المعنف من المنزل مؤقتاً.
- إخراج الضحية والمشمولين معها إلى سكن مؤقت على نفقة المعنّف.
- تسليف مبلغ للمأكل والملبس والتعليم وفقاً لقدرة المعنّف ولمن هو ملزم بهم.
- تسليف مبلغ على حساب نفقات العلاج الطبي الناتج من العنف.
- الامتناع عن إلحاق الضرر بالممتلكات الخاصة بالضحية.
- الامتناع عن إلحاق الضرر بالأثاث المنزلي والأموال المشتركة ومنع التصرّف بها.
- تمكين الضحية أو من تفوّضه الدخول إلى المنزل لأخذ ممتلكاتها الشخصية.

الشكوى بعد انقضاء 24 ساعة على جريمة العنف

كما سبق وذكرنا في حالة العنف الأسري على الضابطة العدلية أن تفتح محضراً فورياً ومن دون إبطاء وتخابر النائب العام الاستئنافي لأخذ إشارته وفقاً لمعطيات كل ملف، أما في حال انقضاء مهلة 24 ساعة من دون اللجوء إلى المخفر أو عدم فتح محضر من قبل الضابطة العدلية، على الضحية التوجّه إلى النيابة العامة الاستئنافية للتقدّم بالشكوى. (معفاة من الرسوم).

يمكن للنيابة العامة اتخاذ تدابير أو إجراءات عدّة لحماية الضحية منها:

- إلزام المعنّف بالتعهد بعدم التعرض.
- إبعاده عن المنزل لمدة 48 ساعة قابلة للتجديد.
- احتجاز المعنف.
- نقل الضحية إلى مكان آمن على نفقة المعنف.
- تكليف طبيب شرعي للكشف على الضحية على نفقة المعنّف.
- نقل الضحية إلى المستشفى للعلاج على نفقة المعنف وغيرها من الإجراءات حيث للنائب العام صلاحيات واسعة في هذا الخصوص. الهدف من إبعاد المعنّف عن المنزل لمدة 48 ساعة هو إعطاء الفرصة للضحية لتقديم طلب حماية عبر قاضي الأمور المستعجلة.

نموذج شكوى عنف أسري يُقدم أمام قاضي الأمور المستعجلة

حضرة قاضي الأمور المستعجلة في ... المحترم

استدعاء:

مقدم من

المستدعية : اسم المستدعي والعنوان ورقم الهاتف

المستدعى ضده: اسم المستدعى ضده وعنوانه أو عنوان عمله ورقم هاتفه

الموضوع: طلب حماية

لما كنت زوجة شرعية للمدعى عليه ... (في حال وجود أولاد يُذكر عددهم وأعمارهم وخاصة إذا كانوا قاصرين) وضحية عنف أسري متكرر متمثل بالعنف الجسدي والنفسي والمعنوي (يذكر أنواع العنف التي تتعرض لها) والذي أدى أخيراً إلى تعرّضي للضرب وتهديد حياتي بالخطر (تذكر الأفعال العنفية التي تتعرض لها الضحية إن كانت جسدية أو معنوية ويُرفق معها صورة عن تقارير طبية في حال وجدت أو صور فوتوغرافية وكل ما يثبت العنف من تسجيلات أو محادثات هاتفية).

ولما كنت قد تعرضت مجدداً للضرب والإيذاء من قبل (....) أمام أطفالي وهم في حالة نفسية صعبة نتيجة ذلك وإنني أشعر أنا وأطفالي بالخوف والخطر الدائم خلال تواجد (...) في نفس المنزل.

ولما كانت المادة 13 من قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري تعطي قاضي الأمور المستعجلة صلاحية إصدار أمر حماية.

لذلك

جئت أتمس من حضرتكم إصدار القرار في غرفة المذاكرة لحمايتي وحماية أطفالي (والأشخاص المشمولين بالحماية إن وجدوا) وإلزام (...) (بواحدة أو أكثر من التدابير المذكورة في المادة 14) على أن يكون القرار معجّل التنفيذ نافذاً على أصله.

الاسم مع التوقيع والتاريخ

متابعة

بوليس عربيّ يطارد متضامنين مع غزّة

عباس عثمان

هل نحتاج إلى «كأس العالم لكرة القدم» من جديد للتعبير عن دعم فلسطين؟ هو سؤال جدير بالطرح في بعض الدول العربية. ففي تلك المناسبة، انكشف مدى الاحتقان في المشاعر تجاه فلسطين. لكن الغريب أن سيل المشاعر الذي انطلق من أمام ملاعب كرة القدم، لم يتزامن مع حدث مؤثّر في الساحة الفلسطينيّة، بمعنى أنّ الاحتلال الإسرائيلي لم يرتكب في ذلك الوقت جرائم ضخمة كالتي يرتكبها اليوم في غزّة، بل كان ذلك التعبير عن موقف المساندة لفلسطين تعبيراً عفويّاً. هنا لا بدّ من طرح سؤال آخر: ما مدى اتّساع هامش الحريّة في الدول العربيّة تجاه القضية الفلسطينية؟ شاهد مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في 13 تشرين الأوّل الفائت عناصر من الشرطة السعودية يعتقلون مصلّياً هتف في أحد المساجد أثناء خطبة الجمعة متوجهاً إلى الإمام: «تكلّمْ عن فلسطين، غزّة تحت القصف». ووفقاً لما نقله المراسل، فإنّ الأمن السعودي نشر عناصر أمنية حول مساجد أخرى. وهذا الحدث يعتبر واحداً من جملة أحداث بثّت مشاعر تردّد بين السعوديين، إذ اتّضح أمامهم عدم تقبّل السلطات في المملكة لهذه المواقف الداعمة لفلسطين، وفقاً لما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» عن بعض المواطنين في تقرير لها.

وفي تصريح إعلامي، أكد القيادي في الحراك الشعبي المعارض السعودي، حسن صالح، أنه لم يكن مسموحاً للشعب في السعودية يوماً بدعم القضية الفلسطينية، ولذلك تُقمع كل التظاهرات المؤيّدة لهذه القضية. وبحسب الصالح، فإنه بعد انتهاء التظاهرات يُستدعى كل من شارك فيها، ويوقّع على تعهد بعدم المشاركة مرة أخرى، كما أكّد أنّ هناك من جرى اعتقالهم فقط بسبب مشاركتهم في مظاهرات داعمة لفلسطين.

في السياق ذاته، لم يقتصر الاعتقال على المقيمين في السعودية، بل امتدّت محاولات حصار الرأي الداعم لفلسطين لتطال المعتمرين الأجانب. ففي حادثة حصلت منذ أسابيع قليلة، احتجز الأمنُ السعودي الناشطَ البريطاني إصلاح عبد الرحمن لمدة ساعة ونصف ساعة في مدينة مكة المكرمة، وبعد التحقّق من أسباب اعتقاله، تبيّن، وفقاً لقوله، أن السبب هو أنه كان يرتدي «كوفية فلسطينية»، وفي يديه خرز عليه رموز فلسطينية. وقد تكررت تلك الحادثة مع معتمرين آخرين، إذ احتُجز معتمر تركي أيضاً لأسباب مشابهة.

ووفقاً لما نشره حساب «معتقلو الرأي» على منصة «إكس»، اعتقل الأمن السعودي في تشرين الأوّل المصري عبد الرحمن محمد عبد الرحيم، الناشط على وسائل التواصل الاجتماعي، أثناء وجوده في مكة المكرمة لتأدية مناسك العمرة برفقة والدته، بسبب نشره مقاطع فيديو داعمة لغزّة. لا ينحصر احتجاز الأجانب الداعمين لفلسطين في المملكة فقط، ففي مصر احتجزت الأجهزة الأمنيّة أربعة نشطاء دوليّين في 30 تشرين الثاني بعد احتجاجهم أمام وزارة الخارجية المصرية، للضغط على الحكومة المصرية للسماح بعبور قافلة «ضمير العالم»، قبل أن تُرحّلهم. وكانت «قافلة الحرية» قد أجّلت تلك الحملة، رغم حاجة غزة إلى المساعدات، أياماً عدة منذ الإعلان عنها، لأسباب أمنية وفقاً لما أعلنته.

على صعيد آخر، بدا مستغرباً السماح للمواطنين في مصر بالقيام بمظاهرات داعمة لغزّة، إذ إنّ التظاهر بكل أشكاله ممنوع منذ عام 2013. وادّعت وسائل إعلام موالية للسلطات المصرية أن التظاهرات التي خرجت، جاءت تلبيةً لـ «تفويض رئاسي» كان، وفقاً لوسائل الإعلام، ضرورياً للحفاظ على «الأمن القومي المصري». وقد جاءت تلك الحركة في الشارع المصري إثر الحملة الغربية والإسرائيلية لنقل سكّان غزّة إلى سيناء.

ومن الواضح أنّ السلطات في مصر كانت ترغب في توجيه تلك المظاهرات نحو مسار محدّد، يعبّر عن رغبات السلطات، ولكن بعد خروج المواطنين عن الاتّجاه العام الذي أرادته الدولة، وبعد انتشار مقاطع الفيديو التي ظهر فيها المصريّون يهتفون بشعارات ربما أحرجت السلطات المصرية، سارعت الشرطة إلى إخلاء التجمّعات، واعتقلت بعض المتظاهرين. ولتوضيح الصورة، لا بدّ من ذكر حادثة أخرى في إطار التعبير عما يحدث في غزّة، حيث استدعت الأجهزة الأمنية المصرية المحرّرين في موقع «مدى» المصري وضايقتهم وهدّدتهم، على خلفية نشر الموقع محادثات بين الجانب المصري والجانبَين الأميركي والإسرائيلي متعلّقة بتهجير سكّان غزّة وتوطينهم في سيناء.

وتلقّى المرصد الأورومتوسطي معلومات تؤكّد استدعاء السلطات الإماراتية عدداً من الأكاديميين في جامعات البلاد وناشطي الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى مقرّات جهاز أمن الدولة، للتأكد من عدم إشارة هؤلاء، مواضيع تحضّ الحرب على غزّة، إضافةً إلى قيام الأجهزة الأمنية بحملة توجيه تلقّى أثناءها الحاضرون من الفئات المذكورة تحذيرات من تنظيم أيّ فعاليّات لها علاقة بالتضامن مع غزّة أو التعبير عن آرائهم بشأن القضية. وأورد المرصد جملة من الانتهاكات المتنوّعة التي تقوم بها الدولة الإماراتية على صُعد عدة، منها الاعتقالات من دون أسباب وجيهة، خصوصاً أولئك الذين ينتقدون السلطات، إضافةً إلى حجب حرية التعبير عن المواطنين أو المقيمين على أراضي الإمارات. واعتقلت السلطات الأمنية رئيس لجنة شباب القدس في الدولة، الناشط منصور الأحمدي، عقب استدعائه من قِبل أمن الدولة في أبو ظبي في 19 تشرين الثاني، فيما بقيت أسباب اعتقاله والتُّهم الموجهة إليه طيّ الكتمان، وقد ذكرت بعض المواقع أنّ السبب هو نشاطه التضامني مع فلسطين.

> **الشعب الإماراتي مع فلسطين والقضية الفلسطينية، ولكنّه لا يستطيع التعبير عن رأيه**

وكان رئيس «الرابطة الإماراتية لمقاومة التطبيع»، أحمد الشيبة، قد أشار في تصريحات صحافية إلى أن «الشعب الإماراتي مع فلسطين والقضية الفلسطينية، ولكنّه لا يستطيع التعبير عن رأيه لأنه معرّض للتنكيل من قبل الحكومة». وقد بدا ما سبق واضحاً عبر منع أمن ملعب استاد هزاع بن زايد في مدينة العين الإماراتية، اللاعبين والجماهير من رفع علم فلسطين أثناء المباراة بين فريق مصري وآخر من زامبيا. ولدعم موقف الأمن الإماراتي في تلك الحادثة، كتبت بعض المواقع أنّ فعل رجال الأمن جاء تنفيذاً لقوانين الدولة التي تنصّ على عدم رفع أيّ أعلام لدول خارجية في الملاعب الإماراتية.

على الحدود مع فلسطين وحول سفارة الاحتلال في عمان، عبّر الأردنيون عن مشاعر الرفض لما يُرتكب من جرائم في غزّة. وكانت قد انطلقت وقفات احتجاجية في الأردن وصلت ذروتها بعد مجزرة مستشفى المعمداني. وقد قوبلت تلك التحرّكات الشعبية بقسوة الأجهزة الأمنية، بخاصة في محيط السفارة الإسرائيلية. في هذا السياق، كشف المحامي بسام فريحات في لجنة الحريّات في نقابة المحامين الأردنيّين، في تصريحات صحفية، عن تعاملهم مع ألف شخص اعتُقلوا منذ بداية الاحتجاجات. في المقابل، نقلت وكالة الأنباء الأردنية عن الناطق الرسمي باسم الحكومة، مهند المبيضين، أنّ التوقيفات التي جرت لا علاقة لها بالحالة التضامنية الشعبية، مشدداً على موقف الحكومة «الداعم لحرية التعبير المُصانة بحسب القانون».

أما في البحرين، فقد اعتقلت الجهات الأمنية الطفل محمد أحمد علوي البالغ من العمر 14 عاماً، وبحسب هيئة شؤون الأسرى في البحرين، فإن الطفل محمد اعتُقل بعد التحقيق معه على خلفية التظاهرات التي خرجت تضامناً مع الشعب الفلسطيني، والهتافات التي تعلن رفض التطبيع مع الاحتلال. وقرّرت النيابة العامة حبس علوي سبعة أيام على ذمة التحقيق.

تشير البيانات إلى أنّ اتّجاهات الرأي العام في العالم العربي تنحاز إلى التعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق أنها قضية عربية، وليست تخصّ الشعب الفلسطيني وحده، إذ إن 80% من المواطنين في السعودية والأردن و 74 % في مصر يعبّرون عن هذا الرأي، بينما أفاد 15 % من مجمل المواطنين العرب أنّ القضية الفلسطينية هي قضية الفلسطينيّين وحدهم. وظهرت في السنوات الأخيرة، على الضفة الأخرى من تأييد الشعوب العربية للقضية الفلسطينية، حالات عدة لمواطنين عرب أظهروا وقوفهم على نحو كامل مع الاحتلال الإسرائيلي، كما عمدوا إلى التحريض مباشرةً على الفلسطينيين وكل من يؤيّد القضية الفلسطينية. رغم ذلك، لم نشهد تعاملاً فعلياً على صعيد السلطات العربية لمواجهة تلك الحملات التي تواجه نسبةً كبيرةً من مواطني كل دولة عربية لا يزالون يؤيّدون القضية الفلسطينية. ومن الممكن أن تؤدّي إلى إثارة الفتن في تلك المجتمعات، وعندئذٍ من الممكن القول إن ذلك يؤثّر على «الأمن القومي» للدول العربية.

(الأرشيف ـ أف ب)

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
alqaous alqaous22 al_qaous alqaous 01/34 99 54
www.alqaous.com info@alqaous.com